

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرات عباس سطيف 1
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
- قسم المالية والمحاسبة -



محاضرات في مقياس:

الأنظمة المحاسبية المقارنة

موجهة إلى طلبة السنة الأولى ماستر (السداسي الثاني) تخصص: محاسبة وجباية

إعداد الدكتور: شوقي طارق



السنة الجامعية: 2020 - 2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرات عباس سطيف 1
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المالية والمحاسبة -

قسم -



محاضرات في مقياس:

الأنظمة المحاسبية المقارنة

موجهة إلى طلبة السنة الأولى ماستر (السداسي الثاني) تخصص: محاسبة وجباية

إعداد الدكتور: شوقي طارق



السنة الجامعية:

2021 - 2020

❖ المستوى: سنة الأولى ماستر محاسبة وجباية؛

❖ رصيد المادة: 6؛

❖ المعامل: 3؛

❖ وحدة التعليم: وحدة أساسية.

الهدف العام:

يعالج هذا المقياس موضوع الأنظمة المحاسبية على مستويين كلي على مستوى الدولة وجزئي على مستوى المؤسسة إذ بعد استقلال الدول سعت هذه الأخيرة إلى وضع أنظمة محاسبية خاصة بها كانت تتميز بالاختلاف فجاءت مجهودات دولية للتوافق المحاسبي وفق مقاربتين محاسبتين انجلوساكسونية وأخرى فرانكوفونية ودراسة أهم نقاط الاختلاف التي تمس الاعتراف أو القياس أو العرض أو الإفصاح .

الأهداف الفرعية:

- ❖ التعريف بمفاهيم ومحتوى الأنظمة المحاسبية المقارنة؛
- ❖ أنواع الأنظمة المحاسبية السائدة في العالم؛
- ❖ إبراز أهم نقاط الاختلاف المحاسبي وكيف جاءت جهود التوافق المحاسبي لمواجهة هذا الاختلاف.
- ❖ دراسة أهم نقاط اختلاف الأنظمة المحاسبية خاصة في القياس والإفصاح.
- ❖ التطرق إلى بعض الأنظمة لمجموعة من الدول؛
- ❖ دراسة وتحليل ظروف صدور النظام المحاسبي المالي في الجزائر؛

المكتسبات القبلية:

- ❖ الإلمام بقواعد ومبادئ المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS.

محتوى المقياس:

الصفحة

فهرس المحتويات

أ-ب

مقدمة

الفصل الأول: عموميات حول النظام المحاسبي

1

1. تعريف النظام Accounting System

2. عناصر النظام المحاسبي

3. مميزات النظام المحاسبي

4. خصائص النظام المحاسبي الجيد

5. مكونات النظام المحاسبي

الفصل الثاني: نظام المعلومات المحاسبي

1. تعريف نظام المعلومات المحاسبي

2. عناصر نظام المعلومات المحاسبي

3. تصنيف نظام المعلومات المحاسبي

4. المزايا والآثار

5. خصائص وتخصصات نظم المعلومات الحاسبية

الفصل الثالث: أنواع الأنظمة الحاسبية

1. النظام الكلاسيكي

2. الطريقة المركزية أو نظام يوميات المساعدة

الفصل الرابع: أسباب الاختلاف في الأنظمة الحاسبية

1. الوضع الاقتصادي والمالي والمحاسبي السائد

2. الاختلاف في الأنظمة الحاسبية

3. مصادر الاختلاف المحاسبي

4. مصادر الاختلاف المحاسبي

5. مسار وطبيعة عملية التوحيد المحاسبي

6. طرق تجاوز الاختلاف المحاسبي
7. الاختلاف المحاسبي الدولي: العوامل والأسباب

الفصل الخامس : التوافق المحاسبي الدولي

1. مفهوم التوافق المحاسبي
2. أهداف التوافق المحاسبي
3. مبررات التوافق المحاسبي الدولي

الفصل السادس : دراسة مقارنة للنظم المحاسبية الدولية وتطبيقاتها العالمية

1. المحاسبة الانجلوساكسونية
2. المحاسبة في المملكة المتحدة
3. المحاسبة الاسكندنافية (هولندا - السويد)
4. المحاسب الألمانية
5. المحاسبة اللاتينية.
6. المحاسبة في فرنسا
7. المحاسبة الآسيوية

الفصل السابع: النظام المحاسبي الموحد

1. تعريف النظام المحاسبي الموحد
2. أهداف النظام المحاسبي الموحد
3. مقومات النظام المحاسبي الموحد
4. مجالات تطبيق النظام المحاسبي الموحد
5. أسس النظام المحاسبي الموحد
6. مراحل إنشاء نظام محاسبي للمنشأة.

الفصل الثامن : النظام المحاسبي المالي SCF في الجزائر

1. لمحة عن تطور المحاسبة في الجزائر
2. أسباب الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي
3. الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

4. : التغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية

5. أهداف النظام المحاسبي المالي

6. الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

الفصل الملحق : البحوث الخاصة بالتطبيقات

1. التطور التاريخي للمحاسبة

2. نظرية المحاسبة

3. التوافق والاختلاف المحاسبي الدولي

4. الفروض والمبادئ المحاسبية

5. النظام المحاسبي الفرنسي

6. النظام المحاسبي الأمريكي

7. النظام المحاسبي المصري

8. النظام المحاسبي السعودي

9. النظام المحاسبي المالي الجزائري

قائمة المراجع والمصادر

للتواصل:

➤ الايميل الشخصي: tarekchougui@yahoo.fr

➤ الايميل المهني: tchougui@univ-setif.dz

المقدمة:

بعد الحرب العالمية الثانية و ظهور حركة استقلال كبيرة للعديد من الدول و بالإضافة للدول المتقدمة ، سارعت كل

دول لوضع نظام محاسبي خاص بها يعكس توجهاتها الاقتصادية (نظام اشتراكي أو رأسمالي) والسياسية والاجتماعية

والثقافية والدينية والقيمية ، كأحد رموز السيادة الوطنية ، وباختلاف المبادئ والقواعد التي تعد بها تلك الأنظمة سوف

يؤدي بنا إلى اختلافات قد تكون في بعض الأحيان جوهرية وفي حالات تكون بسيطة ، والتي تمس أساسا طرق القياس

أو العرض أو الاعتراف أو الإفصاح لمختلف عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم ، الأعباء والنواتج)، ولمعرفة نقاط

الاختلاف بشكل دقيق تم التطرق للأنظمة المحاسبي للعديد من الدول (المملكة المتحدة ، ألمانيا ، فرنسا، الدول

اللاتينية، الدول الآسيوية) وذلك وفق مقاربتين أساسيتين سادت العالم وهما المقاربة الانجلوساكسونية والمقاربة الفرانكوفونية

ولكن حاليا سادت المقاربة الأولى الفكر المحاسبي.

ولمواجهة الاختلاف المحاسبي الدولي ظهرت جهود التنظيمات المهنية للعديد من الدول المتقدمة من خلال

الاجتماعات المتكررة والتفكير في توافق محاسبي دولي وتجسد ذلك فعلا في بداية السبعينيات وإنشاء لجنة دولية لمعايير

المحاسبة الدولية أوكلت لها مهمة إصدار معايير محاسبية دولية IAS/IFRS تعالج مواضيع محاسبية تمثل مشكلات

محاسبية ذات طابع دولي.

يتم دراسة النظام المحاسبي على مستوى المنشأة من خلال إنشاء مجموعة دفترية وقيود محاسبية وجداول محاسبية يتم معالجة

المعلومات المحاسبية للوصول إلى مخرجات النظام والمتمثلة في القوائم المالية.

كما يتم إعداد نظام محاسبي موحد على مستوى الدولة الواحدة يتميز بمجموعة من الخصائص والمقومات التي تمكنه

من التطبيق العادي لكل مقتضياته من طرف المحاسبين وبالتالي يعتمدون على مجموعة من الدعائم الدفترية والمحاسبية

لتسجيل وتصنيف ونشر المعلومات المحاسبية التي يستخدمها مختلف الأطراف لاتخاذ قراراتهم في علاقتهم مع المنشأة.

في الجزائر بعد الاستقلال أكملت في تطبيق النظام المحاسبي الفرنسي PCG وفي 1975 وبقرار سياسي تم إعداد

نظام محاسبي جزائري سمي المخطط المحاسبي الوطني PCN كان يعكس التوجه الاشتراكي للدولة ولا يلي كل

احتياجات مستخدمي القوائم المالية ،ومع انتهاء الجزائر في بداية التسعينات نظام اقتصادي رأسمالي وزيادة توسع الاقتصاد العالمي وسيطرت المقاربة الانجلوساكسونية على الفكر المحاسبي من خلال زيادة تطبيق معايير المحاسب الدولية أصبح لزاما على الجزائر في تحسين نظامها المحاسبي وكان ذلك من خلال اعتماد نظام محاسبي جديد سمي النظام المحاسبي المالي SCF جسد المقاربة الانجلوساكسونية واستنبط الكثير في محتواه من معايير المحاسبة الدولية ليصبح متوافقا معها .

الفصل الأول : عموميات حول النظام المحاسبيّ

1- تعريف النظام Accounting System: يمكن تعريف النظام المحاسبي بأنه ذلك الإطار العام الذي

يشمل

على كافة المبادئ المحاسبية، وفرضياتها التي تعمل على تحديد ما تحتاج إليه المنشأة من مستندات، ودفاتر وسجلات، كما أنّها تحدد كافة الإجراءات، والأدوات، والتعليمات المطلوب من المنشأة انتهاجها لغايات إحكام السيطرة على القياس، وتعمل على تحديد أبعاد عملية استعراض النتائج، ومراقبتها بدقة وحيادية تامة. (هذا على المستوى الجزئي المؤسسة).

أما على المستوى الكلي (الدولة) فتضع كل دولة نظاما محاسبيا خاصا بها يعكس توجهاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يمثل مجموع القواعد والمبادئ والتقنيات المحاسبية المستخدمة في مسك المحاسبة للمؤسسات التي تقع داخل الدولة من خلال الاعتراف /القياس/العرض/الإفصاح.

كما يمكن تعريفه على أنه خطة تمثل مجموعة من الإجراءات والخطوات الخاصة بالجانب التطبيقي للمحاسبة، والتي تساعد على إتمام الوظائف الرئيسية للمحاسبة في حصر وتسجيل وتصنيف وتلخيص نتائج العمليات المالية في شكل قوائم مالية، بشكل يكفل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المحاسبة، ومن هنا كان لابد من وضع تعريف للنظام المحاسبي، وحتى يسترشد به المحاسب.

يشار هنا إلى أنّ أهمية النظام المحاسبي تكمن في استخدام المنشأة له؛ لإحكام السيطرة، وإدارة كلّ ما تقوم به من أعمال محاسبية كتسجيل المعاملات، والتبويب، والتلخيص على هيئة بيانات مالية تستفيد منها الإدارة، فالنظام المحاسبي يُدرج ضمنه كلّ ما تقوم به المنشأة من عمليات محاسبية بدءاً من تسجيل العملية، وصولاً لإعداد القوائم المالية ثم الدفاتر، ولا يقتصر عمله على ذلك بل يتعدى ليصل تحديد العمليات والإجراءات التي يتوجب اتباعها خلال سير عمل مسك المحاسبة .

2- عناصر النظام المحاسبيّ: يُبنى أي نظام على مجموعة من العناصر الأساسية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من

النظام الكامل، وفيما يتعلق بالنظام المحاسبيّ فإنّه يتألف من مجموعة من العناصر التي تقع على عاتقها مسؤولية إثبات النشاطات، والعمليات، والفعاليات، وتمثل عناصر النظام المحاسبيّ بما يلي :

- المعادلات المحاسبية: تعتبر هذه المعادلات هي الأساس في النظام كلّّه، وهي عبارة عن مبدأ أساسي لتطبيق

العمليات المالية عليها وتفصيلها، وتعتبر بمثابة مدخلات النظام المحاسبيّ

- الأحداث المالية المؤثرة على المعادلات المحاسبية، ويمكن وصفها بأنّها مرحلة التشغيل والمعالجة، وتمثل بتسجيل

العمليات المالية وترحيلها إلى دفتر الأستاذ، ثم إعداد ميزان المراجعة .

- إثبات المعادلة المحاسبية بالاعتماد على التقارير المالية. وتعتبر مخرجات النظام .

3- مميزات النظام المحاسبي : يتميز أي نظام بقدرته على إنجاز المهام بدقة وسرعة عالية، وذلك من خلال إدخال

البيانات إلى النظام المحاسبيّ المحوسب عبر شاشات البرنامج المصنفة إلى عدّة خانات و إعداد المستندات، ويمكن القيام

بذلك في أقل وقت ممكن لإنشاء واستخراج المستندات المطلوبة، كالقوائم المالية، إلى جانب الدقة في تسجيل التعاملات المالية اليومية وتوفير المعلومات باستمرار .

4- خصائص النظام المحاسبي الجيد: وعلى الرغم من اختلاف الأنظمة المحاسبية تبعاً لاختلاف حجم المؤسسة وطبيعة

نشاطها، إلا أن هناك خصائص مشتركة يجب توفرها في أي نظام محاسبي حتى تحكم بأنه نظام جيد وهي:

- يجب أن تتوفر المستندات والدفاتر والسجلات المحاسبية القانونية، التي يجب أن يتصف بها النظام المحاسبي بتحقيق الدقة في تنفيذ العمليات المالية، والسرعة في تزويد إدارة المؤسسة بالبيانات المالية والتقارير اللازمة، التي تساعدها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات والتخطيط.

- معرفة موارد المؤسسة المختلفة وبيان ما للمؤسسة من موجودات وأصول بقيمتها الحقيقية وما على المؤسسة من التزامات للغير.

- العمل على تحقيق الموازنة بين الإيرادات التي تتحقق والمصاريف التي تكبدتها المؤسسة في سبيل تلك الإيرادات، والعمل على تقليل حجم النفقات، والرقابة على عمليات الصرف.

- توفير وسائل الرقابة والضبط على الحسابات المختلفة في المؤسسة.

- أن يتصف بالمرونة والبساطة لمواجهة ما يحدث من تغيرات في المستقبل، كما نجد أن مكونات النظام المحاسبي تختلف من حيث الحجم، العدد، غير أنه لا بد من توفر عناصر النظام المحاسبي الجيد.

5- مكونات النظام المحاسبي: يتكون النظام المحاسبي شأنه في ذلك شأن أي نظام من عناصر، وأن هذه العناصر

ترتبط مع بعضها البعض وتعمل معاً لتحقيق الهدف من وجوده، وهي المدخلات - التشغيل أو المعالجة - المخرجات.

- العنصر الأول - مرحلة المدخلات (مجموعة الوثائق المستندية):-

تتمثل مدخلات النظام المحاسبي في الأحداث الاقتصادية، التي يمكن التعبير عنها مالياً لتصبح أحداثاً مالية، يهتم النظام بتسجيلها وتبويبها والتقرير عنها، حيث تعتبر الأحداث المؤثرة في المنظمة هي نتاج تفاعل المنظمة بالبيئة المحيطة بها، وتمثل البيئة المحيطة بالمنظمة في الوحدات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بالإضافة إلى الوحدات التشريعية في المجتمع المحيط بالمنظمة، ويقوم النظام المحاسبي بتسجيل وتلخيص وتقرير الأحداث الناتجة عن تفاعل المنظمة مع تلك الوحدات.

فمن المعروف أن المحاسبة معنية أساساً بتشغيل المعاملات (العمليات) المالية، وتعرف المعاملة المالية بأنها:- " حدث إقتصادي يؤثر في أصول وحقوق ملاك المشروع، وتعكسه حساباته، ويتم قياسه بوحدة النقد"، ويبنى علي ها التعريف ما يلي:-

أ. أن أكثر المعاملات المالية شيوعاً تلك التي تكون في صورة مبادلات إقتصادية مع أطراف من خارج المشروع. من

أمثلتها :

- المبيعات من البضاعة للعملاء.

- شراء البضاعة من الموردين.

- سداد أوراق الدفع.
 - تحصيل أوراق القبض.
 - تحصيل مبالغ نقداً أو بشيكات من العملاء.
 - سداد مبالغ نقداً أو بشيكات للموردين.
- ب. أن المعاملات المالية يمكن أن تشمل أيضاً على أحداث داخلية لا يكون لها أطراف من خارج المشروع، أو بمعنى آخر يكون المشروع نفسه طرفي المعاملة، ومثال ذلك ما يلي:

- تسوية إهلاك التثبيتات.
- سداد أجور ومرتبات العمل والموظفين.
- صرف مواد خام من المخازن للورشات.

هذا ويمكن القول بأن المعاملات المالية عبارة عن أحداث شائعة ومتكررة خاصة بالمشروع، وربما تحدث بانتظام،

وتعتمد المحاسبة أساساً على وجود مستندات مؤيدة للعمليات والأحداث والمبادلات التي تتم بالمنشأة، حيث تعد المستندات وثائق يستفاد منها كدليل موضوعي مؤيد لحدوث معاملة مالية مثل الشيكات والفواتير والإيصالات، وتعتبر المستندات ذات أهمية لأنها دليل إثبات في حالة نشوء منازعات قضائية بين المنشأة والغير، وهي أساس القيد في الدفاتر المحاسبية كما يتم استخدامها في إثناء عملية مراجعة الحسابات.

وهي تعتبر بداية مرحلة النظام المحاسبي، والمستندات هي وثائق تحمل قرائن العمليات المالية والأحداث وتفصيلها التي يتم قيدها في دفتر القيود اليومية، وهذه الوثائق لها أهمية خاصة، لأنها مصدر إدخال البيانات على النظام المحاسبي، والدليل الموضوعي على حدوث العمليات، ويمكن تعريفها على أنها: "كشوف أو قوائم مكتوبة تنشأ عندما تقوم المنشأة بعمليات القبض والصرف، وتستخدم لتعزيز العملية المحاسبية، وإثبات صحتها في الدفاتر، ويتم تنظيمه من واقع مجموعة الأوراق الثبوتية"، ويعد المستند من أصل وصورة أو عدة صور حسب احتياجات المنشأة.

العنصر الثاني - مرحلة معالجة (مجموعة الدفاتر والسجلات المحاسبية):-

وتتولى إجراءات تشغيل النظام المحاسبي تسجيل تلك الأحداث الإقتصادية بوصفها أحداث وعمليات مالية في شكل قيود لليومية في دفتر القيود اليومية، ثم تبويب تلك الأحداث في صورة حسابات، وذلك بترحيل قيود اليومية إلى دفتر الأستاذ، ثم تلخيصها في شكل ميزان المرجعة.

وكل ما سبق يتجمع بالسجلات والدفاتر المحاسبية، وهي تمثل المجموعة الدفترية، وهي تختلف من منشأة إلى أخرى حسب طبيعة نشاطها وحجمها وأهدافها، لذلك يجب العمل على تصميم وتنظيم الدفاتر واستخدامها في المنشأة، وإحكام الرابطة بينها بالطريقة التي تكفل حسن أداء العمل وسرعة إنجازه، وبشكل عام فإن الطريقة المحاسبية المتبعة هي التي تحدد طبيعة الدفاتر والسجلات المستخدمة وعددها ونوعها.

حيث تستخدم المحاسبة مجموعة من السجلات والدفاتر المحاسبية لقيد العمليات المالية، فهناك نوعين من الدفاتر هما:-

- مجموعة الدفاتر القانونية الإلزامية: وهي مجموعة الدفاتر التي ينص عليها القانون، وتلتزم الشركة بإمسائها، وهي

نوعين هما:

أ. دفتر اليومية:- ويطلق عليه دفتر القيد الأولي.

ب. دفتر الجرد

- مجموعة الدفاتر العرفية: جري العرف المحاسبي على استخدام مجموعة أخرى من الدفاتر المساعدة، وهي تختلف من مشروع لآخر، وهي:

أ. الدفاتر المساعدة في حالة أتباع الطريقة المركزية.

ب. الدفاتر التي تتطلبها طبيعة وأهداف المنشأة.

ج. دفتر الأستاذ:- ويطلق عليه دفتر القيد النهائي.

العنصر الثالث - مرحلة المخرجات (المعلومات المحاسبية):-

تتمثل مخرجات هذا النظام في التقارير المحاسبية والمالية، إذ لا يكفي أن يقوم المحاسب بوظيفة القياس فقط، فتلك مهمة ماسك الدفاتر أصلاً، وإنما عليه أن يقوم بتحليل النتائج وعرضها بحيث يفيد منها مستخدميه، وذلك من خلال التقارير التي يتم تقديمها، فالنظام المحاسبي ليس غاية في حد ذاته بل هو وسيلة لغاية هي خدمة الأطراف التي تلزمها البيانات والمعلومات.

ويعتبر الترابط بين المجموعة المستندية والمجموعة الدفترية والتقارير والمعلومات المحاسبية من أهم الاعتبارات التي يتعين مراعاتها عند تصميم الأنظمة المحاسبية، إذ ترتبط المستندات بسجلات ودفاتر اليومية بإعتبارها (أي المستندات) مصدراً للتسجيل في المجموعة الدفترية، وأساس هذا الترابط مشتق من المبادئ العلمية لنظرية المحاسبة، فكل بيان يتم أثباته في الدفاتر يتعين أن يكون مستنداً إلى دليل موضوعي قابل للتحقيق والمراجعة، كما أن دفاتر الأستاذ ترتبط بدفاتر اليومية، نظراً لأن القيم المالية التي تشتمل عليها الحسابات ما هي إلا تبويب للقيم المالية التي سبق أثباتها بدفاتر اليومية، وترتبط القوائم المالية بدفاتر الأستاذ لاشتمالها على الإجماليات التي تعبر عن النتائج النهائية للحسابات، بحيث يبرز بعضها عناصر المركز المالي، والبعض الآخر نتائج الأعمال.

الفصل الثاني : نظام المعلومات المحاسبي

مقدمة:

يمكن استخدام التقارير المالية داخليًا من قبل الإدارة أو خارجيًا من قبل أطراف معنية أخرى بما في ذلك المستثمرين والدائنين والسلطات الضريبية. صُمِّمَت أنظمة المعلومات المحاسبية لدعم جميع وظائف وأنشطة المحاسبة بما في ذلك التدقيق والمحاسبة المالية وإعداد التقارير والمحاسبة الإدارية/الضريبية. تعتبر نظم المعلومات المحاسبية وحدات لتدقيق وإعداد التقارير المالية.

1. تعريف نظام المعلومات المحاسبي :

يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي بأنه مجموعة مترابطة من العناصر المادية والبشرية التي تتفاعل معًا من أجل حصر وتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات المالية المتعلقة بالأحداث الاقتصادية الداخلية والخارجية طبقًا لقواعد وإجراءات محددة لإنتاج وتوصيل معلومات مالية مفيدة إلى مستخدميها بهدف تمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة والتخطيط والرقابة

2. عناصر نظام المعلومات المحاسبي :

1.2. الموارد البشرية المتخصصة (Human Resources)

وهم الكفاءات المحاسبية والمهنية القادرة على فهم واستيعاب طبيعة العمليات المالية التي تحدث بالمنشأة ويكون لديهم القدرة على التعامل معها بشكل علمي ومهني سليم ، كما يكون لديهم القدرة على فهم طبيعة واحتياجات المستويات الإدارية من المعلومات المحاسبية والعمل على توفيرها في الوقت المناسب

2.2. الموارد المادية للنظام (Physical Resources)

وتتمثل في أجهزة الحاسوب وملحقاتها من أجهزة المدخلات والمخرجات ووسائط التخزين وما تتضمنه من برامج وقواعد بيانات ، ولا تعتمد كفاءة نظام المعلومات المحاسبي على كفاءة الأفراد القائمين على النظام فحسب بل تعتمد كذلك على كفاءة الأجهزة والبرامج المستخدمة في التشغيل من حيث سرعة التشغيل وطاقة التخزين والتطوير الجيد لبرامج النظم وبرامج التطبيقات ومدى إمكانية تطويع هذه الموارد والاستفادة القصوى منها لخدمة أهداف المنشأة

3.2. البيانات المالية (Financial Data)

تمثل البيانات المالية مدخلات نظام المعلومات المحاسبي وتستند هذه البيانات إلى دورة مستندية محكمة لحصرها وتسجيلها ، وإجراءات ضبط ورقابة للتحقق من مدى صحتها قبل إدخالها لنظام المعلومات المحاسبي

أ. التشغيل المحاسبي للبيانات :

يقوم نظام المعلومات المحاسبي بإجراء نوعين من التشغيل هما :

✓ تشغيل المعاملات (Transaction Processing)

يقصد بالمعاملات : الأحداث الاقتصادية التي يمكن أن تقاس في صورة مالية والتي تؤثر على الأصول وحقوق الملكية بالمنشأة وتنعكس في شكل الحسابات والقوائم المالية للمنشأة ، وتنقسم المعاملات إلى :
-معاملات خارجية : تعكس المعاملات المتبادلة بين المنشأة والأطراف الخارجية

– معاملات داخلية : تعكس العمليات التي تتم داخل المنشأة

ويقوم بتشغيل المعاملات داخل نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من النظم الفرعية تعرف بنظم تشغيل المعاملات (Transaction Processing Systems – TPS) ، والتي تقوم بتشغيل بيانات العمليات المالية بهدف تقديم معلومات عن نتائج تلك العمليات ومعلومات رقابية تساعد في إنجاز المهام اليومية.

ب. معالجة المعلومات (Information Processing)

يتضمن تشغيل المعلومات استخدام وتطبيق نماذج اتخاذ القرارات وتمثل بعض المخرجات الناتجة من تشغيل المعاملات جانباً من البيانات الداخلة إلى تشغيل المعلومات ، ويهدف تشغيل المعلومات إلى توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات

3. تصنيف نظام المعلومات المحاسبي :

يصنف نظام المعلومات المحاسبي على أنه نظام صناعي ، معقد غالباً ، مغلق نسبياً ، احتمالي واقعي

1.3. النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي :

أولاً : نظام المحاسبة المالية : ويتضمن عدة أنظمة فرعية مثل :

نظام الحسابات المدينة (العملاء)

نظام الحسابات الدائنة (الموردين)

نظام الأستاذ العام

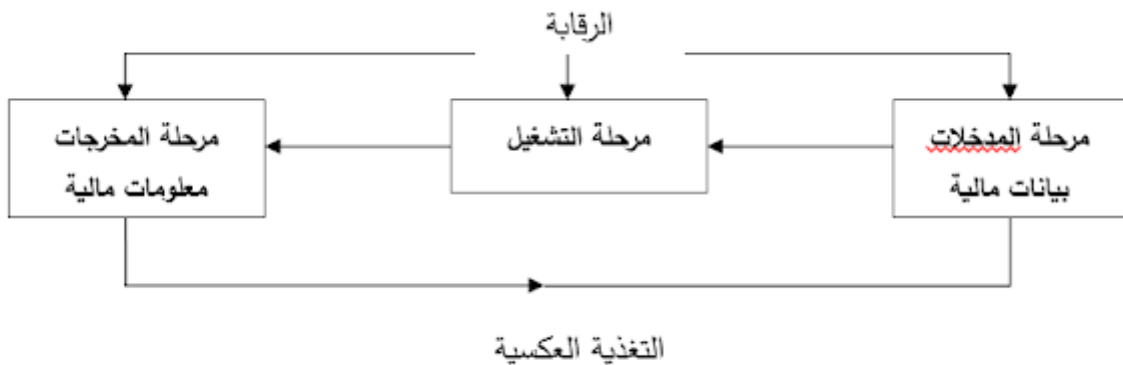
ثانياً : نظام المحاسبة الإدارية : ويتضمن عدة أنظمة فرعية مثل :

نظام محاسبة التكاليف

نظام الموازنات

نظام محاسبة المسئولية

2.3. مراحل أنشطة نظام المعلومات المحاسبي :



* تتمثل المدخلات في البيانات المالية المعبر عنها بصورة نقدية أو كمية من خلال المستندات

* تتمثل عمليات التشغيل في إجراء القيود المحاسبية والترحيل والترصيد وإعداد ميزان المراجعة والتسويات وإعداد القوائم المالية

(محاسبة مالية) وإعداد تقارير التكاليف (محاسبة تكاليف) ... الخ

* تتمثل المخرجات في المعلومات التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية

3.3. علاقة نظام المعلومات المحاسبي بنظم المعلومات الإدارية :

تهدف نظم المعلومات الإدارية (MIS) إلى تقديم معلومات مالية وغير مالية عن المتغيرات التاريخية أو الحالية أو المستقبلية المتعلقة بالمشكلة محل الدراسة ، وتجمع البيانات اللازمة لإنتاج تلك المعلومات من مصادر داخل المنشأة أو من البيئة الخارجية المحيطة بها ، حيث يتم توصيل تلك المعلومات بصورة رسمية وفي الوقت المناسب للمديرين للمساعدة في اتخاذ القرارات.

ويرى البعض أن نظام المعلومات المحاسبي (AIS) جزء من نظام المعلومات الإداري حيث يقتصر دور (AIS) على قياس المعلومات المحاسبية التاريخية بغرض إعداد التقارير للأطراف الخارجية ويرى آخرون أن نظام المعلومات المحاسبي هو الأساس وأن نظام المعلومات الإداري هو جزء من نظام المعلومات المحاسبي باعتبار أن دور (AIS) يمتد ليشمل أيضا تقديم المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية ويرى البعض أن كل من (AIS) و (MIS) مستقل بعضهما عن بعض ولكل منهما وظائفه إلا أنه يوجد تداخل بين هذين النظامين.

4. المزايا والآثار:

تقوم نظم المعلومات المحاسبية المستندة إلى الكمبيوتر بأتمتة وتبسيط التقارير وتطوير النماذج المتقدمة ودعم استخراج البيانات، وهذا من المزايا المهمة لها.

يعتبر إعداد التقارير أداة رئيسية ومحورية للمؤسسات لمعرفة المعلومات الموجزة المستخدمة في اتخاذ القرارات وإعداد التقارير المالية في الوقت المناسب. يقوم نظام المعلومات المحاسبية بسحب البيانات من قاعدة البيانات المركزية، ثم يقوم بمعالجتها وتحويلها لُيُنشئ في نهاية المطاف ملخص من المعلومات القابلة للتحليل والاستخدام بواسطة محلي الأعمال أو المدراء أو صناع القرار الآخرين. يجب أن تضمن هذه الأنظمة إصدار التقارير في الوقت المناسب كي لا يعمل صناع القرار بناءً على المعلومات القديمة، كما يجب أن يكون صناع القرار قادرين على التصرف بسرعة وفعالية بناءً على نتائج التقارير. يعتبر الدمج أحد السمات المميزة لإعداد التقارير، إذ لا يتعين على الأشخاص الإطلاع على عدد كبير من المعاملات، وإنما فقط التقرير الموجز. على سبيل المثال: يقوم المحاسب المالي في نهاية الشهر بتوحيد جميع القسائم المدفوعة عن طريق استخدامه ميزة التقرير على النظام. توفر طبقة تطبيق النظام تقريرًا بالملبغ الإجمالي المدفوع لبايعيها لشهر محدد ما. يمكن أن يستغرق إعداد التقارير باستخدام نظم المعلومات المحاسبية أيام أو أسابيع، وذلك في حالة الشركات الكبيرة التي تستخدم كميات كبيرة وهائلة من البيانات والمعاملات .

تركز العمل على تنفيذ الشركات العامة لتطبيق ضوابط داخلية قوية في نظمها القائمة على المعاملات، وذلك بعد موجة من الفضائح التي طالت عدد من الشركات الكبيرة مثل تيكو انترناشونال وإنرون وورلد كوم. تحول هذا إلى قانون بعد

اعتماد قانون سارينز أوكسلي لعام 2002 الذي ينص على أنه يتعين على الشركات إنشاء تقرير للرقابة الداخلية يوضح من هو المسؤول عن هيكل الرقابة الداخلية للمنظمة ويحدد الفعالية العامة لهذه الضوابط.

ونظرًا لأن معظم هذه الفصائح كانت متجذرة في الممارسات المحاسبية للشركات، ركز قانون سارينز أوكسلي على أنظمة المعلومات المحاسبية القائمة على الكمبيوتر. يقوم بائعو أنظمة المعلومات المحاسبية اليوم بوصف ميزات الإدارة وتدير المخاطر والمطووعة لضمان أن تكون العمليات التجارية قوية ومحمية وأن تكون أصول المنظمة (بما في ذلك البيانات) آمنة.

5. خصائص وتخصصات نظم المعلومات المحاسبية:

تتميز النظم المحاسبية بالخصائص التالية:

- ✓ الدقة والسرعة الفائقة في معالجة البيانات المالية وتنفيذها.
- ✓ إمداد الإدارة بالمعلومات اللازمة في حين الحاجة إليها، وخاصة في حال الرقابة على الأنشطة الاقتصادية وتقييمها في المنشأة.
- ✓ مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة من بين مجموعة من البدائل المتاحة، وذلك من خلال تزويدها بالبيانات الضرورية وفي الوقت المناسب.
- ✓ المرونة والقابلية للتطوير، حيث تمتاز هذه النظم بقدرتها على مواكبة الحاجات والتطورات التي تطرأ أولاً بأول من خلال تطويرها.
- ✓ الديناميكية والحركة المستمرة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- ✓ مد يد العون للإدارة في تنفيذ تخطيط الأعمال المتعلقة بمستقبل المنشأة بغض النظر عن نوعها سواء كانت طويلة أم متوسطة أو حتى قصيرة المدى.
- ✓ تقديم الخدمات وإشباع الحاجات وتنفيذ المهام الإدارية بمختلف أنواعها، كاتخاذ القرار والتخطيط والرقابة والتنسيق.
- ✓ الإستعانة بالمقاييس الكمية والموضوعية لتحقيق أهداف العمل المحاسبي.
- ✓ الاعتماد التام على المعادلة المحاسبية (إجمالي الموجودات = إجمالي المطلوبات + حقوق الملكية).

أما تخصصات نظم المعلومات المحاسبية فتهدف دراسة نظم المعلومات المحاسبية إلى التعرف على أساسيات ومبادئ وأهداف هذا النوع من نظم المعلومات، فيتعرف الطالب على أبعاد المحاسبة كنظام المعلومات، ويشار إلى مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، فقد قدم شروحًا مفصلة حول هذا التخصص، ويعود له الفضل غالبًا في تقديم الشروحات له، وأصبح الطالب في التخصص مُلتزم بالتعمق بالمبادئ الجوهرية للنظم المحاسبية وهي استخدام المعلومات في صنع القرار، وإصدار تقارير المعلومات المالية، والتعرف على طبيعة نظم المعلومات المحاسبية وتصميمها واستخدامها..

الفصل الثالث : أنواع الأنظمة المحاسبية :

هناك نوعان من الأنظمة النظام الكلاسيكي والنظام المركزي:

1- النظام الكلاسيكي

إن أقدم نظام هو النظام الكلاسيكي والمتمثل في دفترين وحيدين هامين هما دفتر اليومية ودفتر الأستاذ فالمرحلة الثالثة التي يتضمنها النظام الكلاسيكي هي عبارة مراحل الدورة المحاسبية وهي كالتالي:

— التسجيل في اليومية

— الترحيل إلى دفتر الأستاذ

— إعداد ميزان المراجعة كأداة للمراقبة

— الوثائق الأساسية: عند تسجيل أية عملية يجب أن يكون هناك دليل مادي الذي يتمثل في:

أ. المستندات الخاصة بطلب الشراء أو أمر الشراء.

ب. المستندات الخاصة بالنقل والشحن والتسليم قسيمة التسليم، مذكرة الاستلام.

ج. المستندات الخاصة بالتسديد إيصال حافظة إيداع الأوراق التجارية، الكمبيالات، السند، الصك، حافظة خصم الأوراق التجارية.

د. الفواتير و سندات الاستلام و التسليم.

— دفتر اليومية: دفتر اليومية أو ما يسمى بدفتر القيد اليومي، هو دفتر القيد الأصلي للبيانات المحاسبية وهو الدفتر القانوني الذي يلزم المؤسسة بإمسائه، حيث يقيد به مجمل العمليات المالية التي تحدث في المؤسسة بوضوح ومرتبنة ترتيبا تاريخيا يوما بيوم طبقا للأصول والقواعد المحاسبية المعمول بها ، ويتم إثبات كل عملية من هذه العمليات بعد تحديد عناصر الأطراف المتأثرة في دفتر اليومية طبقا لصيغة معينة تسمى قيد اليومية، ويسجل هذا القيد بنفس النسق الذي تم تفسيره في موضوع القيد المزدوج، أي بتحديد الطرف المدين والطرف الدائن ويكتب المبلغ المتداول بين الطرفين وتاريخ حدوث العملية كما يتم شرح العملية أو القيد باختصار

— دفتر الأستاذ: هو عبارة عن سجل يضم جميع حسابات المؤسسة وعلى الرغم من أن الحسابات هي أساس لجميع العمليات المحاسبية فإن هذا السجل ليس إجباريا من الناحية القانونية، ويعد دفتر الأستاذ الوثيقة الأساسية لكل تنظيم محاسبي ولا يمكن الاستغناء عنه أبدا في كل تغيير محاسبي،

إذا فدفتر الأستاذ هو مجموعة الحسابات المفتوحة في دفتر خاص لدى المؤسسة ويعتبر هذا الدفتر "الدفتر المرجع" في النظام المحاسبي ويستخدم كأداة لتبويب وتلخيص العمليات المالية في إعداد القوائم المالية (الوثائق والجداول النهائية) كما يعتبر أيضا مصدر هام للمعلومات الإدارية مثل إجمالي المبيعات خلال الدورة ورصيد الصندوق أو البنك في نهاية الدورة ،

أ-شكل دفتر الأستاذ: يعتبر دفتر الأستاذ السجل الرئيسي لكل الحسابات التي لخصت فيها مختلف العمليات

المالية في صورتها النهائية عن طريق الترحيل من دفتر اليومية، معناه أن كل حساب يمكن أن يحتوى عددا هائلا من العمليات المالية ولذلك من الضروري تخصيص صفحة واحدة على الأقل لكل حساب، وقد تعددت أشكال الدفتر ومنه يمكن أن تأخذ الأشكال التالية :

*شكل الدفتر العادي : كثيرا ما يستعمل هذا النوع في المؤسسات الصغيرة ذات العمليات المالية الشبه محدودة.

*شكل الصفحات المتحركة: يتألف هذا الدفتر من عدة صفحات متحركة يمكن إدخالها وإخراجها بواسطة ثقب جانبي وهو يمتاز عن الدفتر العادي، إذ يمكن معه إضافة صفحات جديدة لكل حساب إذا اقتضت الضرورة لذلك، أي عند تعدد العمليات المالية الخاصة بنفس الحساب وانتهاء الصفحات المفتوحة لهذا الغرض.

*شكل البطاقات: يمكن أن يتألف دفتر الأستاذ من بطاقات عديدة حيث يكون لكل حساب بطاقة خاصة تحفظ في صناديق أو أدراج حسب التنظيم الإداري للمؤسسة، وهي سهلة الاستعمال فضلا عن إمكانية التصنيف العديدة التي يمكن تحقيقها بواسطتها، فيمكن مثلا تصنيف بطاقات الموردين حسب الحروف الأبجدية أو حسب المناطق الجغرافية أو بحسب التصنيفين معا. من خلال ما تطرقنا إليه عن دفتر الأستاذ نستنتج انه يتميز ب:

- __ سهولة الترتيب .

__ سهولة إحلال بطاقة فارغة مكان بطاقة ممتلئة .

__ تثبيت البطاقات في الآلات الحاسبة .

__ إمكانية اقتباس نظام حفظ وترتيب البطاقات السرية .

-ميزان المراجعة: بعد تسجيل العمليات المالية بدفتر اليومية وترحيلها إلى دفتر الأستاذ، لابد من التأكد من صحة هذه التسجيلات، وأن المبالغ المسجلة في الطرف المدين من الحسابات تعادل تلك المسجلة في الطرف الدائن، ويتم التأكد من هذا التعادل في نهاية الفترة المحاسبية بإعداد جدول خاص يتضمن أسماء جميع الحسابات التي استعملت في التسجيل مع ذكر مجموع الطرف المدين ومجموع الطرف الدائن، والرصيد بالنسبة لكل حساب يسمى ب"ميزان المراجعة" أو دفتر الموازين، وللتأكد من صحة العمليات المحاسبية من خلال ميزان المراجعة، يجب أن يكون مجموع جانبي المدين والدائن متساويين ويمثل مجموع جانبي دفتر اليومية، وكذلك مجموع جانبي خانة الأرصدة يجب أن يكونا متساويين .

2- الطريقة المركزية أو نظام يوميات المساعدة:

لقد أصبح النظام الكلاسيكي لا يتناسب وحاجيات المؤسسات حيث أن حجم العمليات تكاثرها تنوعها وتكرارها بالإضافة إلى متطلبات التسيير الحديث أدى إلى اللجوء إلى استعمال دفاتر أخرى، مما يسمح بتقسيم العمل وإعطاء تفاصيل جد ضرورية للتسيير خاصة باستعمال الوسائل التكنولوجية.

أولا: المبادئ العامة: تعتمد الطريقة المركزية على تقسيم دفتر اليومية العامة ودفتر الأستاذ إلى عدة يوميات مساعدة وعدة دفاتر أستاذ مساعدة أهمها دفتر الزبائن ودفتر الموردين، تتم التسجيلات المحاسبية في يوميات مساعدة، كل يومية مساعدة تحتوي على عمليات متجانسة ثم تحول إلى دفاتر الأستاذ المساعد يوميا لتحول مجاميع اليوميات المساعدة، هناك نوعان من الأعمال التي يقوم بها المحاسب في النظام المركزي :

1-العمل اليومي: المتمثل في ترتيب المستندات المحاسبية بحسب طبيعتها وتاريخها ثم تسجيلها في جدول يسمى اليوميات المساعدة، ثم ترحيل بعضها إلى دفاتر أستاذ مساعدة (دفتر أستاذ مساعد الموردين، دفتر أستاذ مساعد للزبائن ...) أي التي تتطلب تتبع الوضعية يوميا.

2- العمل الدوري: يقوم المحاسب في نهاية كل شهر بتوحيدها سجل في كل يومية مساعدة في اليومية العامة بقيد واحد فقط، ثم يرسل القيود المسجلة في اليومية العامة إلى حسابات دفتر الأستاذ العام حيث وجود الحسابات الإجمالية وكل الحسابات الأخرى باستثناء دفاتر الأستاذ المساعدة (حيث كانت عملية الترحيل إليها تتم يوميا).

ثانيا: اليوميات المساعدة المستعملة في المؤسسة: تفتح المؤسسة يوميات مساعدة تناسب مع نشاطها وحجمها وتشمل عليها العمل المحاسبي المنظم:

- يومية المشتريات على الحساب يومية المشتريات نقدا .
- يومية المبيعات على الحساب، يومية المبيعات نقدا .
- يومية الصندوق - مقبوضات، يومية الصندوق مدفوعات .
- يومية البنك - مقبوضات، يومية البنك مدفوعات .
- يومية الحساب الجاري البريدي - منه، يومية الحساب الجاري البريدي - له .
- يومية أوراق القبض - منه، يومية أوراق القبض - له،
- يومية أوراق الدفع - منه، يومية أوراق الدفع - له .
- يومية عمليات متنوعة .

ثالثا: الميزان المربع: الميزان المربع وثيقة يمكن إعدادها في حالة تطبيق النظام المركزي، حيث يتم جمع قيود توحيد مختلف اليوميات المساعدة. لهذا الميزان وظائف ثلاث:

يعوض دفتر اليومية العامة صفحات مرقمة ومختومة مسبقا
يعوض دفتر الأستاذ العام .
يمثل ميزان المراجعة .

يستعمل هذا النظام عادة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يبسط العمل المحاسبي ويقدم ضمانات عدم ارتكاب بعض أنواع الأخطاء (إلغاء عملية الترحيل، مراقبة حسابية)

الفصل الرابع : أسباب الاختلاف في الأنظمة المحاسبية

1- الوضع الاقتصادي والمالي والمحاسبي السائد :

المؤسسات المتعددة الجنسيات والعمولة:

- عرفت الثورة الصناعية في أوروبا نشأة ما يسمى بشركات الأموال (القرن التاسع عشر)
- عرفت شركات الأموال مع مرور الوقت نموا هائلا وصارت شركات متعددة الجنسيات
- نطاق هذه المؤسسات الكبرى تعدى الحدود الجغرافية الأولية وامتد لمساحات واسعة تجاوزت البلدان والقارات.
- تنامي أشكال الشراكات الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة يؤشر على ذلك.

الحاجة إلى رفع الأموال:

- كبر حجم المؤسسات جعلها في بحث دائم عن تمويل مشاريعها حتى تتمكن من التوسع والولوج إلى أسواق جديدة.
- المؤسسات تحتاج إلى الأموال ليس فقط محليا ولكن دوليا.
- التمويل يمر عبر اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية التي تطورت بشكل كبير خلال القرن الماضي.
- الأسواق المالية الدولية تهيمن على الاقتصاد العالمي.

الحاجة إلى المعلومات المالية:

- المستثمرون في الأسواق المالية يبحثون عن المعلومات المالية لهذه المؤسسات المتعددة الجنسيات حتى يتسنى لهم القيام بالمفاضلة بين الفرص الاستثمارية.
- المعلومات المالية تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم المتمثلة في شراء الأسهم، الإبقاء على الأسهم أو بيع الأسهم
- القوائم المالية (التقارير المالية) ينبغي أن تشمل على كل المعلومات التي من شأنها أن تساعد المستثمرين في عملية اتخاذ القرار.

مشكلة القوائم المالية:

- القوائم المالية التي تعدها هذه المؤسسات لا تلبي دائما الاحتياجات المعلوماتية لهؤلاء المستثمرين لأن القواعد التي على أساسها يتم إعداد القوائم المالية تختلف من مؤسسة لأخرى ما دامت من جنسيات مختلفة الأمر الذي يصعب لدى المستثمر (المستعمل الرئيسي لها) من إمكانية فهمها وبالتالي يحد من إمكانية مقارنتها مع القوائم المالية للشركات الأخرى.

الاختلاف المحاسبي الدولي:

- القواعد التي على أساسها يتم إعداد القوائم المالية تختلف من مؤسسة لأخرى ما دامت من جنسيات مختلفة.
- المستثمر الأمريكي لا يمكن له مقارنة قوائم الشركات الأمريكية مع نظيرتها الأوروبية لأنها مختلفة من حيث قواعدها المحاسبية.
- الاختلاف المحاسبي الدولي يعيق حركية الاستثمار والتمويل على المستوى الدولي

__ لأنه لا يتيح إمكانية المقارنة بين القوائم المالية التي تعدها المؤسسات التي هي من دول مختلفة.

__ لأنه يزيد من تكاليف إعداد القوائم المالية ويؤدي إلى زيادة تكلفة رأسمال.

في الماضي كانت هناك قواعد محاسبية خاصة بكل بلد ففي البلدان التي يلعب فيها السوق المالي دورا كبيرا في تمويل الاقتصاد نجد أن القوائم المالية توجه بشكل أساسي للمستثمرين في البورصة وتتخذ شكل التقارير المالية المفصلة وعليه القواعد المحاسبية تهدف إلى الوصول إلى الربح الاقتصادي الذي يمكن من قياس الأداء المالي. أما البلدان التي تلعب فيها الجباية دورا مهما في تحديد السياسة الاقتصادية نجد أن القوائم المالية تهدف إلى تحديد الربح الخاضع للضريبة. القواعد المحاسبية مرتبطة بالقواعد الجبائية.

2 - الاختلاف في الأنظمة المحاسبية : لم تظهر أهمية تناول موضوع اختلاف الأنظمة المحاسبية، إلا مع تطور وتوسع حركة التجارة الدولية وازدهارها، وتطور الأسواق المالية في ظل الانفتاح الذي عرفه العالم. لقد ثبت في الواقع أن الممارسة المحاسبية في دول عديدة كانت محل توافق وتقارب، ارتبطت أهميته بطبيعة العلاقات التي كانت تحكم هذه الدول ببعضها، نتيجة الارتباطات الثقافية و التاريخية الوثيقة بين هذه الدول. ولعل ما عمق الاختلاف بين الأنظمة المحاسبية بين الدول، طبيعة الاحتياجات الوطنية المعبر عنها والمتنظر من المحاسبة الإجابة عليها باعتبارها أداة ضبط اقتصادي، كذلك طبيعة الأهداف الموكلة للمحاسبة في ظل الشروط التي تحكم الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية في كل دولة، هذه الشروط التي تعتبر المصدر الرئيسي للاختلافات المحاسبية بين الدول.

3-مصادر الاختلاف المحاسبي : يعود أصل الاختلاف في الأنظمة المحاسبية، إلى مستويات التباين في الشروط الاقتصادية، الاجتماعية

والسياسية من دولة إلى أخرى، وتفسر أسباب الاختلاف في الأنظمة المحاسبية بخمس عوامل أساسية إضافة إلى العوامل الثقافية و القيمية التي لا شك أن لها تأثيرا كبيرا على تطور الأنظمة المحاسبية و من بين أهم مصادر الاختلاف بين هذه الأنظمة نجد العوامل التالية :

-النظام القضائي : بناء على الدراسة التي قام بها Salter & Doupnik عام 1992، توصلنا إلى أن الممارسة المحاسبية السائدة في أي دولة غير مستقلة عن محيطها القضائي التي تمارس فيه، وأن مصادر الاختلاف المحاسبي من هذا المنظور تنبع أساسا من طبيعة الأنظمة القضائية السائدة في كل دولة. وتنقسم الدول في هذا المجال إلى مجموعتين:

-مجموعة القانون العربي ؛

-مجموعة القانون المكتوب.

تتميز المجموعة الأولى باعتماد التشريع فيها على إصدار مبادئ عامة، بينما يترك مجال التقدير واسعا للقضاة في حالة النزاع (الدول الأنجلوسكسونية) ، أما المجموعة الثانية وعلى العكس من الأولى، فإنها تتميز بتشريع مفصل لا يترك فيه مكانا واسعا لتقدير القضاة (الدول الفرنكفونية) ، وهذا ما يفسر ربما توكيل عمليات التوحيد المحاسبي في دول الفئة الأولى لهيئات مهنية مستقلة غير حكومية، عكس دول الفئة الثانية أين تضطلع بعملية التوحيد هيئات حكومية عامة يحكمها القانون المحاسبي.

- طرق تمويل المؤسسات : تتمثل عناصر الاختلاف من منظور طرق تمويل المؤسسات، في طبيعة الأطراف التي على النظام المحاسبي التعامل معها بدرجة تفضيلية بهدف حماية أموالها. ففي دول المنظومة الأنجلوسكسونية تعتمد المؤسسات في تمويلها أساسا على السوق المالي، الذي يستقطب فئات مختلفة وغير متجانسة من المستثمرين أو مقدمي الأموال (أفراد، مؤسسات، هيئات)، لذلك فإن الاهتمام الأساسي للمحاسبة ينصب على تلبية احتياجات هذه الفئات من المعلومات الكفيلة بالإخبار عن الأداء والتدفقات المالية في المؤسسات.

بينما في دول المنظومة الفرنكفونية فإن المؤسسات تعتمد في تمويلها أساسا على البنوك مقارنة بما تتحصل عليه من السوق المالي، لذلك فإن المحاسبة تقوم على مبدأ الحذر وتنصب اهتماماتها لحماية المقرضين حتى ولو كان على حساب إعطاء الصورة الصادقة عن حسابات المؤسسة.

- النظام الجبائي : يعود الاختلاف المحاسبي من المنظور الجبائي أساسا لكون حساب الربح في دول المنظومة الأنجلوسكسونية مستقل تماما عن الحسابات الاجتماعية للمؤسسة، وأن أهمية المسائل الجبائية تتبع عادة ثقافة المؤسسة، وعلى العكس فإن حساب الربح في المنظومة الفرنكفونية، يقتضي دمج محاسبة المؤسسة بالقواعد الجبائية، نظرا لارتباط حساب الربح الخاضع لهذه القواعد، التي لا تستبعد من هذا الربح إلا الأعباء المسجلة محاسبيا .

- عوامل قيمة وثقافية أخرى : تتحدد نقاط الاختلاف بين الأنظمة المحاسبية في مختلف الدول، انطلاقا من التباين في المحيط الثقافي والقيم اللذان يحكمان الممارسة المحاسبية وبالأخص:

- مستوى التعليم والتكوين المحاسبي ؛

- دور ومكانة المهنة المحاسبية ؛

- مستوى ومكانة البحث العلمي والتطبيقي ؛

- المستوى الثقافي للمجتمع من خلال التحفظ والحرص والنظرة الإيجابية التي يبديها المجتمع تجاه الأنشطة الاقتصادية ومهنة المحاسبة والمراجعة .

4- أشكال الاختلاف المحاسبي : من بين أكثر أشكال الاختلاف المحاسبي أهمية ما تعلق بالهدف الأساسي للمحاسبة، الذي يختلف من دولة لأخرى تبعا لخصوصياتها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، أهم أشكال الاختلاف وقياسها من خلال:

- النموذج المحاسبي الفرنكفوني ؛

- النموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني.

- سياسة الإخبار : ترتبط سياسة الإخبار ارتباطا وثيقا بطبيعة التمويل ومصادره، وبما أن شكل التمويل الغالب على معظم دول النموذج الفرنكفوني يأتي من البنوك مقارنة بالأهمية النسبية للسوق المالي، فإن سياسة الأخبار سيكتنفها الغموض نظرا للسرية المطلوبة في إتمام الأعمال. لذلك فإن الإجابة على احتياجات فئة الممولين من المعلومات ستطغى على حساب باقي الفئات. وعلى العكس من ذلك فإن دول النموذج الأنجلوسكسوني، ترى في الشفافية حماية لكل الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية وعاملا لتطوير الأسواق المالية لذلك فإن المعلومة المحاسبية حسب النموذج الأول

تساعد على تتبع ذمة المؤسسة والوقوف على قدراتها على التسديد بينما المعلومة حسب النموذج الثاني فإنها تساعد وتخدم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

-القياس المحاسبي : خاصة ما تعلق بمفهوم النتيجة فإن المحاسبة حسب النموذج الأول تهدف إلى تحديد نتيجة النشاط وتصوير الوضعية المالية الصحيحة وذمة المؤسسة . بينما تهدف المحاسبة حسب النموذج الثاني من خلال الإمداد بالقوائم المالية إلى الإخبار عن أداء المؤسسة المعبر عنه بالنتيجة ومكوناتها.

-قياس النتيجة : يتوقف قياس النتيجة على درجة الارتباط بين المحاسبة والجباية، فبالنسبة لدول النموذج الأول هناك تأثير كبير للجباية على قياس النتيجة، عملاً بمبدأ الحذر الذي تتميز به المحاسبة، والذي يقضي بتسجيل عناصر ذمة المؤسسة حسب قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل .وتساهم هذه العملية ليس فقط في حماية و ضمان حقوق الدائنين، بل كذلك في التأثير على النتيجة الخاضعة للضريبة بسبب تغير حصص الإهلاكات والمؤونات . ويعرف هذا الشكل انتشاراً واسعاً في الكثير من الدول التي تؤدي فيها المؤسسات دوراً اجتماعياً (التشغيل، الاشتراكات الاجتماعية)، بينما في دول النموذج الثاني، فإن تحديد النتيجة الجبائية يعد أمراً في غاية الأهمية، ولا يترك محاسبي المؤسسة تقديره، بل ينتج عن تطبيق قواعد مستقلة عن تلك التي يتم تطبيقها في المحاسبة.

5- مسار وطبيعة عملية التوحيد المحاسبي : في الوقت الذي تعرف فيه دول النموذج الأول مسار توحيد ثقيل، أهم ما يتميز به هو اضطلاع الدولة بدور رئيسي واستناده لجملة من القواعد القانونية والتشريعية والتنظيمية، تراها هذه الدول على أنها نتاج لإجماع وطني انطلاقاً من المساهمات التي تقدمها الأطراف المعنية بالتوحيد المحاسبي والممارسة المحاسبية ؛ فإن دول النموذج الثاني لديها مسار توحيد أهم ما يتميز به هو المرونة والتكيف السريع مع التحولات الاقتصادية، واضطلاع أصحاب المهنة المحاسبية والمراجعة فيه بدور رئيسي ومطلق.

كما أن أهم ما يميز عملية التوحيد في دول النموذج الأول، هو استنادها لمخطط محاسبي يعتمد على مقارنة تنظيمية تحول دون تمكين المهنيين من إيجاد حلول مناسبة لاحتياجات وحجم المؤسسة، على اعتبار أن قواعد المخطط المحاسبي ملزمة لكل شخص طبيعي ومعنوي مهما كان حجمه (مؤسسة فردية أو شركة تجارية ...) وأن تطبيقها قد يؤدي في حالات معينة إلى بعض الاختلاف نتيجة عدم ترابطها أو توافقها مع نصوص وقواعد أخرى، عكس المعايير المحاسبية التي يتم إعدادها في دول النموذج الثاني استناداً لإطار تصوري وترافقها طرق تطبيقها بشكل مفصل، علماً أن المعايير المحاسبية ملزمة فقط للشركات المسعرة في البورصة، دون باقي أشكال الأنشطة الاقتصادية الأخرى (محلات، مؤسسات صغيرة).

6- طرق تجاوز الاختلاف : يتوجب على بعض الشركات أو المجموعات حتى تتمكن من الوصول إلى مصادر التمويل في أسواق أو دول أجنبية، إعداد قوائمها المالية بمستوى من الشفافية تفرضه هذه الدول .ويختلف هذا المستوى من دولة إلى أخرى، حسب طبيعة التنظيم الذي يحكم نشاطها الاقتصادي، خاصة الدخول للأسواق المالية ونتيجة لذلك وفي ظل الاختلاف الذي يميز الأنظمة المحاسبية في دول مختلفة، فإنه يتم اللجوء إلى بعض الوسائل والطرق لتجاوز هذا الإشكال وهذا من خلال:

الاعتراف المتبادل : يتحقق هذا الشكل عندما تقبل هيئات مراقبة الأسواق المالية للدول بالقوائم المالية للشركات الأجنبية التي تعدها وفق مبادئها الوطنية، تعتبر هذه الطريقة حلاً لمشكلة الدخول للأسواق المالية الأجنبية، على أساس

أن القواعد المحاسبية الوطنية المطبقة من قبل شركات دولة ما عند البحث عن مصادر للتمويل في أسواق دولة أخرى تلقى الاعتراف المتبادل (المعاملة بالمثل).

الاعتراف المتبادل المعياري : إضافة إلى مفهوم الاعتراف المتبادل الذي لقي استعماله حدود فرضتها قوة التباين و الاختلافات بين الأنظمة المحاسبية، مفهوماً جديداً هو الاعتراف المتبادل المعياري حيث حسب HOARAU سنة 1995 يتمثل في " تطوير جملة من المعايير المحاسبية الدولية دون خيارات، على أن يترك للمؤسسات في كل دولة إمكانية تقديم أو عرض قوائمها المالية حسب معاييرها الوطنية، شريطة أن تقدم ضمن ملاحقاً جداول تتضمن توفيراً بين معاييرها الوطنية والمعايير الدولية المطورة خصيصاً لهذا الغرض.

7. الاختلاف المحاسبي الدولي: العوامل والأسباب:

اختلافات في القواعد و الطرق المحاسبية

- قواعد الاعتراف (التسجيل المحاسبي)
- قواعد القياس (التقييم)
- قواعد العرض و الإفصاح

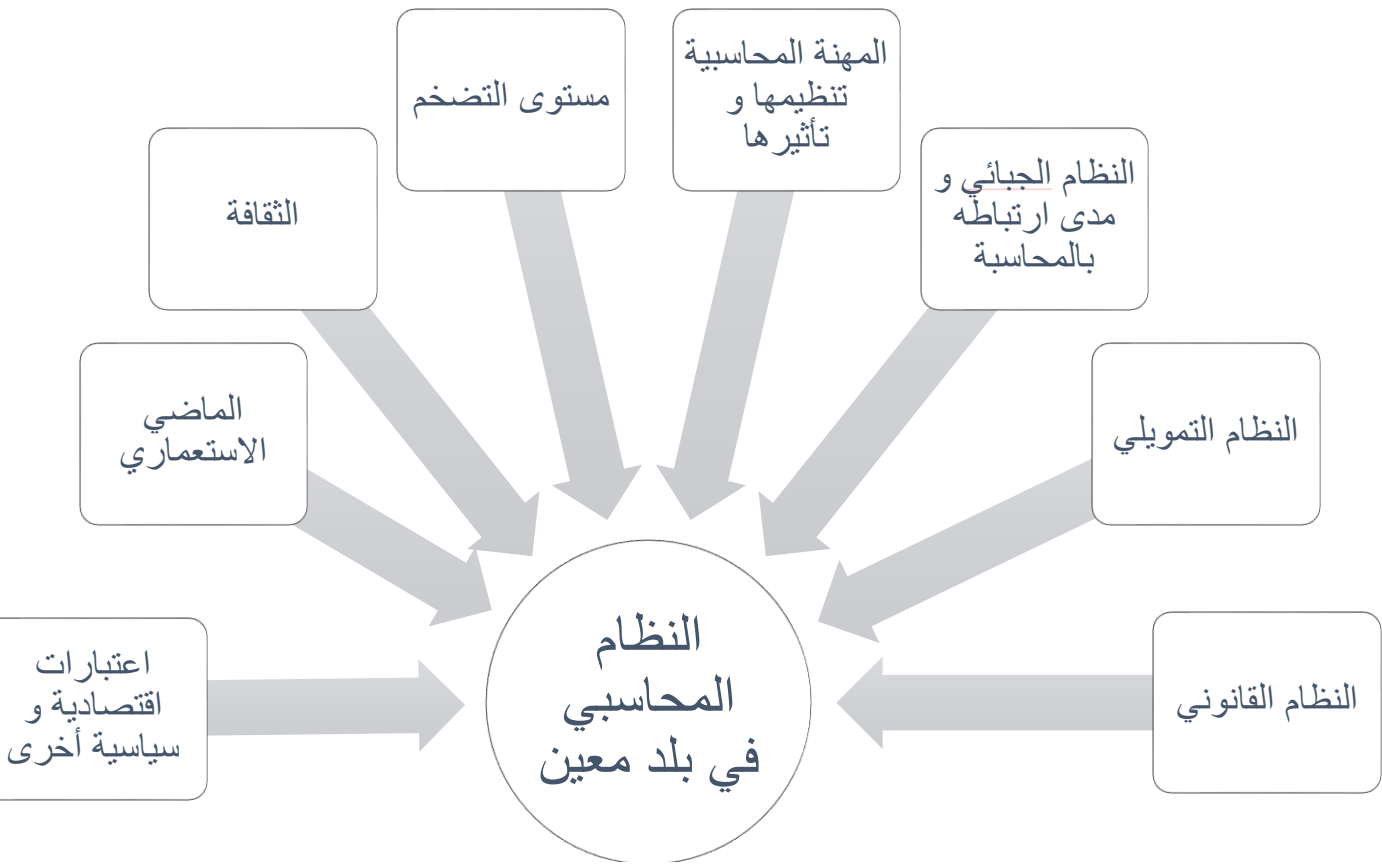
اختلافات في تفسير و فهم القواعد المحاسبية

- حتى ولو كانت القواعد موحدة بين الدول تطرح مشكلة التقدير و الحكم الشخصي
- تطرح أيضاً مشكلة المصطلحات المترجمة من لغة أجنبية.
- مشكلة الثقافة بشكل عام و ثقافة الأعمال بشكل خاص

اختلافات في الطرق المحاسبية المفضلة

- الكثير من المسائل المحاسبية فيها إمكانية التفضيل

8. العوامل المؤثرة في النظام المحاسبي:



9. الاختلاف المحاسبي الدولي - مثال

الشركة (المجموعة)	القواعد المحاسبية المحلية	القواعد المحاسبية الأمريكية	الفارق بالقيمة	الفارق بالنسبة المئوية
Alcatel	1,3	-0,5	-1,8	138%
Alstom	0,2	-1,3	-1,5	750%
Deutsche TELECOM	5,9	9,2	3,3	60%
France telecom	3,6	5,1	1,5	42%
Glaxosmithkline	6,8	-8,5	-15,3	225%
GSK				
Vodafone	-16	-11,6	4,4	28%

الأرقام الموضحة في الجدول الموالي (بملايير اليورو) تبين النتيجة الصافية وفق المعايير المحلية و الأمريكية لمجموعات أوروبية لسنة 2000.

الفصل الخامس : التوافق المحاسبي الدولي

أولاً - مفهوم التوافق المحاسبي : بالرغم من أهمية التوافق المحاسبي واتجاه العديد من الهيئات الدولية (مالية - محاسبية) للمطالبة بإرسائه، إلا أنه لم يحظى بتحديد تصوري لمفهومه، إضافة للخلط أحيانا بينه وبين مفهوم التوحيد المحاسبي، وفيما يلي بعض المفاهيم للتوافق: يعتبر التوافق (Harmonisation) مفهوما ملازما للمحاسبة الدولية، يفيد الحد من التباين بين الأنظمة المحاسبية الوطنية (المحلية). ويتميز عن التوحيد الذي يفترض أساسا توحيد كلي للقواعد المحاسبية، بمعنى توحيدها بشكل (Uniformisation) شامل على المستوى الدولي. وهو ما يعتبر أمرا مستحيلا وحتى غير نافع، مادامت المحاسبة جزء مكمل للمحيط الثقافي الذي تتميز به كل دولة، كما أعتبر التوافق المحاسبي على أنه مسار موجه للتطبيقات المحاسبية لتعظيم انسجامها والحد من مستوى تغيراته .

على العكس من التقييس (Standardisation) الذي يعد بمثابة مسار تفرض من خلاله مجموعة صارمة من القواعد ، أعتبر التوافق المحاسبي على أنه مسار حتمي، بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، التي يفترض أن تتمكن بموجبه من رفع أهم الحواجز التي تعيق المقارنات الدولية، حتى وإن كانت المقارنة الكاملة مستحيلة لأنه حتى وإن كانت القوائم المالية معدة بالاستناد إلى معايير دولية إلا أنها ستعكس حتما الخصوصيات الوطنية (قانونية - ثقافية) وأعتبر التوافق المحاسبي أيضا على أنه تلك المحاولة الرامية لبوتقة عدة أنظمة محاسبية في مسار قادر على المزاجية والتوفيق بين تطبيقات محاسبية؛ مختلفة في هيكل منتظم ، ولقد استنتج بأن كل من التوافق و التقييس هما خطوتين من مجموعة خطوات لمسار واحد قابل للتوقف في أي لحظة وتتمثل باقي الخطوات في :

- مقارنة مختلف الأنظمة المحاسبية بهدف تحديد الفروق ؛
- مجهودات القضاء على الفروق - التوافق ؛
- تشكيل مجموعة مترابطة من المعايير المحاسبية- التوحيد ؛
- بلوغ حالة التوحيد

ثانيا - أهداف التوافق المحاسبي : من الأهداف الأساسية التي ارتبطت بموضوع التوافق المحاسبي الدولي مسألة تحقيق الكفاءة التي تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية، والتي عادة ما تسعى المؤسسات المتعددة الجنسيات بلوغها من خلال خفض تكلفة رأس المال، وتوحيد شروط المنافسة التي تحكم النشاط الاقتصادي داخل التجمعات الاقتصادية أو التكتلات الإقليمية، إضافة إلى أهداف أخرى مرتبطة بطبيعة الأطراف المهتمة بعملية التوافق وأهمها:

1 - المؤسسات المعدة للقوائم المالية : يساعد التوافق المحاسبي على:

- خفض تكاليف الاستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية، خاصة ما تعلق بإعداد الحسابات المجمعدة للمؤسسات التي لديها فروع تنشط في مناطق تختلف أنظمتها المحاسبية .
- إنجاز عمليات التسيير والمراقبة التي تقوم بها المؤسسات على مختلف فروعها، وقياس أدائها بناء على التقارب الذي يحكم شروط التسيير وقابلية البيانات والتقارير للمقارنة ؛
- تمكين المؤسسات من استغلال المعلومات المتاحة عن محيطها بشكل فعال، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى أو أخذ مراقبتها ؛

• التمتع الجيد والتحكم في سياسة الاتصال التي تضمن الإقبال الكبير على استثمارات المؤسسة، وهذا لمساعدة عملية اتخاذ قرارات الاستثمار التي يقوم بها المستثمرون الدوليون.

2- الأطراف المستعملة للقوائم المالية: إن الهدف الأساسي الذي يحققه التوافق المحاسبي الدولي لهذه الفئة المتمثلة أساساً في المستثمرين الدوليين، هو تمكينهم من مقارنة المعلومات المتاحة عن كل المؤسسات، بعد إلغاء أثر اختلاف الأنظمة التي كان يفترض أن تعد كل مؤسسة معلوماتها على أساسها، وبالتالي استبعاد أثر العوامل الثقافية والقيمية والعوامل الأخرى على حسابات المؤسسة لأجل اتخاذ قرارات الاستثمار الملائمة.

3- الهيئات الأخرى: تتحقق أهداف التوافق المحاسبي لهذه الفئة، من خلال نجاح عمليات الرقابة والمتابعة التي تقوم بها بعض الهيئات على المؤسسات، مثل الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، هيئات مراقبة الأسواق المالية الوطنية أو الدولية والبنك الدولي، لما

يتيح من خفض تكاليف هذه الرقابة، التي تتطلب في حالة العكس (وجود اختلافات) أعباء إضافية تتعلق أساساً بتكوين

المراجعين وأدوات المراجعة وبرامجها، والاستعانة بمراجعين لا يتمتعون بثقافة واحدة لمراجعة الفروع، ما يطرح مسألة مصداقية هذه الأعمال وتطابقها مع أهداف مراجعي الجماعات. لقد عرفت المحاسبة تقلبات وتحولات عميقة نتجت عن التسارع الذي ميز ويميز اتجاه الاقتصاد الدولي نحو الشمولية، وما كان يقتضيه من اعتماد أدوات قياس واتصال جديدة قادرة على احتواء الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات، التي لم تصبح موضوع اهتمام الأسواق الدولية فقط، ولكن أصبحت فاعلة فيها كذلك وفي ظل السياق الدولي الجديد أصبحت المحاسبة (رغم التطور السريع والتعايش الذي أثبتته مع التحولات الاقتصادية على مستوى كل دولة باعتبارها أداة ضبط اقتصادية واجتماعية) غير قادرة على احتواء هذا الواقع.

ثالثاً - مبررات التوافق المحاسبي الدولي: تزامنت أعمال التوافق المحاسبي مع سياق دولي تميز بالهيمنة الاقتصادية

الأمريكية، وبرزت التكتلات الاقتصادية وتعاظم دورها في الاقتصاد العالمي، في إطار ما يعرف بظاهرة العولمة، التي شملت كل مناحي الحياة السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، وأفرزت توسعاً في النشاط الاقتصادي للمؤسسات، ما أدى بدوره إلى تطور أسواق المال الذي رافقه احتياج لتبادل المعلومات نتيجة قصور الأنظمة المحاسبية الوطنية عن الإمداد بقواعد محاسبية فوق القطاعية أو فوق الوطنية، وغياب أدوات قياس واتصال جديدة قادرة على احتواء أنشطة المؤسسات بهدف الرفع من الكفاءة الاقتصادية التي كانت

محور اهتمام العديد من الأطراف، وفيما يلي سوف نتناول أهم الدوافع التي نرى بأنها كانت وراء بروز أهمية التوافق المحاسبي الدولي والحاجة لمحاسبة دولية:

1- توسع الأنشطة العالمية للمؤسسات: بالرغم من أن النشاط التجاري الدولي قديم، إلا أنه تطور مع نوع جديد من المؤسسات الدولية اهتمت بالاستثمارات الخارجية، لما تحققه من مزايا اقتصادية، مالية وحتى سياسية. ما مهد لظهور الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت في ظل أهداف المنظمة العالمية للتجارة الرامية إلى إزاحة كل الحدود والحواجز الجمركية المعرقة لتطور التجارة العالمية، في بحث مستمر عن تطوير أنشطتها الدولية لأجل:

• القرب من مصادر التمويل للتحكم في المواد الأولية والمواد الطاقوية (البتروول والغاز) خاصة بعد الأزمات النفطية التي عرفها العالم نهاية القرن الماضي ؛

• المشاركة في عمليات الإعمار والإثراء بعد الحروب والتراعات التي شهدتها العديد من الدول بدعم من البنك الدولي ؛

• التنوع الجغرافي للأنشطة للقرب من أسواق تصريف المنتجات بالموصفات المحلية، والبحث عن المناطق التي تتمتع بامتيازات من حيث التكلفة وضعف القيود الاجتماعية ؛

• توسع ونمو قوة أنصار حركة البيئة في الدول الصناعية، جعلت الرغبة تكبر عند الكثير من الشركات العالمية لإعادة توطين الصناعات الملوثة للبيئة في دول العالم الثالث، لتستفيد من مزايا السوق القريبة ولتنأى بنفسها عن الاحتجاجات المستمرة ؛

• الوصول إلى مصادر التمويل، والاستفادة من الادخار العالمي من خلال عمليات الإصدار التي تقوم بها في الأسواق المالية الدولية للحصول على تمويل أنشطتها بشروط ملائمة قد لا تتاح لها في أسواقها الوطنية.

2- تطور الأسواق المالية الدولية : يعد انتشار الأسواق المالية من أبرز الخصائص التي أصبح يتميز بها الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، خاصة في الدول المتقدمة التي تعتمد عليها بشكل كبير ومباشر في تعبئة الادخار، ومواجهة الاحتياجات التمويلية التي تعبر عنها كل من المؤسسات الاقتصادية بما تطرحه من أسهم للحصول على أموال تمكنها من الرفع من استثماراتها، وما تطرحه الحكومات من سندات لتغطية العجز في ميزانياتها فالبورصات العالمية وظفت مبالغ ضخمة قدرت ب 25000 مليار دولار لسنة 2000 وهو مستوى كان في الواقع كفيلا ببحث المؤسسات عن البحث عن التمويل في مناطق جغرافية مختلفة وأسواق مالية متعددة، كما كان للأداء المالي الناتج عن تطور الهندسة المالية والإبداعات المالية الحديثة الأثر الكبير في تطور الأسواق المالية، وتزامن ذلك مع تحرر القطاع المالي من كل القيود التي تعيق انسياب الأموال بين الدول . وكان لثورة الاتصال والتكنولوجيا الرقمية الدور البارز في هذا التحرر بما قدمته من إمكانيات ضخمة، ساعدت على ربط الأسواق المالية والمتدخلين فيها، ومكنتهم من التواصل وتبادل المعلومات التي تتطلبها عملية اتخاذ القرارات الاستثماري وأصبح ينقل عبر أسواق رأس المال العالمية 1.3 تريليون دولار في اليوم الواحد، بحيث أن ما ينقل من أموال في هذه الأسواق فيما يزيد قليلا عن يومين يعادل ما ينقل في اقتصاد العالم مجمله من السلع في غضون سنة واحدة .

3- تزايد الطلب على المعلومات الحاسوبية الدولية: كان لنمو الأسواق المالية وتطورها وانفتاحها العالمي، الأثر الكبير في قيام العديد من الشركات المسعرة أو تلك التي ترغب في تسعير أسهمها بتبني إستراتيجيات اتصال مالية قوية، كقيلة يربطها مع المستثمرين اللذين أصبحوا يبدون حساسية مفرطة تجاه المعلومات الحاسوبية والمالية التي تنشرها هذه الشركات، سواء بمناسبة الإفصاح عن نتائج أعمالها السنوية وأرباح أسهمها، أو بمناسبة الإفصاح عن توقعاتها المالية بناء على عمليات الاستثمار التي قامت بها، من أبرز العوامل التي ساعدت على تطور أشكال وطرق الاتصال المالي، للتقرب من المستثمرين الدوليين سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات أو هيئة حكومية طبيعة القيود التي تفرضها هيئات تسيير ومراقبة الأسواق المالية في دول مختلفة على الشركات الأجنبية التي ترغب دخول أسواقها، والقاضية بالالتزام بالمعايير الوطنية المتعلقة بإعداد ونشر القوائم المالية في إطار سياسات الإفصاح الوطني التي تعتمد عليها هذه الدول.

وتختلف هذه المعايير من دولة لأخرى، تبعا لاختلاف الأنظمة المحاسبية لهذه الدول، نتيجة لتأثير المحيط الاقتصادي والثقافي والاجتماعي فيها. قد يحدث أن تختلف رغبات مؤسسات تسيير البورصات والهيئات التي تقوم بالمراقبة على الأسواق المالية،

نتيجة تنافس البورصات العالمية فيما بينها لاجتذاب أكبر وأهم المؤسسات مع استعدادها لتقديم امتيازات للمؤسسات المفضلة؛ على العكس من الهيئات الرقابية التي تحرص على فرض وتطبيق التنظيم لحماية مصالح المستثمرين خاصة الأفراد، وتعمل على ضمان حق المستثمرين في الحصول على المعلومات الملائمة من الشركات المسعرة، لا تقتصر قيود هيئات الرقابة على الأسواق المالية في مجال الإفصاح عن المعلومات بالاكتمال بتلك المتعلقة فقط بحسابات المؤسسة بل تتعداها إلى معلومات عن قطاعات النشاط والأسواق الجهوية، أي ضرورة إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات القطاعية التي تسمح لهم بتحديد وتحليل الأخطار والفرص المتاحة للمؤسسات للتمكن من تصور أدائها، من خلال النشاط والمنطقة الجغرافية. ذلك أن تقييم الأداء استنادا للنشاط يمكن من الوقوف على أهمية قطاع اقتصادي معين والفرص التي يقدمها والأخطار التي يحتويها.

كما أن أهمية تقييم الأداء استنادا للمنطقة الجغرافية، يمكن من قياس الفرص والأخطار المرتبطة بالواقع السياسي والاقتصادي الذي يختلف من منطقة جغرافية إلى أخرى.

4- قيود الهيئات الرقابية : إن السوق الأمريكية وباعتبارها أكثر الأسواق المالية كفاءة ونضجا وكبرا من حيث حجم التداول، تفرض بالإضافة إلى الشروط العامة المعمول بها في معظم الأسواق العالمية، إلزام الشركات الراغبة في دخول السوق المالي NYSE - New York Security Exchange في الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بإعداد مقارنة .

US Rapprochement لقوائمها المالية الجامعة استنادا للمبادئ المحاسبية الأمريكية إضافة إلى الإمداد بكل المعلومات الضرورية التي ، لا تتضمنها القوائم والتقارير المالية المعدة حسب المعايير الوطنية للمؤسسة DB GAAP لذلك كان لزاما على الشركة الألمانية Daimler-Benz بمناسبة دخولها السوق الأمريكية سنة 1993، إعادة معالجة قوائمها المالية استنادا للمبادئ (US GAAP و التي كانت معدة حسب القانون الألماني (HGB ، أظهرت عمليات المقارنة التي قامت بها الشركة الألمانية-Daimler التباين والاختلاف بين الحسابات السنوية لها مع المعدة المحاسبة الأمريكية لأنهما معدتين وفق نظامين محاسبين مختلفين ونتج عنها فروقا جوهرية ، بلغت ما يقارب 50 % بالنسبة للأموال الخاصة المقيمة حسب كل نظام، أما فيما يتعلق بالنتائج التي حققها هذا مع فإن جدول المقارنة يظهر بعض التقارب عدا في سنة 1993 ، حيث نتيجة إيجابية قدرت بمبلغ 615 مليون دتس مارك، في حين نتج عن استعمال النظام الأمريكي إلى الحصول على نتيجة سلبية بمبلغ (1839) مليون دتس مارك وكان هذا الفرق المعتبر محل تداول إعلامي كبير خاصة في أوساط المال والأعمال للتدليل على الفروق الموجودة بين النظامين المحاسبين الألماني والأمريكي وأثر اختلاف الأنظمة المحاسبية على سياسة الاتصال الدولية.

الخاتمة : قاد البعد الدولي لأنشطة المؤسسات للوقوف على إشكالية جوهرية، تتمثل في مدى قدرة محاسبة المؤسسة على مسايرة هذا البعد الجديد. ذلك أن النظام المحاسبي للمؤسسات، يختلف في المحتوى وفي التطبيقات وفي الأولويات من دولة لأخرى. وأن إعدادة في الأصل مكيف للإجابة على الأهداف المحلية المرسومة في كل دولة. لذلك فإن عملية الاتصال خارج المحيط الذي يهتم به هذا النظام تؤدي حتما لعدم الفهم والخلط في المعلومات وما تحمله من مضمون إخباري، نتيجة اختلاف الثقافة المحاسبية بين المحيط الداخلي والخارجي. وبالتالي تشكل عائقا أمام ضمان القراءة الموحدة للقوائم المالية للمؤسسات. نوقشت أفكار عديدة بمناسبة الحديث عن التوافق المحاسبي، الذي لا يأخذ في الحسبان الدور الخاص المناط بالمحاسبة في كل دولة والذي تحققت بفعله

الفصل السادس : دراسة مقارنة للنظم المحاسبية الدولية وتطبيقاتها العالمية

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار أوجه الخلاف الفكري بين المدارس المحاسبية المختلفة والتي تعد عاملا هاما في تكريس الجهود نحو تحقيق أهداف التوافق المحاسبي على المستوي الدولي من خلال التركيز على :

1- المحاسبة الانجلوساكسونية . 2- المحاسبة في المملكة المتحدة .

3- المحاسبة في الدول الاسكندنافية. 4- المحاسبة في ألمانيا .

5- المحاسبة اللاتينية . 6- المحاسبة في فرنسا .

7 - المحاسبة الآسيوية .

بهدف إلقاء الضوء على الخصائص النوعية المميزة لكل منها في مجالات القياس المحاسبي والإفصاح وانعكاساتها العملية علي التقارير المالية .

أولا : المحاسبة الانجلوساكسونية: تطبق في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا وهونج كونج والهند وإيرلندا وكينيا وماليزيا ونيوزيلندا وسنغافورة ، وهي قابلة للتطبيق والانتشار أكثر من غيرها بسبب أن الولايات المتحدة الأمريكية لها تأثير على المحاسبة في العالم من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية والتي لا تبعد كثيرا عن المعايير الأمريكية وكذلك توقعات البنوك العالمية التي اعتادت على الإطلاع على القوائم المالية على الطريقة الأمريكية :

- تعد المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة متشابهة في جوانب عديدة ، وهذا متوقع بسبب الأهمية الكبيرة للعلاقات التاريخية والاستثمارية بين البلدين .

- تعد الأسواق المالية المؤثر الأكبر في عملية تنظيم المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية ، فالذي ينظم قواعد التعامل في الأوراق المالية وحماية المستثمرين ويتابع تنفيذها هو الحكومة الفيدرالية من خلال قانون الأوراق المالية وقانون تبادل الأوراق المالية .

- بعد النقد الذي وجهه للإجراءات المتبعة لإصدار المعايير عن طريق مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي

AICPA انتقلت سلطة إصدار المعايير إلى مجمع معايير المحاسبة المالية FASB مع بقاء هيئة تنظيم تبادل الأوراق المالية SEC كجهة مشرفة فقط ، إلا إذا رأت حاجة ضرورية للتدخل وهذا لا يحدث إلا نادرا .

- مما يميز المحاسبة الأمريكية عدم وجود قانون عام يلزم الشركات بنشر القوائم المالية والمراجعة بشكل دوري، فكل ولاية من الولايات المتحدة لديها نظام شركات خاص يلزم بالاحتفاظ بمجموعة من الحسابات والسجلات وتسليم مجموعة محددة من التقارير المالية بشكل دوري ، ولهذا يمكن القول بأن متطلبات التقارير المالية السنوية المراجعة موجودة على المستوى الفيدرالي فقط .

القياس المحاسبي :

- تستخدم التكلفة التاريخية لتقييم الأصول ، لكن بشرط تخفيض قيمتها لتعادل القيمة السوقية عند الحاجة إلى ذلك.

- تستخدم طريقة القسط الثابت لحساب مصروفات الاستهلاك للأصول الثابتة مع الاعتراف بطرق الاهتلاك

المتناقص .

- الدخل المحاسبي يختلف عن الدخل الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية يرجع ذلك إلى تعدد طرق حساب مصروفات استهلاك الأصول الثابتة حيث يستخدم في التقارير المالية طريقة مختلفة عن الطريقة المتبعة عند حساب الدخل لإغراض الضريبة - مثل هذا الاختلاف لا يوجد في دول مثل فرنسا وألمانيا فالطريقة المتبعة عند إعداد التقارير المالية يجب أن تستخدم لأغراض الضريبة أيضا .

- يتم تقييم المخزون السلعي وفقا لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل ولكن في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن السوق يعني تكلفة الإحلال . كما يتم استخدام طريقة LIFO عند تحديد تكلفة المخزون وذلك لأنها الطريقة المسموح باستخدامها لأغراض الضريبة.

- جميع نفقات البحوث والتطوير يجب أن تستنفد حال إنفاقها ماعدا نفقات برامج الحاسب الآلي يسمح برسمتها إذا ثبتت منافع هذه البرامج .

- يتم ترجمة القوائم المالية الأجنبية على أساس سعر الإقفال .

ثانيا : المحاسبة في المملكة المتحدة : لقد تأثرت التطبيقات المحاسبية في المملكة المتحدة بأسواق الأوراق المالية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية لكن الفرق هو أن الأسواق المالية لم تكن المسيطر على عملية تنظيم وتقنين المحاسبة في المملكة المتحدة , ولكن كان لقوانين الشركات دور وتأثير أكبر من تأثير قوانين الأوراق المالية في أمريكا .

القياس المحاسبي :

- تعد المملكة المتحدة فريدة في درجة المرونة عند تقييم الأصول حيث هناك احتمال تقييم جميع الأصول سواء على أساس التكلفة التاريخية أو أساس التكلفة الجارية أو خليط من الاثنين .

- تستخدم طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل عند تقييم المخزون السلعي , والسوق يعني صافي القيمة القابلة للتحقق كما أن تكلفة المخزون تحدد على أساس طريقة FIFO.

- تعد القوائم المالية بصورة موجزة مقارنة بما عليه في أمريكا حيث الميزانية مثلا تعرض بشكل أفقي لتتفق مع توجيهات الجماعة الأوروبية وأكثر تحليلا وهيكلية مما هو موجود في أمريكا .

- يسمح برسملة تكاليف التطوير بشرط تحقيق شروط معينة خاصة بنمو المشروع .

- تستخدم طريقة سعر الصرف الجاري عند الترجمة للشركات التابعة .

ثالثا : المحاسبة الاسكندنافية (هولندا - السويد)

هولندا : المحاسبة في هولندا تشبه المحاسبة في المملكة المتحدة والمدخل الانجلوساكسوني , فقانون الشركات ومهنة

المحاسبة هما المؤثران الرئيسان في تطوير المحاسبة في هولندا حيث تأثر قانون الشركات ينمو بشكل مطرد منذ عام 1970 م ، لا يوجد معايير للمحاسبة في هولندا حيث القواعد المحاسبية التي يلزم بها القانون هي تلك القواعد المحددة في فقرات القانون المدني المتعلقة بالمحاسبة وبالتقارير المالية .

القياس المحاسبي :

- يمتاز النظام المحاسبي الهولندي بدرجة عالية من المرونة حيث يسمح باستخدام القيمة الجارية عند تقييم الأصول , واستخدام التكلفة التاريخية في تقييم الأصول غير الملموسة .

- يتم تقييم المخزون السلعي على أساس قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل , وكلمة السوق تعني القيمة القابلة للتحقق ويتم استخدام طريقة FIFO والمتوسط المرجح لتحديد تكلفة المخزون .
- مصروفات البحث والتطوير يمكن رسملتها ومن ثم استنفادها خلال مدة لا تتجاوز الخمس سنوات , وفي حالة عدم استنفادها يجب تكوين احتياطي .
- لا توجد قواعد محددة تحكم المحاسبة عن ترجمة العملات الأجنبية , وأن أغلب الشركات تفضل استخدام معدلات الصرف السائدة عند الإقفال .

السويد : يمكن إرجاع تطور المحاسبة في السويد إلى تأثير النظام القانوني والضريبي بالإضافة إلى التدخل المهني .
القياس المحاسبي :

- تعد التكلفة التاريخية هي الأساس المطلوب إتباعه عند المحاسبة عن الأصول .
- الطريقة المستخدمة في الاستهلاك هي القسط الثابت .
- يتم تقويم المخزون على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل , والسوق يعني تكلفة الإحلال بشرط ألا تزيد عن صافي القيمة القابلة للتحقق , ويتم استخدام FIFO لتحديد تكلفة المخزون .
- تكاليف البحث والتطوير فيمكن رسملتها واستنفادها لمدة لا تزيد عن خمس سنوات .
- لقد كان إعطاء الأولوية في تقديم المعلومات للدائنين وللحكومة وللأجهزة الضريبية هو التقليد السائد في السويد .

رابعا : المحاسبة الألمانية: قانون الشركات والضرائب هما المسيطران علي التنظيم المحاسبي , وتشمل المجموعة الألمانية دول ألمانيا , النمسا , سويسرا , خضوع المحاسبة الألمانية التام لقانون الضرائب أدى إلى انه لا يوجد اختلاف بين التقارير المالية المقدمة لأغراض الضريبة وبين التقارير المالية المنشورة .

وباختصار يمكن القول بأنه لا يوجد في ألمانيا إصدار للمعايير المحاسبية كما هو متعارف عليه في الدول الناطقة بالانجليزية , وإنما الموجود هو اهتمام بإصدار معايير المراجعة وبعض التوصيات المتعلقة ببعض القضايا المحاسبية . وبالرغم من أن هذه التوصيات ليست ملزمة ألا انه يتم استشارة الجهات المهنية حيث يتم استشارتها عند إصدار القوانين التي لها تأثير علي المحاسبة والتقارير المالية

القياس المحاسبي :

- تتميز المحاسبة الألمانية بالتحفظ الشديد عند المحاسبة عن الأصول ولذا فهي تطبق مبدأ التكلفة التاريخية , ولا تسمح بإعادة التقييم .
- يتم تقييم المخزون على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل , واستخدام طريقة المتوسط المرجح عند احتساب تكلفة المخزون .
- مصروفات البحث والتطوير يجب الاعتراف بها حالا وتحميلها على حساب الدخل بخلاف ما هو مطبق في المملكة المتحدة .
- مصروفات التأسيس يمكن رسملتها واستنفادها خلال خمس سنوات .

خامسا : المحاسبة اللاتينية: تشبه المحاسبة في دول هذه المجموعة المحاسبة في المجموعة الألمانية من عدة أوجه مثل تأثير

قانون الشركات والضرائب ، ويمكن تقسيم دول هذه المجموعة إلى مجموعتين فرعيتين هما :

1- مجموعة الدول الأكثر نموا وتشمل بلجيكا - فرنسا - الأرجنتين - اسبانيا - البرازيل - إيطاليا .

2 - مجموعة الدول الأقل نموا وتشمل تشيلي - كولومبيا - بيرو - المكسيك - الأرجواي .

وتميل المحاسبة اللاتينية إلى التحفظ والسرية إلى حد ما مقارنة بالمحاسبة في الدول الانجلوساكسونية .

سادسا : المحاسبة في فرنسا : مهنة المحاسبة في فرنسا صغيرة إلى حد ما وتفتقد إلى التقنية مقارنة بما هو موجود في

الدول الانجلوساكسونية وكذلك سوق الأوراق المالية تعد صغيرة كما هو الحال في ألمانيا واغلب التمويل يأتي من البنوك أو

الدولة ولهذا فالتقليد المحاسبي في فرنسا يعطي الأولوية في إصدار المعلومات المحاسبية التي تخدم الدائنين والسلطات

الضريبية كما هو الحال في ألمانيا .

القياس المحاسبي :

- تتم المحاسبة عن الأصول في فرنسا بشكل متحفظ لكنه اقل من درجة التحفظ الموجود في ألمانيا . لذا يتم استخدام

التكلفة التاريخية عند المحاسبة عن الأصول إلا انه يمكن إعادة تقييم الأصول باستخدام المؤشرات الحكومية .

- يتم تقويم المخزون على أساس قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل , وتحدد التكلفة للمخزون على أساس طريقتي

المتوسط المرجح و FIFO .

- مصروفات التطوير يمكن رسملتها بشروط معينة واستنفادها خلال مدة لا تزيد عن خمس سنوات .

- تصدر بعض الشركات الفرنسية مجموعتين من القوائم المالية إحداهما موحدة والأخرى خاصة لاستخدام الدائنين

والسلطات الضريبية .

سابعا : المحاسبة الآسيوية : تشمل أندونيسيا - الهند - باكستان - اليابان .

تميل إلى التحفظ والسرية بشكل واضح مقارنة بالدول الانجلوساكسونية

اليابان : تعتبر الحكومة المؤثر الرئيسي علي جميع مجالات المحاسبة في اليابان بهدف حماية الدائنين والمستثمرين .

القياس المحاسبي : يتم استخدام التكلفة التاريخية لتقييم الأصول ويحظر استخدام التكلفة الجارية ولهذا لا يسمح بإعادة

تقييم الأراضي والمباني , ولغرض حفظ حقوق الدائنين يتم تكوين احتياطات ضخمة .

- يتم تقييم المخزون السلعي بالتكلفة التاريخية بالرغم من انه يسمح باستخدام قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل ,

والسوق تعني تكلفة الإحلال أو سعر الشراء .

- مصروفات البحث والتطوير يمكن رسملتها بخلاف ما هو مطبق في المملكة المتحدة ويتم استنفادها.

الفصل السابع : النظام المحاسبي الموحد

بعد حملة استقلال الدول بعد الحرب العالمية الثانية ، ذهبت بعض الدول لإعداد أنظمة محاسبية خاصة بها تعبر عن توجهها الاقتصادي وكذا بيئتها القانونية والسياسية والثقافية و..... الخ، ومنها من أكمل في نظام الدولة المستعمرة إما إنجلترا (مقاربة انجلوساكسونية) أو فرنسا (مقاربة فرانكوفونية).

وكما كانت الدول الكبرى سباقة في إعداد نظام محاسبي بعدما شهدت اختلافات في التطبيق على مستوى الدولة الواحدة فسعت إلى وضع نظام محاسبي موحد لكل الدولة (توافق محاسبي محلي) ، وبعدها جاء التفكير في التوافق المحاسبي الدولي

1. تعريف النظام المحاسبي الموحد: يعد النظام المحاسبي الموحد صورة من صور التوحيد المحاسبي لأنه يحدد جميع جوانب التطبيق بإعداد الحسابات الختامية. ويشكل خطوة هامة لتطبيق المعايير من الدليل المحاسبي ، كما أن النظام المحاسبي يرتكز على مجموعة من الأسس والقواعد التي تحكم عمليتي القياس والتوصيل (الإفصاح)، فهو كذلك يعتمد على أسس تمكنه من شمولية التطبيق واختلاف النظم المحاسبية من وحدة اقتصادية إلى أخرى باختلاف أهدافها وطبيعة عمل كل وحدة؛ إذ لا توجد نماذج محاسبية عامة ملائمة لتطبيقها على كافة الوحدات الاقتصادية.

يمكن تعريف النظام المحاسبي الموحد بأنه "مجموعة العمليات والأنشطة والإجراءات التي يتم بموجبها تجميع المعلومات والبيانات المطلوبة للتخطيط والتنفيذ والرقابة ويتضمن مسك السجلات وفق دليل الحسابات وخطوات العمل المحاسبية المتبعة في إعداد وتحميل المعلومات "

وان النظام المحاسبي الموحد يعمل على تجميع البيانات عن طريق استخدام الأسس والقواعد والمبادئ والمستندات والسجلات في الوحدات الاقتصادية المرتبطة بالموجودات (الأصول) والالتزامات (الخصوم) وطرق احتساب اندثار وتكوين أرس المال وتقييم المخزون الخ، ونتيجة لذلك يؤدي إلى توفير قاعدة كبيرة من البيانات الضرورية لاستخراج الموازين المعبرة عن المتطلبات الرئيسية للتخطيط الاقتصادي والرقابة وترشيد القرارات الاقتصادية .

2. أهداف النظام المحاسبي الموحد : إن الهدف الرئيس للنظام المحاسبي الموحد توحيد الأسس والقواعد والمصطلحات ويمكن ذكر مجموعة من الأهداف التي يعمل النظام المحاسبي الموحد على تحقيقها :

✓ توفير البيانات الضرورية والأدوات التحليلية للتخطيط والتنفيذ والرقابة على كافة الأصعدة لتوفير مجموعة من البيانات بالإضافة إلى الموازنات التخطيطية وقوائم الحسابات الختامية التي تمثل جانبا من المعطيات الإحصائية اللازمة للتخطيط والرقابة.

✓ ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية، لتكون حسابات الوحدة الاقتصادية مصدرا مهما يعتمد عليها في المحاسبة العمومية في إعداد الحسابات القومية، لتصبح للبيانات المحاسبية دلالة إحصائية واقتصادية.

✓ تجميع وتبويب وتخزين وتصنيف البيانات المحاسبية المختلفة لتجهيز كافة البيانات اللازمة والضرورية لكافة أجهزة الوحدة الاقتصادية في وقت واحد دون إعادة تكرارها.

✓ الاستفادة من مزايا هذا النظام في تسهيل المعاملات المالية والمحاسبية والمعالجات الأخرى.

3. مقومات النظام المحاسبي الموحد: يتكون النظام المحاسبي الموحد من مجموعة من العناصر والمقومات أهمها:

أولاً: الدليل المحاسبي : هو عبارة عن الوعاء الرئيسي لمحتويات النظام المحاسبي الموحد الذي يوفر للوحدة الاقتصادية ما تحتاج من حسابات لاستخدامها نتيجة نشاطها ويتم من خلالها تحميل المعاملات الاقتصادية وتصنيفها لتستطيع تحقيق الأهداف العامة التي يحتاجها النظام المحاسبي الموحد و تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية حيث تنقسم الحسابات بالدليل المحاسبي إلى قسمين هي:

✓ **حساب المركز المالي:** تهدف إلى تطوير المركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المالية، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: الموجودات، والمطلوبات، وحقوق الملكية

✓ **حسابات النتائج :** تعمل على تطوير نتيجة نشاط المنشأة عن الفترة المالية من أرباح أو خسائر الإيرادات والمصروفات. : **ثانياً شرح الدليل:** وهو أحد المكونات الرئيسية للنظام المحاسبي الموحد، لأنه يبين مفاهيم ومبادئ الحسابات المختلفة والفرعية لإجراء القيود المحاسبية المتعلقة بالحسابات ومراقبة الحسابات الاجمالية ويضع حدوداً للحسابات المالية من أصول وخصوم واستخدامات وموارد بأنواعها المختلفة فهو يضع الملامح الأساسية للمعالجات المحاسبية وفقاً للحسابات المالية في الوحدة الاقتصادية الملزمة بتطبيق النظام المستوفي ,

ثالثاً المعالجات القيدية : وهو الاعتراف المحاسبي لأطراف العملية في شكل قيود (بسيطة ومركبة) والتي تتم وفق مبادئ وأسس متعرف عليها وباستخدام الحسابات الموجودة في الدليل المحاسبي.

رابعاً مستندات القيد الرئيسية هي إحدى المكونات الرئيسية للنظام المحاسبي الموحد حيث يتم تسجيل العمليات الخاصة بنشاط الوحدة بعد أن تقوم الإدارة بتدقيقها، إذ تعد أدلة إثبات موضوعية يمكن العودة إليها للتأكد من صحة العمليات . **خامساً القدرة على التطبيق:** النظام المحاسبي الموحد يجب أن يتميز بقدرته على التطبيق في كافة النشاطات الإنتاجية والخدمية والتجارية، بالرغم أن لكل وحدة من الوحدات أهداف مختلفة ، فالنظام المحاسبي الموحد وحد السجلات المحاسبية وطريقة استعمالها أي جعل سجلات عامة بالإمكان استخدامها في أي قطاع أو نشاط بعد إجراء بعض التعديلات عليه.

سادساً الحسابات الختامية والقوائم المالية: إن المصوب المحاسبي النهائي لجميع حسابات الدليل المحاسبي بعد إجراء المعالجات المحاسبية عليها هي الحسابات الختامية والقوائم المالية، إذ ألزم النظام المحاسبي الموحد إعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية في نهاية السنة على الأقل، حيث أن الحسابات الختامية والقوائم المالية تمثل المرآة التي تعكس نتائج القياس والإفصاح

4. مجالات تطبيق النظام المحاسبي الموحد : يعد النظام المحاسبي الموحد نقطة الانطلاق لإصلاح الأوضاع المالية

والمجتمع قبل ظهور العولمة والتجارة الدولية لمساعدة المخططين لوضع خطط مدروسة ومحكمة ومد المشرفين بالمعلومات والبيانات التي تساعدهم على اكتشاف الأخطاء والانحرافات التي قد تظهر في المشروع وتحقيق أهدافه في الوقت المناسب وتجنب الأضرار التي تصيب الاقتصاد القومي، لذلك أصبح من الضروري أن يتم تطبيق النظام المحاسبي الموحد ليشمل كافة مؤسسات ومنشآت الاقتصاد الوطني عمومية وخاصة.

5. أسس النظام المحاسبي الموحد : من الأسس التي يعتمد عليها النظام المحاسبي الموحد هي

- ✓ التمييز بين النشاط الجاري والنشاط الاستثماري/ وبين الاعتيادي والاستثنائي.
- ✓ وضع الأسس التي تميز راس المال الاحتياطي عن راس مال الأساسي من حيث المعالجة المحاسبية والتبويب
- ✓ تبويب الأصول الثابتة بصورة عامة حسب استخداماتها وطبيعتها في النشاط وعلى أساس التمييز بين الطاقات الإنتاجية المستقلة والمشروعات التي لم تنشأ بمعنى التمييز بين الموجودات الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ مما يساهم في قياس حجم الاستثمار ونوعيته.
- ✓ اعتماد الحسابات المتقابلة ضمن حسابات الميزانية للوحدة الاقتصادية لإظهار التزامات الوحدة والمركز المالي
- ✓ ترتيب وتبويب الحسابات حسب طبيعتها وحسب الوظيفة.

6. مراحل إنشاء نظام محاسبي للمنشأة: بعد التطرق للنظام المحاسبي الموحد الذي تضعه الدولة ليطبق على كل

المؤسسات يبقى على المؤسسة إنشاء نظام محاسبي خاص بما يتكيف مع حجمها وطبيعة نشاطها لا يخرج عن أساسيات النظام المحاسبي الموحد، يمكن تلخيص هذه المراحل فيما يلي:

أولاً: التعرف على نشاط الشركة والهيكل الداخلي : وهي مرحلة مهمة إذ يجذب تحديد نوع نشاط المؤسسة إنتاجي ، خدمي أو تجاري لأنه على أساسها تتحدد أسماء حساباتها تتوافق مع منتجاتها وموادها الأولية أو خدماتهاالخ، لان كل نشاط يختلف في طبيعته عن الباقي ففي المقاولات سنجد مثلاً خطابات الضمان والمستخلصات ومقاولي الباطن ، أما في الملابس مثلاً سنجد اعتمادات مستندية ومخزون ، وفي المصانع سنجد مثلاً مخزون تام وتحت التشغيل وهكذا. بعدها يجب الإطلاع والتعرف على هيكلها التنظيمي وأقسامها وكذا معرفة الوحدات الإنتاجية مثلاً في المصنع ، الخطوات والمراحل التي تمر عليها العملية الإنتاجية والتوزيع ، وما هي المواد التي تستعمل ...الخ. وعليه نحدد تقسيمات لمصروفات التشغيل (المواد المستخدمة في الإنتاج) منها: كالمواد الأولية، الأجور .. وكذا المصروفات الإدارية (غير المباشرة) كالإيجار والتأمينات والكهرباء والهاتف والرواتب والمطبوعاتالخ . ومن خلال الهيكل التنظيمي للمؤسسة نحدد الصلاحيات والواجبات والمسؤوليات لكل واحد في كل المستويات ، كما يجب الإطلاع على النظام الداخلي للشركة ، وعليه فالمحاسب من المفروض أصلاً أن يلم بكل المعلومات داخل الشركة ويعرف من خلال موقعه كل كبيرة وصغيرة .

ثانياً : إنشاء الدليل المحاسبي (مدونة الحسابات): من خلال المرحلة السابقة نبدأ في وضع مدونة الحسابات الرئيسية

وكذل الفرعية (دون الخروج عن حسابات الأصناف التي جاء بها النظام المحاسبي الموحد) فهناك خمسة من الحسابات الرئيسية ودي ثابتة في كل الأنظمة وهي:-الأصول _ الخصوم _ حقوق الملكية _ الإيرادات _ المصروفات يمكن تفصيلها كما يلي:

مجموعة	الحسابات الرئيسية	الحسابات الفرعية	الحسابات الجزئية
1	الأصول	1/1 أصول غير جارية	مثل الأراضي والآلات والمعدات والمباني
		2/1 أصول جارية	البنك الصندوق العملاء والمخزون.....
2	الخصوم	1/2 خصوم جارية	الموردين ومقاولي الباطن.....
		2/2 خصوم غير جارية	قروض وتمويل طويل الأجل.....
3	حقوق الملكية	1/3 راس المال	لا يتغير إلا باجراءات رسمية
		2/3 الأرباح المرحلة	أرباح السنوات السابقة
		3/3 أرباح الدورة	التي تخص هذه السنة
		4/3 جاري الشركاء إن وجد	المسحوبات وخلافه
4	الإيرادات	1/4 إيرادات النشاط	هي الإيرادات المباشرة المتعلقة بالنشاط
		2/4 إيرادات أخرى (رأسمالية)	غير مباشرة وليس لها علاقة بالنشاط
5	المصروفات	1/5 إدارية وعامة	الأعباء غير المباشرة
		2/5 مصاريف النشاط (التشغيل)	مواد وأجور..... وهي الأعباء المباشرة

وهكذا كل عنصر نجعله حساب رئيسي وكل فرع داخله نعطيه حساب فرعي ثم جزئي وهكذا.

ثالثا: إنشاء دورة مستندية: إن الدورة المستندية تعني الدورة التي يمر عليها أي مستند نستخدمه من أول إمساكه حتى الانتهاء (القوائم أي إمساك المستند وتسجيله وترحيل الحسابات الخاصة به إلى غاية إعداد القوائم. تختلف دورة المستند باختلاف نوعه والهدف منه كالفاتورة ، وصولات الإخراج والإدخال ، الشيكات ، الوصل النقدي....الخ.

رابعا: إنشاء مجموعة دفترية: إن المجموعة الدفترية هي مجموعة الدفاتر الإلزامية والثانوية التي تمسكها المؤسسة من أجل الاعتراف بالعمليات المحاسبية التي تتيها المستندات السابقة، تتمثل أساسا في دفاتر اليومية والأستاذ ودفتر الجرد

السنوي

إذ تمر العملية بالمراحل التالية(الدورة المحاسبية):

1- سند العملية: حيث يجب التأكد من صحته ومطابقته للمواصفات المطلوبة وخال من الأخطاء الكتابية والحسابية.

2- التسجيل: ويكون في دفتر اليومية إما المساعد (طريقة اليوميات المساعدة) أو المركزية مباشرة.

3- الترحيل: ويكون ذلك من اليومية إلى دفتر الأستاذ والتي يكون كل حساب فرعي أو جزئي جدول خاص به ، على أن يتم ترصيده في نهاية الدورة.

وفي الأخير وبالاعتماد على أرصدة الحسابات نقوم بإعداد ميزان مراجعة أولي قبل الجرد(جدول شامل لكل الحسابات بالمبالغ والأرصدة) ثم ميزان مراجعة بعد الجرد (بعد الانتهاء من أعمال نهاية الدورة أو التسويات) ويتم أخيرا في إعداد القوائم المالية المختلفة(الميزانية ، جدول حساب النتائج، قائمة التدفقات النقدية ، جدول تغيرات حقوق الملكية، الإيضاحات أو الملاحق)

الفصل الثامن : النظام المحاسبي المالي SCF في الجزائر

أولاً: لمحة عن تطور المحاسبة في الجزائر

لقد مرت المحاسبة في الجزائر بعدة مراحل، تميزت كل مرحلة بتبني نهج محاسبي معين، وكان المخطط المحاسبي الفرنسي العام (PCG) أول منهج محاسبي اعتمدته الجزائر غداة الاستقلال، إلا أن التطورات البيئية حتمت الانتقال إلى المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 (PCN) وذلك تلبية لاحتياجات المحاسبة الوطنية ذات التوجه الاشتراكي آن ذاك، مما انعكس على إهمال دور المؤسسات في إنتاج المعلومة المالية لخدمة المستثمر، حيث كانت المعلومات المستهدفة ذات طابع اقتصادي كلي تستفيد منها المحاسبة الوطنية وهيئات التخطيط والإحصاء فقط، وفي ظل التطورات الاقتصادية التي راحت تميز العالم بقي المخطط المحاسبي الوطني يعاني الجمود مما استدعى، القيام بعمليات إصلاح، و شرعت وزارة المالية رسمياً في 28 مارس 1998 م في عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأوكلت هذه المهمة إلى مجموعة من الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة؛

وتم إنشاء لجنة المخطط المحاسبي الوطني التي أوكلت لها مهمة تحديث وتعديل المخطط المحاسبي الوطني، وقد باشرت اللجنة مهامها انطلاقاً من جانفي 1999، و ركزت على تقييم المخطط القائم بهدف الوقوف على أنجع طريقة في إصلاحه، و بنهاية عملية تقييمها ارتأت اللجنة مراجعة المخطط دون تغييره حتى لا يؤثر ذلك ويمس الممارسة المحاسبية من جهة، ولا ارتفاع تكاليف الإصلاح المحاسبي من جهة أخرى؛

في فيفري 2000 تم إعداد تقرير أوضحت فيه مختلف الاقتراحات التي تم التوصل إليها بغرض أخذها بعين الاعتبار في مراجعة المخطط المحاسبي الوطني والتي ركزت على المبادئ المحاسبية، الإطار المحاسبي والقوائم المالية الختامية كما تم وضع ثلاث خيارات ممكنة لتطوير المخطط المحاسبي الوطني وهي:

الخيار الأول: الإبقاء على التركيبة الحالية -آنذاك- المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء بعض الإصلاحات التقنية حتى يتماشى مع تغيرات المحيط الاقتصادي والقانوني في الجزائر.

الخيار الثاني: يتمثل في المحافظة على المخطط القائم بنيته وهيكله، واعتماد بعض المعالجات والحلول التقنية التي أدخلتها لجنة المعايير المحاسبية الدولية.

الخيار الثالث: يتمثل في إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني بشكل حديث استناداً للتطبيقات والمفاهيم والقواعد والحلول التي أرستها لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB).

وكان الخيار الثالث هو الأنجع بالنسبة للجزائر وتم اعتماد مشروع نظام محاسبي مالي جديد (SCF) في 2005، و في

سنة 2007 صدر القانون بموجب القانون 07 - 11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي، إلا أن التطبيق الفعلي له كان في سنة 2010، نظراً للصعوبات التي واجهته، و يحاول هذا النظام المحاسبي المالي تحقيق التقارب مع معايير المحاسبة الدولية التي من شأنها ضمان الفهم والقراءة الموحدة للعالميين للقوائم المالية عن طريق توفير قوائم مالية تحتوي على معلومات مالية و محاسبية ذات جودة عالية، شفافة وقابلة للمقارنة، بشكل يساعد مختلف المستعملين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية .

ثانيا: أسباب الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي

وتتمثل هذه الأسباب في ما يلي :

- محاولة تكيف تقنية المحاسبة وجعلها أكثر ملائمة لترجمة الأحداث الاقتصادية على مستوى المؤسسة في شكل عددي وبصفة دورية
- إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر.
- الحاجة إلى معلومة محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسة الاقتصادية وعلى مستوى المتعاملين معها .
- إعطاء الثقة للمتعاملين مع القوائم المالية خاصة المقرضين والمستثمرين من خلال توحيد القوائم المالية.
- نقائص المخطط الوطني للمحاسبة والتي تتمثل في ما يلي :

-النقائص المفاهيمية : و تتمثل أساسا في النقاط التالية:

- قواعد وأسس المخطط الوطني للمحاسبة لم تكن واضحة.
- المخطط الوطني للمحاسبة لا يحدد المفهوم المحاسبي للأصول و الخصوم و الأموال الخاصة ولا يعطي القيمة الحقيقية للتكاليف.
- إهمال دور المحاسبة التحليلية التي تهدف إلى حساب مختلف التكاليف وسعر التكلفة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

-النقائص التقنية: و تتمثل أساسا في النقاط التالية:

- نتيجة لعدم تفصيل الحسابات سمح للمؤسسات عند الحاجة أن تفتح حسابات فرعية داخل الحسابات التي حددها المخطط مما يعني عدم التجانس وعدم التوحيد في العمل المحاسبي.
- عدم التمييز بين الأصول الجارية وغير الجارية.
- ارتكاز الأصناف 2،3،4 على المنظور النقدي وهذا لا يعتبر معيار للإنتاج ولا يميز بين أصول الاستغلال و خارج الاستغلال .
- إهمال التصنيف الوظيفي عند إعداد القوائم المالية ، الذي يساعد على تحديد المسؤوليات وتسهيل اتخاذ القرارات.

-نقائص على مستوى القوائم المالية: و تتمثل أساسا في النقاط التالية:

- الميزانية يتم إعدادها على أساس السنة الحالية وعدم إظهار نشاط السنة السابقة لغرض المقارنة.
- جدول حسابات النتائج لا يظهر أيضا نتائج النشاط السابق ،والنتيجة التي تظهر في هذا الجدول لا تبين أداء التسيير للمؤسسة لاحتوائها على المصاريف الاستثنائية.

ثالثا : الإطار العام للنظام المحاسبي المالي:

1: التعاريف ومجال التطبيق

1-1. تعريف النظام المحاسبي المالي: عرف القانون 07 - 11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام

المحاسبي المالي في المادة 03 منه، وسمي في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية:

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزيرته في بداية السنة المالية "

1-2 مجال التطبيق: لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد 05 ، 04 ، 02 من قانون 07 - 11 المؤرخ في 25

نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام كالتالي: كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، والمعنيون بمسك المحاسبة هم:

• الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

• التعاونيات؛

• الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون

نشاطات مبنية على عمليات متكررة؛

• كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، ويمكن للكيانات الصغيرة

التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

3.1. هيكل ومكونات النظام المحاسبي المالي الجزائري

- يتكون النظام المحاسبي المالي كما ورد في المادة 06 من القانون رقم 11 - 07 مما يلي:

✓ الإطار التصوري للمحاسبة المالية.

✓ المعايير المحاسبية.

✓ مدونة الحسابات.

رابعا : التغييرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية:

إن توجه الجزائر إلى تبني المعايير المحاسبية وتطبيقها للنظام المحاسبي المالي SCF، جعل من عملية إعداد وعرض القوائم

المالية، أكثر جودة مما كانت عليه سابقا حيث أن عملية إعداد القوائم المالية أصبحت تخضع لإطار تصوري مستمد من

المعايير المحاسبية الدولية، تتمحور مهمته في تحديد طرق تحضير وعرض القوائم المالية، وكذلك الأهداف التي يجب

الوصول إليها عن طريق القوائم المالية، كما يحدد مجموع المبادئ التي ينبغي التقيد بها، وهو الأمر الذي لم يكن موجود

على مستوى المخطط المحاسبي الوطني، بل وكان غياب الإطار التصوري أحد النقائص الحساسة التي كان يعاني منها

المخطط المحاسبي الوطني ن كما عرفت عملية الإفصاح المحاسبي بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي مجموعة من الاختلافات

الإيجابية على مستوى عرض القوائم المالية شملت كل من قائمة الميزانية التي أصبحت تركز على الجوهر الاقتصادي

أكثر منه على المظهر القانوني، بالإضافة إلى إظهارها لمعطيات الدورة السابقة من أجل المقارنة، وكذلك جدول حسابات النتائج عرف هو الآخر إختلافات مهمة، حيث جاء أكثر تفصيلا ومظهرا لأكبر قدر من النتائج، بالإضافة إلى تضمينه لمعطيات الدورة الحالية والسابقة، كل هذا من شأنه إعطاء صورة أكثر وضوحا عن الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح أو العوامل التي أدت إلى حدوث الخسائر، مما يعني قدر إتخاذ القرارات السليمة بشأن المؤسسة سواء من الأطراف الداخلية أو الخارجية، وهذا ما أشارت إليه المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي على حد سواء من أجل تعزيز الاتصال المالي من خلال المعلومة المحاسبية والمالية المقدمة في جدول حساب النتيجة، وكذلك اعتمد النظام المحاسبي المالي قائمة جديدة تتمثل في قائمة التدفقات النقدية التي تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدام الأموال، والتي تعرضها كل من حسابات النتائج والميزانية بصورة مختصرة جدا، إذ أن كلا القائمتين تعدان على أساس الاستحقاق، بالإضافة إلى أنهما لا تعرضان - منفردة أو مجمعة - الملخص لتفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة، أيضا أولى النظام المحاسبي المالي اهتماما بقائمة التغير في الأموال الخاصة واعتمدها كقائمة أساسية على خلاف المخطط المحاسبي الذي كان يعتبرها من الملاحق، حيث أعتبرها ذات أهمية نظرا لقدرتها على الربط بين جدول حساب النتيجة وقائمة الميزانية بحيث تفصح عن التغير الناجم عن قائمة الدخل متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود حقوق الملكية من أول الدورة المالية وصولاً إلى حقوق الملكية في آخر الدورة؛ أيضا بالنسبة للملاحق في النظام المحاسبي المالي تميزت بوجود مرونة في العناصر المكونة لها مقارنة لما كانت عليه حسب المخطط المحاسبي الوطني (PCN) ، نجد أن المشرع وضع شرطين أساسيين لكي يدخل أي من هذه العناصر ضمن ملاحق القوائم المالية هما، الطابع الملائم للإعلام (أي أن يتم عرض الملاحق بطريقة ملائمة وواضحة تمكن مستعملها من فهمها وتحليلها)، والأهمية النسبية للمعلومات (بحث تكون المعلومة ذات أهمية إذا كان من الممكن أن يسبب عدم إظهارها أثرا على القرارات التي يتخذها مستعملي القوائم المالية .

خامسا: أهداف النظام المحاسبي المالي :

هناك العديد من الأهداف المرجو تحقيقها من خلال الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية.
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.

- المساعدة على نمو المردودية للمؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير .
- يسمح بمراقبة الحسابات و ضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها
- المساعدة في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر بكل فاعلية في السوق.
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- السماح بالتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية.
- استفادة الشركات متعددة الجنسيات بترباط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عوامة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول.
- النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة والتي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.
- السماح بتقييم الممتلكات بشروط السوق.
- يساعد في إعداد الإحصائيات و الحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية و المصداقية؛
- استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترباط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عوامة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛
- النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية و إعداد القوائم المالية و عرض وثائق التسيير حسب النشاط.

سادسا : الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

يعتبر الإطار المفاهيمي من بين الإضافات التي أتى بها النظام المحاسبي المالي ، ومصطلح الإطار المفاهيمي يتعلق أساسا بتاريخ الترميز المحاسبي الأنجلوسكسوني وعلى وجه الخصوص الترميز المحاسبي الأمريكي ، لأنه أول ما ظهر هذا المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية . ويلعب الإطار المفاهيمي دورا مهما في الحياة المحاسبية من خلال مكوناته ، فهو عبارة عن مجموعة من المفاهيم التي تعتبر القاعدة التي يتم على أساسها إعداد وتقديم البيانات المالية .

تهدف إلى إعطاء معلومات مفيدة حول الوضعية المالية (الميزانية) للمؤسسة وأدائها (جدول حسابات النتائج) وكذلك التغير في وضعية الخزينة(جدول التغير في الخزينة) للمؤسسة بهدف تلبية احتياجات :

- مالكي المؤسسة والمستثمرين الحاليين و المستقبليين وهيئات إقراض أخرى مثل: البنوك.
- الإدارة الداخلية للمؤسسة ومختلف الهيئات الرقابية داخل المؤسسة.
- إدارة الضرائب وهيئات الحكومية الأخرى.
- الأطراف الأخرى التي لها علاقة مع المؤسسة مثل مؤسسات التأمين، العمال، الموردون والعملاء.

● باقي الأطراف المهتمة مثل الباحثين والجمهور بشكل عام.

وعليه هناك مجموعة من المواصفات النوعية للمعلومات المالية تتمثل في :

● **الملائمة:** ويقصد بها أن المعلومات المحاسبية والمالية يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات مستعملها عن طريق تأثيرها على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها.

● **الموثوقية:** نقول أن المعلومة موثوقة إذا كانت خالية من الأخطاء المادية والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من طرف المستخدمين في التمثيل بصدق عما تمثله أو ما يتوقع أن تمثله بدرجة معقولة، ولكي نقول أن المعلومة موثوقة يجب أن يتوفر فيها الشروط التالية:

● **التمثيل الصادق "image fidèle":** لكي نقول أن المعلومات موثوق فيها يجب أن تمثل بصدق العمليات التي تمثلها أو يفترض أن تمثلها بدرجة معقولة لذلك يجب أن تمثل الميزانية بصدق العمليات والأحداث التي ينتج عنها أصول وخصوم المؤسسة عند تاريخ إعدادها.

✓ **تغليب الجوهر على الشكل:** تعتمد المؤسسة في المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات والأحداث على جوهرها وليس على شكلها القانوني

✓ **الحيادية:** لكي تكون المعلومات المحاسبية موثوقا فيها يجب أن تكون محايدة وخالية من التحيز.

✓ **التحفظ:** " التحفظ هو عبارة عن مراعاة لدرجة معقولة من التحفظ عند ممارسة السلطة التقديرية اللازمة للوصول إلى التقديرات في ظل ظروف عدم التأكد بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير قيم الموجودات أو الإيرادات ولا يكون هناك تقدير لقيم الخصوم والمصاريف بأقل ما يجب.

✓ **الشمولية:** لكي تكون البيانات المالية موثوقة يجب أن تكون شاملة في حدود ما تسمح به اعتبارات الأهمية النسبية والتكلفة، بحيث أن حذف أي عنصر من عناصرها يجعل البيانات المالية مزيفة ومضللة ومن ثم تفقد عنصر مصداقيتها ولا تكون ملائمة.

✓ **قابلية المقارنة:** ويقصد بذلك أن يكون لمستخدمي البيانات المالية إمكانية المقارنة بينها عبر الزمن أي من فترة لأخرى وذلك لتحديد اتجاه التغير في المركز المالي للمؤسسة وأدائها.

✓ **الوضوح:** وهذا يعني أنه يجب أن تكون المعلومات الواردة في البيانات المالية قابلة للفهم من طرف مستخدميها الذين يفترض على أنهم يكونون ذوي علم ومعرفة كافية بالأنشطة التجارية والاقتصادية والمحاسبية أيضا ولديهم الرغبة في دراستها.

بالإضافة إلى هذه المواصفات لكي تتصف المعلومة بالموثوقية والتمثيل الصادق يجب أن يراعى قيادان أساسيان.

الأول يجب أن تكون المعلومة ذات توقيت ملائم بحيث أنها تفقد موثوقيتها إذا حدث تأخير غير ضروري في زمن الإفصاح عنها والثاني هو يجب أن تكون المنفعة المحصل عليها من المعلومة تفوق بكثير تكلفة إعدادها.

الفصل الملحق : البحوث الخاصة بالتطبيقات

البحث الأول: التطور التاريخي للمحاسبة

مقدمة: تعد المحاسبة من العلوم الاجتماعية و من الأدوات الضرورية لتسجيل البيانات المالية و تحليلها من أجل سيرورة و سلامة الأعمال خاصة في عصرنا الحالي، و التي تحكمه عدة متغيرات يصعب السيطرة عليها كالعولمة . و الأكيدان الحضارات القديمة و المعاصرة قامت على مجموعة من الأنشطة التجارية او الاقتصادية أو الإدارية ، كما نجد أنها واجهت عدة مشكلات تخص في الأساس عملية التنظيم الاقتصادي و المالي لهذه الأنشطة وقد استعانت بصور مختلفة من القواعد المحاسبية تغيرت حسب كل حقبة زمنية، و الأكيد أن علم المحاسبة شهد عدة تطورات في الجانب الشكلي و العملي و من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية :

ما هي مراحل التي مرت بها المحاسبة منذ نشأتها ؟

1.مرحلة التمهيدية ما قبل 1494م

تعرف هذه المرحلة بمرحلة القيد المفرد ، حيث كان أفراد المجتمع يعيشوا على عمليات الصيد و الحصول على المواد الغذائية بطريقة جماعية ثم ظهرت المهن الحرفية و مع تحقيق فائض في الإنتاج برز نظام المقايضة تميزت هذه الفترة بالعديد من تطورات منها :

1- بزور العقلية الرأسمالية

2- تطور الكتابة الحساب

3- ظهور النقود

خلال هذه المرحلة مرت المحاسبة بعدة تطورات من حضارة لأخرى :

✓ **الحضارة الأشورية :** خلال هذه الفترة لم تكن النقود هي وسيلة التبادل إنما كانوا يعتمدون على أسلوب

المقايضة ، فكانت المحاسبة في ذاك الوقت تقوم باستخدام رموز معينة و نقوش و رسوم على بعض مواد البناء و الأوراق الزراعية.

✓ **الحضارة البابلية :** هي أخرى كانت تعتمد على أسلوب المقايضة و خلال هذه الفترة عرفت تشريعات لتنظيم

النشاط الاقتصادي ، لذلك تم استخدام ألواح من طين لتسجيل المعاملات المقايضة التي قاموا بها وهي بمثابة سجلات محاسبية يشبه دفتر المسودة .

✓ **الحضارة الفرعونية :** تميزت هذه الفترة بالفائض في الإنتاج الزراعي مما تطلب تخزينه ذلك استدعى عملية الرقابة

على المخزون وراء مسك السجلات و تنظيم حركة المخزون خلال هذه الفترة كانت المحاسبة أكثر تطوراً قديماً .

✓ **الحضارة اليونانية :** تميزت هذه الفترة بظهور النقود و التي اعتبرت أساس للقياس المحاسبي ، حيث شملت المحاسبة

خلال هذه الفترة تتبع أرصدة .

✓ **الحضارة الرومانية :** ما يميز الحضارة هو اهتمامها بمسألتي التشريع القانوني من جهة، و التنظيم الإداري من

جهة ثانية، و هاتين الناحيتين ذات علاقة مباشرة بتدقيق و تنظيم و إدارة أموال الدولة، و تنظيم شؤونها المالية من وارد و ضرائب و أوجه إنفاقها.

✓ **الحضارة الإسلامية:** كان النبي صلى الله عليه و سلم يوكل مهمة جمع الزكاة و الصدقات لمن هم أهلا بالثقة ، كان يحاسبهم وبأمرهم بتسجيل ما تم تحصيله و ما تم صرفه ، أما أبو بكر رضي الله عنه يحاسب عماله بدقة مع تطور الحضارة الإسلامية تطورت المحاسبة و مجال تطبيقها حيث تم إنشاء بيت المال من طرف عمر بن الخطاب رضي الله عنه خلال هذه الفترة كانت هناك مصادر وأحكام أساسية استندت عليها الدولة الإسلامية :

1- الدستور : بمثابة القرآن الكريم كشرعية للمجتمع الإسلامي .

2-القانون : بمثابة السنة النبوية الشريفة .

3- القرارات و اللوائح : تمثلها أحكام التطبيقية لخلفاء الراشدين

4- التعليمات التفسيرية : تمثلت في فقه العلماء .

كما ألزم الإسلام المتعاملون الماليون بكتابة الدين موثوقة أجله

كذلك كاتب الدين يجب أن يكون رجل ذو علم بكيفية كتابة الدين

يجب إدراج الدين بسند المبلغ الذي استدانه مهما كان مبلغ الدين

ضرورة شهادة ، كل العمليات يجب أن تكون مؤيدة بسندات

تحفظ الأموال في خزائن خاصة مع الرقابة و كذا مراجعة الحسابات في نهاية كل فترة من طرف جهات موثوقة.

2. المحاسبة في العصور الوسطى:

هذا فيما شهدت العصور الوسطى بدايات نظم محاسبية لحصر موجودات المزارع، والتي يمتلكها الإقطاعيون في إنكلترا وتسجيل نفقات تلك المزارع وإيراداتها ، وحتى بداية القرن العاشر الميلادي كانت السجلات المحاسبية بدائية، لا تزيد عن كونها مذكرات يثبت فيه التجار ومقرضو الأموال معاملاتهم المالية الآجلة مع الغير، بقصد إظهار ما يترتب على هذه المعاملات من حقوق والتزامات، أما العمليات النقدية فكان التاجر يخضعها لرقابته الشخصية دون الحاجة لتسجيلها، وقد أطلق فيما بعد على هذا الأسلوب في تسجيل المعاملات المالية مصطلح "القيد المفرد".

3. المحاسبة خلال المرحلة الفضية 1494م-1775م

تعرف هذه المرحلة بمرحلة القيد المزدوج، إذ يعتبر العالم الرياضيات لوكا باتشولي الإيطالي أول من قدم وصف تفصيلي لقاعدة القيد المزدوج كأساس لمسك الدفاتر في عام 1494م.

تميزت هذه المرحلة بصدور القوانين لتنظيم الأعمال التجارية حيث: في فرنسا 1673م صدر قانون سافاري، 1681م صدر قانون البحرية ، تتميز هذه المرحلة ب :

✓ انتشار استخدام طريقة القيد المزدوج في دول أوروبا

✓ الاهتمام بالمحاسبة لخدمة المؤسسة

✓ ظهور السجلات لحسابات التكاليف في إنجلترا

✓ ترسيخ بعض المفاهيم المحاسبية

4. المرحلة الذهبية من 1776م حتى الآن:

شهدت المحاسبة خلال هذه الفترة اهتمام كبير فقد اعتبر عصر الارتقاء إلى مستوى العلوم الاجتماعية المعاصرة، ذلك من خلال العديد من العوامل :

- قيام الثورة الصناعية
- صدور قوانين ضرائب الدخل
- ظهور منظمات المحاسبة و المهنية
- إسهامات الإدارة العلمية

- **الثورة الصناعية:** بدأت بواورها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر و ترتب عنها تطوير و تغيير لعدة مناهج و أنظمة على غرار تحويل نظام الإنتاج العائلي و الذي كان سائدا في السابق إلى نظام الإنتاج الكبير
- **صدور قوانين ضرائب الدخل:** مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تم إصدار العديد من القواعد و القوانين التي تضبط سير عملية تحصيل الضرائب سواء أكانت ضريبة على الدخل أو ضريبة ناتجة عن مختلف الأعمال التجارية ، مما أدى إلى تثبيت أقدام المحاسبة في المجالات الجبائية و الضريبية.
- **بروز الهيئات المحاسبية و المهنية:** مع انتشار استخدام المحاسبة، بدأت بوادر ترسيخ هذا العلم لدى العديد من الهيئات، إذ أصبح خلق مؤسسات تعنى بالشأن المحاسبي أمرا ملحا دعت إليه الضرورة.
- **إسهامات الإدارة العلمية:** لقد كان للأبحاث و المبادرات العلمية التي قام بها رواد الإدارة الأوائل ك Taylor و Gilbreths ما بين 1885 و 1920 الأثر الكبير في ازدياد تطور علم المحاسبة ، باعتباره أحد الأسس التي تضبط عملية السير الحسن للإدارة، و من هذا المنطلق بدأ علم المحاسبة يأخذ الصبغة النوعية وبدأت بوادر ظهور المحاسبة الإدارية و محاسبة التكاليف كفروع متخصصة ، بالإضافة إلى استعمال الطرق الرياضية و الإحصائية في التطبيق المحاسبي

الخاتمة: من خلال ما سبق ذكره ، يمكن القول أن المحاسبة تطورت بفعل عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وقانونية ساعدت في معظمها إلى التوجه إلى الفكر المحاسبي الحديث الذي نراه اليوم، وذلك بتقديم صورة شاملة والتي من خلالها يتم معرفة نتائج النشاط الإنتاجي للمؤسسة الاقتصادية في فترة معينة، وتوضح المركز المالي في تاريخ معين، كما تساهم في اتخاذ القرارات السليمة التي تخدم مصلحة المؤسسة سواء على صعيد الوحدة المحاسبية أي الإدارة أو المتبعين لاقتصاديات الوحدة من الخارج كالدائنين والمساهمين والهيئات الحكومية....وعليه أصبحت المحاسبة حجر الزاوية في عملية تأسيس الأعمال الناجحة.

البحث الثاني: نظرية المحاسبة

مقدمة : إن المحاسبة كعلم لا بد أن تشتمل على مجموعة من الأهداف والمفاهيم والفروض والمبادئ والمعايير المهنية والتي تشكل في مجموعها النظرية العامة للمحاسبة.

هناك علاقة وثيقة بين النظرية والتطبيق المحاسبي ، فتطور أي علم يعتمد أساسا على التطبيقات العملية له من خلال تقديم الحلول والمعالجات السليمة للمشاكل وذلك بالاستناد إلى الأساس النظري وهذا يؤدي إلى تطوير الجانب النظري. ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

* ما هي النظرية المحاسبية؟ وما هي الدعائم الفكرية لبناء النظرية المحاسبية؟

1. ماهية النظرية المحاسبية

1.1. تعريف النظرية المحاسبية:

تعريف *Graber* سنة 1956: هي تفسير وشرح للقواعد المحاسبية وهي التعبير عن المفاهيم والأفكار التي تستند

عليها التطبيقات العملية ومن ثم إيجاد الحلول للمشاكل المحاسبية

تعريف *Zimmer man* و *Littleton* سنة 1962 : إن النظرية المحاسبية ليست موجهة نحو الحجج المنطقية

بقدر ما هي موجهة نحو الخدمات النفعية فهي لا تهتم بالتعميمات المنطقية قدر إهتمامها بالمنجزات العملية؛ والنظرية لا بد أن تساعد في الاختيار بين البدائل المحاسبية من خلال الموازنة بين الأفكار التي تستند إليها تلك البدائل .

تعريف *Hend rikson* سنة 1982: هي تحليل منطقي في شكل مجموعة من المبادئ العريضة وتؤدي إلى تقديم إطار عام يمكن الرجوع إليه عند تقديم وتفسير وتطوير التطبيق المحاسبي .

2.1. الاطار المفاهيمي والبناء النظري:

أ.الاهداف: نقطة الإنطلاق في بناء النظرية أو عند القيام بأي بحث علمي وهناك أهداف أساسية وأخرى ثانوية .

ب:المفاهيم المحاسبية: هي لغة علمية يخاطب بها أي حقل من حقول المعرفة؛ وهي تعتبر أمر ضروري لبناء الفروض وإشتقاق المبادئ،وهناك عدة أنواع من المفاهيم خاصة ب:

*الوحدة المحاسبية

*القوائم المالية

*عناصر القوائم المالية

*نوعية المعلومات المحاسبية.

ج.البناء النظري: ويتكون من :

- الفروض: الوحدة المحاسبية ، الإستمرارية ، وحدة القياس ،التوازن.
 - المبادئ: التكلفة التاريخية ، المقابلة ، الثبات ،الإستحقاق ، تحقق الإيراد،الحيطه و الحذر، الإفصاح .
 - أدوات التطبيق: المعايير المحاسبية ، الأساليب المحاسبية ، القواعد المحاسبية ، الإجراءات المحاسبية.
- مبادئ النظرية المحاسبية : لكي تستفيد من المعلومات المحاسبية بدرجة عالية لا بد أن تقوم على قواعد ومبادئ أهمها مايلي :

✓ **التكلفة التاريخية** : أن يتم تسجيل العمليات المالية في السجلات على أساس التكلفة الفعلية لهذه العمليات.

✓ **المقابلة**: المصروف باليرادات ؛ بحيث تحمل الفترة المحاسبية بما يخصها من المصروفات التي ساهمة في تحقيق

الإيرادات بغض النظر دفع أو لا . هدفها : تحديد نتيجة نشاط المنشأة سواء ربح أو خسارة

✓ **الثبات**: يجب التزام المنشأة عند إستخدامها لأحد طرق المحاسبة بعد تغيير الطريقة من سنة إلى أخرى

✓ **الإستحقاق**: يجب أن تأخذ الإيرادات التي تخص السنة المالية سواء حصلت أو لم تحصل وكذلك المصاريف

دفعت أو لم تدفع . هدفها نشاط المنشأة الفعلي بغض النظر عن التدفقات النقدية.

✓ **تحقق الايراد**: يقوم هذا المبدأ على أساس عدم الاعتراف بالايراد وتسجيله إلا بعد تحققه ويعتبر متحققا إذا توفر

شروطان : _وجود عملية تبادل _تقديم خدمة أو تسليم مبيعات

✓ **الحيطة والحذر**: عدم أخذ أرباح المتوقعة في الاعتبار إلا عند تحققها في حين الأخذ بالخسائر المتوقعة في الحسابان

قبل حدوثها.

✓ **الإفصاح**: يعني هذا المبدأ إظهار جميع المعلومات التي يحتاجها المستفيدون لمساعدتهم في إتخاذ القرارات.

-أدوات التطبيق :

✓ **المعايير المحاسبية**: هي عبارة عن نماذج أو أنماط أو مستويات للأداء المحاسبي فهي أحكام تخص عنصر محدد من

عناصر القوائم المالية ، لها خصائص أهمها: *الإتساق المنطقي *واقعية المعايير *المرونة

✓ **الأساليب المحاسبية**: هي البدائل الأساسية الواجب إتباعها عند قياس وإيصال المعلومات

✓ **القواعد المحاسبية**

✓ **الإجراءات المحاسبية**: تمثل الخطوات المتبعة أثناء تطبيق قاعدة ولتحقيق هدف الأسلوب

✓ تهتم بتحسين عملية التنبؤ بالأحداث

✓ *التركيز على ردود أفعال الأطراف المعنية بالأحداث

1.2. أنواع النظرية المحاسبية:

أ. **النظرية الوضعية**: تهتم بتحسين عملية التنبؤ بالأحداث و التركيز على ردود أفعال الأطراف المعنية بالأحداث.

ب: **النظرية المعيارية**: تعتمد على المدخل الاستنباطي فهي تضع الأهداف ثم تستخرج منها الفرضيات والمبادئ ومن ثم

التطبيق العملي.

ج. **نظرية الوكالة**: تقوم على أن هناك علاقة بين المالكون والإدارة بموجب عقد صريح ضمني.

2. مداخل النظرية الحديثة للمحاسبة:

1.2. مناهج البحث عن النظري المحاسبية: هناك العديد من المناهج المستخدمة في البحث المحاسبي:

أ. **المنهج الاستنباطي**: والذي يركز على وضع الفروض المحاسبية وتحديد الأهداف العامة واستنتاج المبادئ ثم تطبيق

القواعد والأساليب.

ب. المنهج الاستقرائي: والذي يمر عبر المراحل:

✓ تحديد الملاحظات وجمع البيانات حول المشكلة ثم تحليل البيانات وتبويبها وتقييمها.

✓ تحديد الفرضيات واختيارها ثم استنتاج المبادئ وتعميمها.

ج. المنهج العلمي: والذي يمر عبر المراحل التالية:

✓ تحديد الأهداف ووضع الفرضيات.

✓ جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها.

✓ استنتاج المبادئ.

د. المنهج الرياضي: هو الأقرب للمحاسبة من المناهج الأخرى وهو قائم على التحليل والتركيب وإسقاطهم على المحاسبة

و استخدام التحليل عند تسجيل العمليات وترحيلها وتحليلها

2.2. نظريات المحاسبة الحديثة:

أ. نظرية المعلومات: هي معالجة مسألة الكفاءة و الفاعلية في استخدام المعلومة.

ب. نظرية القياس: تعالج مشكلة تشغيل البيانات لتصبح بصورة معلومات.

ج. نظرية الإتصال: وهي تدرس العلاقة بين طرفي عملية الإتصال، إذ أن أغلب المشاكل المحاسبية تكمن في عملية

الإتصال نفسها.

د. نظرية القرار: تهدف هذه النظرية الى توفير المعلومات لصنع قرارات وتنص على التسلسل المنطقي للاحداث في

الخطوات التالية: *ادراك المشكل *تحديد الحلول البديلة للمشكل *جمع المعلومات المتعلقة بتلك الحلول

*تقييم تلك المعلومات *تقرير الحل البديل الأمثل * اتخاذ القرار والمصادقة عليه

الخاتمة: إن نظرية المحاسبة غير ثابتة على الرغم من إعتماها على مناهج علمية عند البحث على عكس العلوم الطبيعية

فهي بمثابة تفسير وشرح للقواعد والمبادئ المحاسبية الموجودة في التطبيق العملي ، تأخذ النظرية بالتوجه الحديث في تفسير

القواعد المحاسبية فهي تأخذ بعين الإعتبار عامل التطور والقدرة على إبتكار قواعد جديدة لمواجهة مستجدات مطلوبة.

البحث الثالث: التوافق والاختلاف المحاسبي الدولي

مقدمة : لقد مرت المحاسبة عبر تاريخ ممارستها بالعديد من المراحل وكان لكل مرحلة مميزات الخاصة وظروفها وبالمنظر لواقع المحاسبة نجد أن التطورات الاقتصادية المتلاحقة في مختلف دول العالم وانعكاساتها الواضحة على بيئة الأعمال والتنظيمات الاقتصادية قد أثرت بشكل كبير على الممارسات المحاسبية.

فكان نتيجة هذه التطورات وجود نوع من الاختلافات وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور نظم محاسبية مختلفة، ولكن المحاسبة لم تقف جامدة أمام هذه التطورات فقد ظهر في الآونة الأخيرة ما يدعى بالمحاسبة الدولية التي تهدف إلى التوفيق بين مختلف الأنظمة المحاسبية وتحقيق أكبر درجة من الدقة والتوافق المحاسبي. وعليه للتطرق أكثر لموضوع الاختلاف والتوافق المحاسبي نطرح الأسئلة التالية:

- ما هي الأسباب الأساسية للاختلاف المحاسبي؟
- وماذا نقصد بالتوافق المحاسبي الدولي؟
- وما هي أهم الهيئات التي تعمل على تحقيق التوافق المحاسبي الدولي؟

1. الاختلاف المحاسبي الدولي:

1.1. المحيط المحاسبي الدولي:

إن الاختلاف في الأنظمة و الممارسات المحاسبية يرجع بشكل عام إلى الاختلاف في العوامل البيئية المحيطة بها و يعكس الإحتياجات المختلفة للممارسين لمهنة المحاسبة في كل دولة، و لم تظهر أهمية تناول موضوع الاختلاف في الأنظمة المحاسبية إلا مع تطور حركة التجارة الدولية و ازدهارها و تطور الأسواق المالية في ظل تبني سياسات الإنفتاح الاقتصادي و ظهور العولمة. و قد بينت الدراسات التي عينت بتشخيص و تصنيف الأنظمة المحاسبية على مستوى الدولي وجود نموذجان محاسبين رئيسيان أحدهما أنجلوسكسوني و الآخر أوروبي، حيث ركزت هذه الدراسات على تحديد الأسباب التي أدت إلى اختلاف الأنظمة المحاسبية بين الدول.

✓ النموذج الأنجلوساكسوني: نشأ في القرن التاسع عشر مع الثورة الصناعية، يطبق في الدول مثل: أمريكا،

أستراليا، كندا، بريطانيا، هولندا، نيوزيلندا الجديدة وتقريبا كل الدول الأعضاء في الكومنولث فالثقافة المحاسبية في هذا النموذج تحركها الممارسات المحاسبية. تكفي القوانين بشرح المبادئ العامة و تكلف الهيئات المهنية بإعداد المعايير المحاسبية، فالقواعد يمكن أن تتكيف مع التطورات الحاصلة في المحيط الاقتصادي.

✓ النموذج الأوروبي: له خصائص معاكسة للنموذج الأنجلوساكسوني، حيث تلعب الدولة دورا مهما في عملية

وضع القواعد و القوانين المحاسبية، وهو مطبق في فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، اسبانيا، البرتغال، اليونان، اليابان.

2.1. أسباب الاختلاف المحاسبي:

المحاسبة هي ناتج تفاعلات متداخلة للعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريخية والتنظيمية والتي يؤدي اختلافها إلى اختلاف طرق وأساليب المعالجة المحاسبية من دولة لأخرى، وتفسر أسباب الاختلاف في الأنظمة المحاسبية بالعوامل والأسباب الأساسية الآتية:

✓ **النظام القانوني والضريبي:** بناء على الدراسة التي قام بها الباحثان Salter & Doupnik سنة 1992

توصلا إلى أن الممارسة المحاسبية السائدة في أي دولة, غير مستقلة عن محيطها القضائي التي تمارس فيه وأن مصادر الاختلاف تتبع أساسا من طبيعة الأنظمة القضائية السائدة في كل دولة.

✓ **النظام الاقتصادي:** التنمية الاقتصادية يمكن تحقيقها بعدة أشكال من السياسات الاقتصادية بناء على نوع

النظام الاقتصادي المختار ومستوى ومعدل نمو الدخل ودرجة التدخل الحكومي, والنفقات ومستوى الصادرات والنشاط التجاري الخارجي, فإن كل عامل من هذه العوامل يمكن أن يكون له أثر خاص على تطور المحاسبة وبالتالي لابد من معرفة تأثير هذه العوامل المختلفة.

✓ **النظام السياسي:**

✓ إن المفاهيم المحاسبية مرتبطة بالنظام السياسي من بلد لآخر اشتراكي أو رأس مالي يؤثر على الممارسات المحاسبية في تلك البلد, فالحرية المحاسبية للعرض والإفصاح بالحرية السياسية.

✓ **مستوى التعليم:** تعتبر معايير المحاسبة شديدة التعقيد والتوسع, وليست ذات فائدة إذا لم يحسن فهمها واستخدامها, مثلا ستكون التقارير الفنية المعقدة عن انحرافات سلوك التكاليف, كذلك الإفصاح عن مخاطر المشتقات المالية ستصبح معلومات غير مفيدة إلا إذا قرأت بكفاءة.

✓ **الثقافة:** يمكن القول بأن الثقافة هي القيم والاتجاهات المشتركة في المجتمع, وتؤثر المتغيرات الثقافية على التنظيمات القانونية والاجتماعية والمحاسبية, ومنه سيكون لها تأثير مباشر على السياسات المحاسبية داخل البلد.

✓ **الديانة:** إن الديانة بالمفهوم الواسع تؤثر على المفاهيم المحاسبية الأساسية داخل الدولة, فمثلا في البلدان الإسلامية مثل باكستان والسعودية فإن فكرة الفوائد تعبر عن مفهوم معاكس للدين الإسلامي, لذلك هناك دول تعد معايير منفصلة عن المعايير الدولية.

3.1 أشكال اختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول:

يمكن تقسيم التباين في الممارسات المحاسبية المعاصرة بين مختلف دول العالم وفق مايلي:

✓ **التباين في تحقيق الإيراد:** يجمع المحاسبون على أنه يجب الاعتراف بالإيراد عند نقطة بيع السلعة أو تأدية الخدمة فالإعتراف بالإيراد عند هذه النقطة يعتبر أمرا منطقيا لأن الوحدة الاقتصادية تكون قد أكملت عملية اكتساب الإيراد, إلا أن ممارسة العملية تشهد تناقضات في معالجة نفس الحدث ذات تأثير مهم في نتائج العمليات وميزانية المشروع.

✓ **التباين في تحميل النفقات:** يمثل تحمل النفقات أحد أهم عوامل التباين في نتائج القياس المحاسبي, ففي مجال الأصول القابلة للإهلاك لابد من تخفيض قيمتها وإهلاكها حسب عمرها الإنتاجي, وهناك طرق متعددة للإهلاك تتباين آثارها على صافي الربح وعلى قيمة الأصول الدفترية الصافية التي تظهر في قائمة المركز المالي.

✓ **التباين في المصطلحات:** بالإضافة إلى تباين النتائج عن اللغة, فإن ثمة تباينا ناجما عن استخدام مصطلحات دون غيرها.

✓ **تباين في شكل القوائم المالية:** مع أن الميزانية العمومية هي القائمة الأساسية التي ولدت مع نظام القيد المزدوج الذي طبق منذ القرن الخامس عشر، إلا أن التطور في محاسبة التكاليف (المحاسبة الإدارية) أدى بكثير من المنشآت إلى تطوير شكل الميزانية لتعرض على شكل تقرير مالي بما يخدم أغراض التحليل المالي وقد عرض (Parker & Nobez) موقف بعض العالم من شكل الميزانية (قائمة المركز المالي).

✓ **تباين أسس القياس:** على الرغم من الأسس الراسخة التي قدمتها نظرية المحاسبة التقليدية التي بنت مبادئها على أساس مصادرات أهمها التحقق والدليل الموضوعي فإن نظريات أخرى ظهرت إلى السطح واعتمدت على بدائل أخرى عند تغير الظروف ومنها موضوع القياس المحاسبي.

✓ **تباين توحيد القوائم المالية:** يطبق كل فرع من فروع الشركة التي لها فروع تابعة في دول أخرى القواعد المحاسبية التي تفرضها عليه الدولة التي يتواجد فيها، وعلى المؤسسة الأم تحويل القوائم لمجموع فروعها إلى قوائم وفق المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة في البلد الذي ينتمي إليه المؤسسة الأم ويقع مقرها فيه، وهو الأمر الذي يكلمها أعباء إضافية باهضة قد تكوم في غنى عنها عند تطبيق الدولة التي يتواجد بها فرع المعايير المحاسبية الدولية.

4.1. المشاكل الناتجة عن الاختلاف المحاسبي:

إن لكل دولة مجموعة من القواعد المحاسبية و الإجراءات الخاصة بها نتجت عن ذلك مجموعة من المشاكل المحاسبية التي تعيق التبادلات الدولية وقد تكون خطيرة في بعض الأحيان على الدول التي ترغب في جلب رؤوس الأموال الأجنبية نذكر منها:

✓ **مشكل يتعلق بالمقارنة بين القوائم المالية فيما بين الشركات في الدول المختلفة،** ويؤثر ذلك على تحليل القوائم المالية الأجنبية لغرض قرارات الاستثمار والإقراض والإقتراض؛

✓ **مشكل القوائم الموحدة التي تعدها الشركة القابضة (الشركة الأم) التي لها فروع أجنبية؛**

✓ **مشكلة المعلومات المالية المفصح عنها،** حيث تعرض الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في أسواق المال لكثير من الخلافات بين الممارسين في بيئة التطبيق العملي لمهنة المحاسبة حول المعلومات المحاسبية و الإفصاح من هذا المحتوى، فالإختلاف في المحتوى المحاسبي للمعلومات يؤدي إلى عدم قدرة المعلومات المحاسبية المقدمة على تباين قراراتهم الإستثمارية.

2. التوافق المحاسبي الدولي:

1.2. مفهوم التوافق المحاسبي:

هناك العديد من التعاريف نذكر منها :

✓ **يعتبر التوافق (Harmonisation) مفهوم** هناك العديد من التعاريف نذكرنا ملازما للمحاسبة الدولية يهدف للحد من الفروق والتباين بين الأنظمة المحاسبية الوطنية.

✓ **يعرف (Nofes Parker) التوافق** على أنه عملية رفع درجة الإنسجام في التطبيقات المحاسبية، والتوافق يعني الاعتراف بالاختلافات النظرية و محاولة تسويقها مع أهداف البلاد الأخرى كخطوة أولى، أما الخطوة الثانية فتكون بتصحيح أو حذف بعض هذه القيود لتحقيق درجة مقبولة من التوافق

✓ يقصد أيضا بالتوافق الإحتكام لجملة من المعايير المحاسبية التي تحظى بصفة القبول الدولي وتهدف إلى إضفاء الإنسجام على الممارسة المحاسبية, أي أن التوافق يشمل المعايير المحاسبية التي يجب أن تكون موحدة بين كل الدول, والممارسة المحاسبية التي يفترض أن تكون متجانسة بين المؤسسات.

هناك فرق جوهري بين التوحيد و التوافق, مصطلح التوافق يتضمن التوفيق بين وجهات النظر المختلفة, عكس التوحيد الذي يعني أن الإجراءات المتبعة والملزومة في بلد ما يجب تبنيها من قبل الآخرين لذا فالتوافق أفضل وسيلة لإيصال معلومات محاسبية يمكن فهمها وتفسيرها دوليا .

2.2. العوامل المساعدة على تحقيق التوافق المحاسبي

هناك العديد من العوامل المساعدة على التوافق المحاسبي الدولي التي تعمل على التنسيق بين معيير المحاسبة على المستويات الإقليمية والدولية ومن بين هذه العوامل نذكر:

✓ **عولمة الأسواق المالية:** إن الترابط ما بين مختلف الأسواق وكذا ما بين المنتجات المالية نفسها, جعل من هذه الأسواق رغم تعددها وتنوعها كأنها سوق واحدة وهذا ما أثر بشكل إيجابي في مسعى الهيئات المحاسبية في العمل على تحقيق التوافق المحاسبي.

✓ **تطور تكنولوجيا المعلومات:** ما يلاحظ من تقدم في مجالات تكنولوجيا الإعلام الإتصال خاصة بعد تطور الإعلام الآلي وانتشار الأنترنت, وأكثر من ذلك تطور اقتصاديات المعرفة أدى إلى إزالة الكثير من الحواجز ومن بينها حواجز الاختلافات المحاسبية.

✓ **الشركات متعددة الجنسيات:** لقد زاد حجم الشركات المتعددة الجنسيات بنسبة كبيرة نظرا لحاجة الدول إليها في مجال الاستثمارات وهذا لأنها توفر على ميزان المدفوعات والميزان التجاري وكذلك تؤثر في أسعار الصرف نظرا لانتقال أموالها بين الدول باعتبارها تهدف إلى تحقيق الأرباح, وهذه الأخيرة يتم تحديدها وفق سياسات محاسبية لذلك فان تشجيعها للتوافق المحاسبي أمر لا بد منه.

✓ **الإتجاه الدولي المتزايد نحو الخصوصية:** إتجاه الكثير من الدول (خاصة التي كانت تطبق الاقتصاد الاشتراكي أو الدول النامية) إلى تطبيق برامج خصوصية العديد من قطاعات اقتصادياتها وإلى بيع شركات عمومية و هذا ما أدى إلى دخول مستثمرين أجنبى وبالتالي فان عمليات التوافق المحاسبي ستقدم دون شك إجابات عن العديد من النقاط المطروحة من طرف هؤلاء المستثمرين.

✓ **الإتجاهات والتكتلات السياسية والاقتصادية:** إن مع ظهور تكتلات اقتصادية وحتى سياسية نذكر منها الإتحاد الأوروبي, مجلس التعاون الخليجي, إتحادات المغرب العربي, هذه الإتحادات ستكون مضطرة إلى توحيد قوانينها الاقتصادية, التجارية والجبائية وبالتالي فهي ستسعى لتوافق محاسبتها حتى لا تعرقل هذه الحركة.

3.2. أهداف التوافق المحاسبي الدولي:

هذه الأهداف الأساسية التي ارتبطت بموضوع التوافق المحاسبي الدولي مسألة الكفاءة التي تقتضيها المبادلات الاقتصادية الدولية, والتي عادة ماتسعى الشركات متعددة الجنسيات لبلوغها من خلال خفض تكلفة رأس المال وتوحيد شروط المنافسة التي تحكم النشاط الاقتصادي داخل التجمعات أو التكتلات الاقتصادية, إضافة إلى أهداف أخرى نذكر أهمها:

- ✓ تمكين المستثمرين الدوليين من مقارنة المعلومات المتاحة عن كل المؤسسات بعد إلغاء آثار الاختلاف المحاسبي؛
- ✓ إنجاح عمليات التسيير والرقابة التي تقوم بها المؤسسات على مختلف فروعها بناء عن التقارب الذي يحكم شروط التسيير وقابلية البيانات للمقارنة؛
- ✓ الاستغلال الجيد للمعلومات المتاحة عن المؤسسة ومحيطها وبشكل فعال, خاصة اذا تعلق الأمر بعمليات استثمارية أو عمليات اندماج؛
- ✓ تخفيض تكاليف الاستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية، خاصة ماتعلق منها بإعداد الحسابات المجمعة للمؤسسات التي لها عدة فروع تنشط في عدة دول تتبع أنظمة محاسبية مختلفة؛
- ✓ نجاح عمليات الرقابة التي تقوم بها بعض الهيئات الدولية كالإتحاد الأوروبي, هيئات مراقبة الأسواق المالية, البنك الدولي وغيرها, دون أن تتحمل تلك الهيئات أعباء إضافية متعلقة بتفسير ومراجعة القوائم المالية.

4.2. أهم المنظمات التي تعمل على تحقيق التوافق المحاسبي الدولي:

- أهم ما ميز المحاسبة في الآونة الأخيرة هو الإتجاه نحو الممارسات المحاسبية الدولية نتيجة التطورات الاقتصادية وإتجاه الاقتصاد العالمي نحو الشمولية والعمولة وتحرير التجارة الخارجية وظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى والشركات متعددة الجنسيات, فالحديث عن المحاسبة الدولية يقودنا إلى التطرق إلى الجهود الحديثة المبذولة من قبل مختلف الهيئات الدولية والمنظمات المهنية, لإرساء معالم التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي وأهمها:
- ✓ **لجنة معايير المحاسبة الدولية:** هي منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن إستخدامها من قبل المؤسسات عند إعدادها للقوائم المالية في مختلف أنحاء العالم, شكلت سنة 1973 إثر اتفاق بين المنظمات المحاسبية الفعالة في كل من أستراليا, كندا, فرنسا, ألمانيا, اليابان, المكسيك, هولندا, المملكة المتحدة, أيرلندا, والولايات المتحدة الأمريكية.
- ومن بين أهم الأهداف التي تسعى إليها هذه المنظمة نذكر مايلي:

 - إصدار ونشر المعايير المحاسبية الخاصة بإعداد القوائم المالية والإفصاح عنها وتعميم استعمالها على المستوى الدولي؛
 - المساهمة في إرساء التوافق بين الأنظمة المحاسبية؛
 - العمل على أن تحتوي القوائم المالية على معلومات ذات جودة عالية وقابلة للمقارنة وبالشكل الذي يساعد مختلف المتدخلين في الأسواق المالية العالمية ومختلف المستعملين.

- ✓ **الإتحاد الدولي للمحاسبين:** تأسس الإتحاد الدولي للمحاسبين عام 1977, ومن إهتماماته تطور مهنة المحاسبة على المستوى الدولي, من خلال إصدار الخطط الإرشادية, للإسترشاد بها والعمل على تطوير وتحسين المعايير التي تحكم العمل المهني, خاصة معايير التدقيق الدولية وأيضا التنسيق بين المنظمات والهيئات الدولية, من أجل الإرتقاء بمهنة المحاسبة عالميا.

✓ **الإتحاد الأوروبي:** أوجدته إتفاقية روما سنة 1957 إن دور الإتحاد الأوروبي يعتبر من الأدوار الداعمة لدور مجلس معايير المحاسبة الدولية, من أجل إصدار معايير محاسبية دولية تطبق في جميع أنحاء العالم بما فيها الإتحاد الأوروبي.

✓ **الأمم المتحدة:** تجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة هيئات تختص بإعداد التقارير المالية, ويقوم بذلك خبراء دوليون يعتمدون المعايير المحاسبة الدولية, وبما أن إهتمامات الأمم المتحدة متركرة على مدى التأثير الذي تحدثه الشركات الدولية – خاصة المتعددة الجنسيات – على الاقتصاد العالمي فهي تدعم بقوة أن يكون هناك معايير محاسبية يتم تطبيقها من أجل إعداد القوائم المالية.

✓ **منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية:** وتضم هذه المنظمة الدول الصناعية, و تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي لتلك الدول و تركز هذه المنظمة على أن تكون هناك مبادئ محاسبية متوافقة بين هذه الدول, و تعمل هذه المنظمة – وباستمرار – على تطوير أنظمة المحاسبة و التدقيق لهذه الدول.

5.2. معوقات التوافق المحاسبي الدولي:

لاشك أن معرفة معوقات التوافق المحاسبي الدولي مهمة جدا لفهم المحاسبة الدولية لأنها تعطي تصورا عن تعقيد هذا الموضوع والمشاكل التي تواجه المحاسبين الذين يعملون في نفس البيئة ولأن المعوقات والموانع كثيرة فإننا نقتصر على ذكر أهمها:

✓ **النظرة القومية:** قد تكون القومية خط دفاع يتحصن وراءه الذين سيفقدون امتيازاتهم عند تبني أفكار منظمة أو دولة أخرى, وفي المجال المحاسبي, قد ترى الدول النامية أن المعايير المحاسبية لم تراعي أوضاعها وظروفها وأنها تلي احتياجات الدول المتقدمة من جهة, ومن جهة أخرى متحيزة إلى النظرة الأمريكية والبريطانية والواقع أن المعايير ماهي إلا تمثيل لنظرة واضعيها.

✓ **مجموعات مستخدمي القوائم:** تختلف الدول في تحديد المستخدم الأكثر أهمية للقوائم المالية, فرغم تفضيل المستثمر في الكثير من الحالات إلا أن دول عديدة تمنح هذه الأهمية للضرائب أو للمصالح الحكومية الاجتماعية, وبالتالي تبين المصالح هذه تؤثر في وتيرة سير التوافق الدولي لأن المعايير المحاسبية الدولية ستعطي الأهمية الأولية لأسواق رأس المال وللمستثمر على حساب الآخرين, وهذا ما يجعل من بقية المستخدمين عائقا لتنامي عمليات التوافق.

✓ **ضعف الهيئات المحاسبية المهنية:** ناتج عن عدم وجود الهيئات المحاسبية المهنية في كثير من الدول, وإن وجدت فالكثير منها غير فعال, لأن مهمة هذه الهيئات في الأصل هو ترقية العمل المحاسبي, وضعفها أو عدم استقلاليتها الكافية يجعلها رهينة التوجيهات الحكومية, وبالتالي عوض أن تكون عامل تحفيز ومساعدة, تصبح عائقا في وجه التوافق المحاسبي الدولي.

✓ **إختلاف النظرة إلى أهداف القوائم المالية:** لقد ركزت لجنة معايير المحاسبة الدولية على أن القوائم المالية صالحة لخدمة المستثمرين, وقللت من خدمة بقية المستخدمين, وهذا ما لا يتماشى مع آراء الكثير من الدول التي تعتبر هذه القوائم أداة لخدمة مصلحة الضرائب, وأداة لخدمة التخطيط بواسطة المعلومات التي تقدمها للمصالح

الحكومية, لذلك فاختلاف النظرة لهذه القوائم يؤثر في الممارسات المحاسبية, وبالتالي فأية رغبة لتسهيل التوافق المحاسبي يبدأ بالاتفاق على هدف واحد لهذه القوائم بين الجميع.

✓ **القوانين المتعارضة:** إن للقوانين التي لها علاقة بالشركات وبالتالي بالمحاسبة دور كبير في تسهيل أو تعقيد التوافق المحاسبي, فكثير من الدول تنطلق في قوانينها من القانون الضريبي, لأنه الأسهل من حيث الإقرار.

✓ قانون المالية السنوي, بينما القوانين الأخرى وخاصة قانون الشركات و قانون الاستثمار, وحتى قانون العمل والمزايا الاجتماعية, يتطلب تعديلها وقتا طويلا نتيجة لضرورة التشاور مع الأطراف المعنية المتعددة, لذلك قد يلاحظ تعارض ما بين هذه القوانين في فترات معينة لحين تعديلها. هذه الصورة الملاحظة علة المستوى المحلي قد تظهر على المستوى الدولي, وخاصة ما يتعلق بالضرائب كونها الحلقة المهمة في كل المشاريع الاستثمارية.

✓ **النظم القانونية:** تبني المعايير المحاسبية الدولية بناء على المدخل التشريعي يستدعي إجراء تعديلات جوهرية على الكثير من تشريعات الدولة المعنية, خاصة الضرائب المختلفة, قوانين التجارة و الشركات, و قوانين أخرى لها صلة بذلك, فأغلب الدول لا تريد هذه التغيرات الكثيرة والتي قد تولد لها اضطرابات في السير الحسن لاقتصادها, أو أن تلجأ إلى فرض عمل مزدوج على شركاتها, بحيث تعد نوعين من القوائم المالية, واحد موجه للمصالح الحكومية والضرائب, وآخر موجه للأسواق المالية, وهذا أيضا تحمل تكاليف إضافية لشركاتها.

✓ **القصور في الالتزام بالتنفيذ:** إن ما يميز لجنة المعايير المحاسبية الدولية أن لها الصفة الدولية في الإصدار, لكنها لا تملك السلطة المهنية.

✓ **الاختلافات البيئية والثقافية بين الدول:** إن المحاسبة قبل كل شيء فرع من العلوم الاجتماعية, وبالتالي فهي تدرس نشاطات المجتمع, وهذا الأخير يتأثر في القيام بهذه النشاطات بعوامل بيئية اجتماعية, ثقافية, دينية... إلخ, وبالتالي فلجنة المعايير لا بد أن تراعي مثل هذه التأثيرات في وضعها لمعاييرها. وبشكل عام وحتى تنجح عملية التوافق لا بد من الأخذ بعين الاعتبار لبعض الخصوصيات المهمة والمؤثرة, وخاصة التي لها علاقة بالنشاط الاقتصادي.

✓ **اختلاف نقاط البدء:** عند التفكير في التوافق الدولي يجب الأخذ بعين الاعتبار لتجارب الدول المختلفة في المجال المحاسبي بصفة عامة و في مجال استعمال المعايير بصفة خاصة, حيث أن الدول التي لها نظام محاسبي متطور يسهل معها استعمال المعايير المحاسبية الدولية, و الدول التي لها أصلا معايير موضوعة من طرف هيئات مهنية أو منظمات للتجارة أو للصناعة يسهل معها استعمال المعايير الدولية أكثر من الدول التي فيها معايير محاسبية موضوعة من طرف الجهة الحكومية, وهكذا. فنقطة البداية لها دور هام في التوافق الدولي و يمكن أن تكون كمساعدة كما مكن أن تكون معيقة.

✓ **الخلافات بين المنظمات الدولية:** مهما يكن فإن التوافق المحاسبي الدولي لا بد أن تتدخل فيه المنظمات الدولية المختلفة و التي لها علاقة بالاقتصاد أو الأموال أو التنمية أو الشركات, و بطبيعة الحال فيمكن أن تختلف نظرة كل منظمة إلى هذا التوافق انطلاقا من نظرتها إلى الهدف من المعلومة المحاسبية و المالية, فالأمم المتحدة مثلا تنظر إلى الإفصاح المحاسبي كما تنظر إليه الدول النامية (النظرة الحكومية), و منظمة التعاون الاقتصادي و

التنمية تنظر إليه من زاوية الشركات الكبرى و المتعددة الجنسيات، باعتبار مقرات هذه الشركات موجودة في هذه الدول.

الخاتمة: وفي الأخير وبعد عرضنا لبحثنا هذا الذي تطرقنا فيه إلى موضوع الإختلاف المحاسبي والتوافق المحاسبي نلخص ما جاء فيه في النقاط التالية:

✓ تختلف طرق وأساليب المعالجة لنشاط المؤسسة من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة الممارسات ووفقا لمعايير وأنظمة المحاسبة المحلية لكل دولة ويرجع هذا الإختلاف إلى عدة عوامل منها: المستوى الثقافي, النظام السياسي, النظام الاقتصادي, النظام الضريبي والأنظمة القانونية.

✓ يعتبر التوافق المحاسبي مفهوما ملازما للمحاسبة الدولية يهدف للحد من الفروق والتباين بين الأنظمة المحاسبية الوطنية, وهو عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقارير المالية فيها بين الدول.

أهم المنظمات التي تعمل على تحقيق التوافق المحاسبي الدولي هي: لجنة معايير المحاسبة الدولية, الإتحاد الأوروبي, الإتحاد الدولي للمحاسبين, الأمم المتحدة, منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

البحث الرابع: الفروض والمبادئ المحاسبية

مقدمة: إن الفهم الصحيح للمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، الحسابات الختامية، الميزانية العامة يتطلب علم و معرفة و فهم للفروض و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولاً عاماً و تقوم معظم الجامعات في العالم بتدريس الفروض و المبادئ الأسس و النظريات المحاسبية في مادة النظرية المحاسبية و من المتعارف عليه ان النظرية المحاسبية هي مجموعة القواعد و المبادئ و الفروض و السياسات المحاسبية التي تحكم التطبيق العلمي و هي تؤدي دوراً كبيراً في إعداد القوائم المالية و من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية :

و ما هي المبادئ المعمول بها؟ ما المقصود بالفروض المحاسبية؟

1. الفروض المحاسبية:

وهي تلك الفروض التي تضعها المنظمات المهنية المحاسبية كي يتم الالتزام بها من قبل المحاسبين عند القيام بإعداد البيانات و القوائم و التقارير المالية بحيث لا يمكن فهم هذه البيانات و القوائم المالية إلا من خلال هذه الفروض يعني هذا انه بعد إتمام عملية تسجيل المؤسسة لدى وزارة الصناعة و التجارة فانه يصبح لها شخصية مستقلة عن مالكيها الذين يتولون إدارتها مالياً و قانونياً و اجتماعياً إي انه يصبح للمؤسسة كافة حقوق مزاولة أعمالها و تصبح ممتلكاتها و التزاماتها و إيراداتها منفصلة عن أصول و مصاريف وإيرادات مالكيها لذا يتم فتح ح/المسحوبات لتسجيل أي أصول يأخذها مالك المؤسسة لاستخدامه الشخصي و هي كالتالي :

✓ فرض الاستمرارية

يعني إن المؤسسة مستمرة في مزاولة أعمالها العادية إلى وقت غير محدد و يتفق هذا الافتراض مع واقع النظم لاقصادية المعاصرة بحيث يهمل المحاسب الأسعار الحالية للأصول و الخصوم في الميزانية و يفسر هذا الفرض استخدام مبدأ التكلفة التاريخية لإثبات الأصول الثابتة في الدفاتر المحاسبية و يقضي أيضاً هذا الفرض على ان يتم تبويب الأصول و الخصوم إلى قصيرة و طويلة الأجل

✓ فرض الفترة المحاسبية

يقصد به إعداد البيانات و التقارير المالية للمؤسسة من فترة إلى أخرى و هذا لتسهيل عملية القياس المحاسبي و بالتالي تحديد نتيجة أعمال الفترة المالية حيث يرى العرف المحاسبي أن هذه الفترة قد تكون سنة و لكن هذا لا يعني أن الفترة المحاسبية للمشروع لا تزيد أو تقل عن السنة فهناك مشاريع مثل الأشغال العمومية تتعدى السنة

✓ -فرض وحدة القياس النقدي(ثبات قيمة النقد)

أن وحدة القياس الملائمة و المناسبة للعمليات المالية و الأنشطة الاقتصادية تتم التي تقوم بها المؤسسة المالية هي النقود حيث تتم عملية قياس و تسجيل العمليات المالية بالمبالغ النقدية غير انه وجه له العديد من الانتقادات كونه يفترض ثبات القوة الشرائية للنقود على مدار الزمن و ذلك بسبب التغيرات المستمرة في مستويات الأسعار لذلك حاولت بعض الدراسات المحاسبية المعاصرة التغلب على مشكلة عدم ثبات وحدة النقد.

✓ فرض التوازن المحاسبي

يستند أساساً على تطبيق قاعدة القيد المزدوج التي تقضي بضرورة توازن طرفي القيد المحاسبي لأي عملية مالية أي إجمالي الطرف المدين يساوي إجمالي الطرف الدائن و يعتبره المحاسبين بمثابة العمود الفقري لنظرية المحاسبة لأنه يساعد على اكتشاف بعض الأخطاء المحاسبية الناتجة عن عدم التوازن

✓ فرض الموضوعية في القياس

يقصد به أن كل عملية مالية مثبتة في الدفاتر يجب أن يكون لها مستندا مؤبدا أي أن عمليات القياس المحاسبي للإيرادات و المصروفات يجب أن لا تخضع للتقديرات الجزافية التي تعتمد على التقدير الشخصي , و قد أدى هذا الفرض المنطقي إلى تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية عند تقييم الأصول الثابتة و كذا مبدأ مقابلة الإيرادات المحققة بالنفقات

2.المبادئ المحاسبية

تعتبر بمثابة تعميمات أو قواعد إرشادية لتوجيه العمل المحاسبي في حالات معينة , فعندما يواجه المحاسبين مشاكل محاسبية تحتاج إلى حلول يتم الرجوع إلى هذه المبادئ.

وعليه هي مجموعة من القواعد والمفاهيم الواجبة الاتباع عند إعداد وعرض القوائم المالية

- الهدف منها مساعدة المحاسبين على تقديم المعلومات الملائمة والقابلة للمقارنة والتي تفيد مستخدمي المعلومات هذه المبادئ ليست ثابتة بل تتغير بتغير ظروف التطبيق، وتقوم المنظمات المهنية بتطويرها (مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA، أهم هذه المبادئ نجد:

✓ مبدأ التكلفة التاريخية :

تعتبر الأصول الثابتة (أراضي , مباني) هي الأكثر تأثراً بهذا المبدأ ووفقاً لهذا المبدأ تعتبر التكلفة التاريخية هي الأساس في قياس كلا من الأصول الثابتة والالتزامات أي أنها تقيم على الأساس قيمتها في تاريخ الحصول عليها أو إنتاجها. أما فيما يخص الأصول المتداولة قصيرة الأجل وخاصة مخزون البضاعة فان تقيمه يتم على أساس التكلفة التاريخية أو سعر السوق أيهما اقل ومن بين الانتقادات الموجهة لهذا المبدأ:

- غياب المصدقية في التعبير عن التكاليف الحقيقية السائدة في السوق.

- صعوبة المقارنة بين القوائم المالية عبر السنوات المتعاقبة .

✓ مبدأ تحقق الإيراد (الاعتراف بالإيراد):

يعتبر الإيراد التدفق الداخلى لأحد أصول المؤسسة ويكون أما عن طريق بيع سلع أو تقديم خدمات اى وجود مبادلة حقيقية بين المؤسسة والغير ومن المتعارف عليه بين المحاسبين إن الإيراد يولد بالإنتاج ويتحقق بالبيع أما إيراد مشاريع المقاولات فيتمثل بنسبة تكلفة المشروع خلال سنة وهناك شركات مقاولات تستخدم قاعدة العقد الكامل .

✓ مبدأ مقابلة الإيراد بالمصروفات :

وفقا لهذا المبدأ يتم مقابلة مصروفات الفترة بإيرادات نفس الفترة للوصول إلى صافي الربح أو الخسارة التي حققتها المؤسسة خلال نفس الفترة فلا يتم تحميل الفترة المحاسبية بأي مصروفات أو إيرادات لا تخصها ولتطبيق هذا المبدأ يتطلب استخدام أسس محاسبية.

✓ مبدأ الثبات : يشير المبدأ إلى ضرورة تطبيق نفس المبادئ المحاسبية على مدار الفترات الزمنية المختلفة حتى

يمكن إجراء المقارنات السليمة للقوائم المالية بين فترة وأخرى

يمكن تغيير الطرق المحاسبية المتبعة إذا تبين أن ذلك التغيير سيؤدي إلى الحصول على معلومات محاسبية أفضل على أن يتم الإفصاح عن هذا التغيير حتى يكون المستخدم على دراية بذلك

✓ مبدأ الحيطة و الحذر:

وفقا لهذا المبدأ فان المحاسبة لا تأخذ الإرباح المحتملة في الحسبان وإنما تأخذ في الحسبان الخسائر المتوقعة (تكوين احتياطي للخسائر المتوقعة) ومن أبرز الأمثلة على ذلك :

تقييم مخزون البضاعة في نهاية الفترة وفقا لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما اقل وتكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها من رصيد العملاء وهذا يساعد المقترضين بدرجة أساسية ليتمكنوا من خلاله الموافقة على إقراض المؤسسة من عدمه والتأكد من عدم منح المؤسسة قرض يفوق إمكانياتها وقدرتها على السداد .

✓ مبدأ الموضوعية :

ينص على انه لا بد من توفر دليل موضوعي ليقوم المحاسب على ضوئه بتسجيل لعمليات المالية في دفاتر المؤسسة وتعتبر المستندات التفصيلية للعمليات المالية المختلفة أدلة واضحة وقوية ويتم ويجب أن تكون هذه المعلومات المالية قائمة على أسس موضوعية تتسم بالمصداقية بعيدا عن أي تحيز .وبمعنى آخر:

- يجب أن تبنى المعلومات الواردة في القوائم المالية على حقائق فعلية
- أن تكون هذه المعلومات قابلة للتحقق منها
- أن تكون المعلومات بعيدة عن التحيز والتقدير والآراء الشخصية
- أن تكون المعاملات مؤيدة بالمستندات السليمة حتى يمكن مراجعتها والتحقق من صحتها
- الموضوعية مسألة نسبية لأنه أحيانا نعتمد على التقدير الشخصي في بعض الأمور (العمر الانتاجي للأصل، تقدير الديون المشكوك في تحصيلها)

✓ مبدأ الإفصاح:

ينص هذا المبدأ على انه يتوجب على إدارة المؤسسة على نشر كافة المعلومات المالية الضرورية في تقريرها المالي السنوي بشكل تام وكامل والتي تجعل القوائم المالية واضحة ومفهومة لقارئها مع عدم جواز حذف أي معلومة جوهرية .

- يجب نشر الحقائق الضرورية اللازمة و التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تفسير تلك القوائم بشكل سليم وفهمها على أساس صحيح
- يتم عرض المعلومات في القوائم المالية في مجموعات متجانسة
- لا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع والتي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي القوائم المالية (أوراق قبض مخصومة، رهن، ضمان الغير)
- قد يتم الإفصاح في نفس القوائم المالية أو في شكل إيضاحات متممة لتلك القوائم.

✓ مبدأ الأهمية النسبية:

يهتم هذا المبدأ بالإفصاح التام عن كافة العمليات المالية والعناصر التي من شأنها أن تؤثر بدرجة كبيرة على نتيجة نشاط المؤسسة وقوائمها المالية ويقتضي هذا المبدأ بإتباع طرق محاسبية مبسطة عند معالجة عناصر القوائم المالية سواء كانت هذه المعالجة تتفق مع المبادئ والفروض المحاسبية أو لا تتفق .

الخاتمة:

من خلال ما تناولناه في بحثنا المتواضع يمكننا القول أن المبادئ والفروض المحاسبية هي أساس النظام المحاسبي المالي , حيث نستخلص أن الفروض يتم الالتزام بها من قبل المحاسبين عند القيام بإعداد البيانات والقوائم والتقارير المالية أما المبادئ فهي بمثابة قواعد عريضة للقيام بعملية القياس المحاسبي وكذا التسجيل وإعداد القوائم المالية.

البحث الخامس: النظام المحاسبي الفرنسي

مقدمة

النظام المحاسبي هو خطة تمثل مجموعة من الإجراءات والخطوات الخاصة بالجانب التطبيقي للمحاسبة، والتي تساعد على إتمام الوظائف الرئيسية للمحاسبة في حصر وتسجيل وتصنيف وتلخيص نتائج العمليات المالية في شكل قوائم مالية، بشكل يكفل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المحاسبة. فرنسا و كغيرها من دول العالم التي واجهت العديد من العقبات في الممارسة المحاسبية، ورغم أنها تجاوزت الكثير منها إلا أن التوجه المحاسبي العام المغلق أساسا بثقافة بيئة الأعمال الفرنسية وواقع اقتصادها لازال أهم عائق، وبالرغم من ذلك تعبر هذه التجربة عن نموذج متكامل لعملية الاقتصاد المحلي وعلى ضوء ما سبق سنحاول التطرق إلى بعض الجوانب النظام المحاسبي الخاص بفرنسا.

1. لحة تاريخية عن تطور المحاسب في فرنسا:

✓ 1824 توفيق المحاسبي في فرنسا : كانت تسود محاسبة الليبرالية ولم يكن قانون تجاري 1807.

ميلاد فقه المحاسبة الفرنسي كان على يد بروشوندوفيليه. وعليه توحيد ميزانية أكثر منه عن توحيد محاسبة لكن عند دخول مشروع توحيد المحاسبة إلى المجلس البرلماني

✓ 1902 مر عليه مرور الكرام، مما اعتبر أول فشل لعملية التوحيد المحاسبي في فرنسا في

✓ 1917 بعد فرض الضريبة على الدخل، أصبح لإدارة الضرائب سلطة على المحاسبة وليس على المحاسب،

وكانت كل محاولاتها التوحيد لإغراض ضريبية، مفسر الأصول الضريبية للمحاسبة في فرنسا.

✓ في 1942 وبعد إصدار قانون خاص بالخبراء المحاسبين الفرنسيين تم تنظيم مهنة المحاسبة، بمبادرة من حكومة

فيشي. اقتراح توحيد طرق المحاسبة وهذه الفكرة لم تلقى قبول هيئة التشريع الفرنسية، إضافة: إلى كل طلبيات

توحيد الميزانية المعروضة منذ 1901 إلى 1931.

✓ (1940-1944) VIVHY - في ظل نظام أهدافه: توحيد معلومات الحكومة واللجان منظمات بغرض

توجيه الاقتصاد الوطني وكذلك مراقبة الأسعار ، إلا انه لم يقنن واقتصر تطبيقه على بعض مؤسسات الطيران.

✓ 1946/04/14 تحولت إلى المجلس الوطني للمحاسبة والتي كلفت بإعداد أول مخطط محاسبي عام فرنسي . -

بعد الحرب العالمية الثانية انتهجت سياسة اقتصادية مبنية على التخطيط، حيث تم اعتماد مخطط محاسبي عام

الذي يركز على تحقيق أهداف الاقتصاد العام (زيادة الدخل، زيادة الناتج القومي...).

✓ تطور مرجع الفرنسي من مخطط المحاسبي العام إلى إنشاء قانون محاسبي، حيث تطورت طبيعة و قوة القانونية

للمعايير المحاسبية الفرنسية.

✓ 1946-1947: ميلاد المعايير المحاسبية بالتوازي مع التخطيط الاقتصادي الوطني.

✓ 1947-1982: اعتبار المخطط المحاسبي العام أساس المعايير المحاسبية مع قانون ضعيف إلى تقوية العلاقة بين

المحاسبة و الجباية وإتباع التوجه الأوروبي.

✓ 1983-1996: تميزت بتطور التوجه الأوروبي حيث كان للتوجه الرابع والسابع وتوجيهات أخرى كبيرة على

المحاسبة الفرنسية.

✓ من 1996 إلى يومنا هذا: تقويم المسار إصدار معايير و قوتها القانونية لم يلق مخطط المحاسبي العام المرجع الوحيد حيث اقتصر على حسابات الفردية للمؤسسات فقط.

2. المصادر القانونية والتشريعية للنظام المحاسبي الفرنسي:

يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

مصادر قانونية وتشريعية	مصادر مذهبية	الهيئة	النص
الإتحاد الأوربي	الاتحاد الاوربي للمحاسبين IFAC	الهيئة	النص -تكوين مهني -محاسبة وتكنولوجيا -تدقيق، محاسبة التسيير -محاسبة القطاع العام
البرلمان الاوربي	مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB	القوانين	النص -القوانين _ القانون المحاسبي المصادق بتاريخ 30 أبريل 1983 المادة 123-12 إلى 28-123 من القانون التجاري
الحكومة	المجلس الوطني لمحافظي الحسابات CNCC	المراسيم	النص -المراسيم _مرسوم 2004-1382 ل 20 ديسمبر 2004 المأخوذ من تطبيق اللائحة (IFRS) الأوامر _الأمر المحاسبي ل 29 نوفمبر 1983 -القرارات -قرارات مجلس المحاسبة CNC

<p>-معايير مهنية -المبادئ المحاسبية</p>	<p>تنظيم الخبراء المحاسبين OEC</p>	<p>- الآراء رأي CNC 2002-12 ل 22 أكتوبر 2002 المتعلق بالامتلاك وانخفاض قيمة الأصول رأي CNC 2004-15 ل 23 جوان 2004 المتعلق بالتعريف ، المحاسبة، تقييم الأصول</p>	<p>المجلس الوطني للمحاسبة CNC</p>
<p>-لوائح -توجيهات -توصيات</p>	<p>لجنة عمليات البورصة COB</p>	<p>-اللوائح _لائحة CRC 2002-10 ل 12 سبتمبر 2002 المتعلق بالامتلاك وانخفاض قيمة الأصول لائحة CRC 2004-10 ل 23 نوفمبر 2004 المتعلق بالتعاريف ، المحاسبة، تقييم الأصول</p>	<p>مجلس تنظيم المحاسبة CRC</p>
			<p>سلطة الأسواق المالية</p>

3. التنظيمات المحاسبية في فرنسا:

1.3. المجلس الوطني للمحاسبة CNC :

انشأ من خلال الأمر الصادر سنة 1957 ومهمته الأساسية هي إعداد و تحديث المخطط المحاسبي العام، كما أن لديه مهام أخرى حددت من خلال أمرين صادرين: 20 مارس 1964 و 1 فيفري 1993. كمنظمة استشارية مرتبطة بوزارة المالية. م.و.م. يعمل حول العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية و مخطط المحاسبي العام، و قد تم تحديثه في 26 اوت 1996 وأصبح مكلف بانجاز المهام التالية:

- ✓ إعطاء آراء حول الإحكام المتعلقة بالتنظيم المحاسبي أيا كانت جهة إصدارها وطنية أو مشتركة(الاتحاد الأوروبي).
- ✓ اقتراح الإجراءات المتعلقة بكيفية عمل الحسابات سواء كانت لفائدة المؤسسة أو لفائدة الهيئات المتخصصة لو لغرض إعداد إحصائيات وطنية أو حسابات اقتصادية للدولة.

✓ ضمان إعداد البحوث النظرية والمنهجية، وجمع المعلومات والقيام بالدراسات، ونشر الأبحاث والمستندات المتعلقة بالدراسات للمنظمات و ذلك حول كيفية عمل الحسابات.

2.3. مجلس تنظيم المحاسبة CRC

تم تكوينه جراء إصلاح التوحيد المحاسبي في فرنسا الذي بدا في أوت 1996، من خلال تجديد مجلس الوطني للمحاسبة. تتمثل مهامه في:

✓ المصادقة على اعتماد فرنسا للمرجعية الدولية و تحديث مخطط المحاسبي العام وإعطاء شرعية قانونية لأراء المجلس الوطني للمحاسبة.

✓ إصدار تعليمات محاسبية ذات الطابع العام أو موجهة إلى قطاعات خاصة، فهو بذلك يوحد إجراءات التوحيد المحاسبي في اعتماد القوانين واللوائح.

✓ في بعض الحالات يقوم استشارات قانونية و ذلك من خلال دراسة أراء مجلس الوطني للمحاسبة في إطار قانوني أكثر منه تقني، وهذا لضمان الترابط بين اراء المجلس.و.م، مع القواعد المحاسبية التي هي قيد التطبيق (لوائح، تعليمات، قوانين، مراسيم،...) فهو بذلك محتكر إصدار القواعد المحاسبية الفرنسية

3.3. سلطة معايير المحاسبة

تعبّر عن تجمع للكفاءات والخبرات لكل من المجلس الوطني للمحاسبة ومجلس تنظيم المحاسبة في شكل هيئة توحيد رئيسية منذ 1 جانفي 2010؛ تم إنشاء سلطة معايير المحاسبة بالمرسوم رقم 2009-79 الصادر بتاريخ 22 جانفي 2009 عن وزارة الاقتصاد، الصناعة والعمل، ركز هذا المرسوم على قانون 4 أوت 2008 الخاص بتحديث الجانب الاقتصادي، من خلال تبسيط جهاز التوحيد المحاسبي، وهذا بتكوين هيئة واحدة مهمتها إعداد قواعد للمحاسبة المتخصصة . هذا الإصلاح يضمن أكبر قدر ممكن من المشاركة من طرف: المهنيين المحاسبين (الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات...)، المؤسسات الخاصة لكل القطاعات بمختلف أحجامه، تقوم هذه الهيئة بتنفيذ المهام التالية :

✓ تصدر في شكل لوائح، تعليمات محاسبية عامة وخاصة بالقطاعات، يتم تطبيقها من طرف كل الأشخاص

الطبيعيين والمعنويين بشكل إجباري في إعداد حساباتهم طبقا لمعايير محاسبة متخصصة؛

✓ تعطي أراء حول التشريعات والقوانين التي تتضمن مواد ذات طبيعة محاسبية مطبقة من طرف الأشخاص،

المصدرة من طرف سلطات وطنية؛

✓ تقدم بالمبادر، أو بطلب من وزارة الاقتصاد، أراء حول كيفية التعامل في شكل إجراءات لإعداد المعايير المحاسبية

✓ تعمل على تناسق وترابط الأعمال النظرية والمنهجية المحاسبية المتبعة، و تقترح الإجراءات لكل هذه المجالات في

شكل دراسات و توصيات.

4. توجه فرنسا للمرجعية الدولية:

1.4. تطور المخطط المحاسبي العام الفرنسي PCG

إن أول مخطط محاسبي عرفته فرنسا كان خلال الحرب العالمية الثانية، حيث تم استحيائه من المخطط المحاسبي الألماني لسنة 1937، وتم إصداره سنة 1942 بطريقة غير رسمية 26، حتى أنه لم يعترف به كونه مخطط محاسبي لفرنسا تحت الاحتلال.

أول مخطط محاسبي لفرنسا المستقلة 1947 كان نتيجة القرار الوزاري لسبتمبر 1947؛ دخل حيز التنفيذ الإلزامي كان ابتداء من 1 جانفي 1948 بالنسبة للشركات الوطنية أو التي للدولة مصلحة فيها؛ مع عدم فصله بين المحاسبة العامة والتحليلية.

ثاني مخطط محاسبي لفرنسا (PCG57) صدر بقرار وزاري في 11 ماي 1957 و من أهم الإضافات التي جاء بها كانت في المحاسبة التحليلية؛ إما المحاسبة العامة فقد عدلت بشكل بسيط و لم يطرح هذا المخطط للمؤسسات العمومية.

ثالث مخطط محاسبي لفرنسا صودق عليه بالقرار الوزاري ل 27 افريل 1982؛ وتم تحديثه بالقرار الوزاري ل 9 ديسمبر 1986 كان إجباريا على كل المؤسسات الصناعية والتجارية بتاريخ 1 جانفي 1984. و في سنة 1999 تم إصدار مخطط جديد وفقا للائحة CRC 99-03 بتاريخ 29 افريل 1999 المتعلقة بإعادة صياغة المخطط المحاسبي العام هذا التاريخ يعتبر النقطة الحقيقية لكل الاصلاحات اللاحقة رغم ذلك لقي هذا الإصلاح انتقادات كون اللاحقة CRC 99-03 لم تحقق تغيرات ذات أهمية على مضمون المخطط من ناحية القانون المحاسبي لكن فقط تم تضمين القوانين الصادرة عن CNC لسنة 1986 بالتالي ال PCG ومنذ هذا التاريخ أصبح على شكل قانون يتضمن عناوين وفصول وفروع . في نفس الوقت لم يعالج جوانب متعلقة بالتوحيد والمحاسبة التحليلية فالقواعد الخاصة بالتوحيد جمعت في لائحة CRC 99-02 المتعلقة بالحسابات الموحدة وفيما يخص المحاسبة التحليلية فإنها وببساطة حذفت نهائيا من قانون المحاسبة الفرنسي.

آخر أهم تحديثات ال pCG كانت سنة 2010 من خلال لوائح ال ANC المتعلقة بالمواضيع التالية :

- اللائحة رقم 02-2010 المعدلة لتعليمية ال CRC رقم 03-99 (PCG)؛

- اللائحة رقم 03-2010 المعدلة لتعليمية ال CRC رقم 02-99 (الحسابات الموحدة للشركات؛

- اللائحة رقم 04-2010 المعدلة لتعليمية ال CRC رقم 01-91 (المؤسسات البنكية و الائتمانية؛

- اللائحة رقم 05-2010 المعدلة لتعليمية ال CRC رقم 07-99 للمؤسسات البنكية والائتمانية؛

- اللائحة رقم 06-2010 المعدلة لتعليمية ال CRC رقم 04-2002 لمؤسسات الاستثمار؛

- اللائحة CRC رقم 05-2002 المعدلة لتعليمية 07-2010 لمؤسسات الاستثمار.

2.4. المرجعية الدولية للمحاسبة في فرنسا:

في 16 جويلية 2003 ال CRC اعتمد كل المعايير المحاسبية الدولية IAS و باستثناء المعيارين الحسابيين الدوليين رقم 39 و 32 ؛ بهذا أعطى مصداقية قانونية للاتحاد الأوروبي حيث كانت أولى معايير التقارير المالية الدولية IFRS معايير تعالج التطبيق الأولي للمرجعية الدولية المعتمدة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB في 19 جوان 2003 ؛ و التي تتضمن الوحدات التي تعد أول مرة القوائم المالية وفقا ل IFRS .

الاختلافات الأساسية التي يجب على المسيرين الإحاطة بها قبل اتخاذ أي قرار، تطرح على مدخلين، مدخل إستراتيجي ومدخل وظيفي ؛ إلا أن اغلب الاختلافات الأساسية هي إستراتيجية و وظيفية في نفس الوقت.

الجدول الموالي بين مداخل الاختلاف بين القواعد الفرنسية ومعايير المحاسبة الدولية IFRS

مثال:	يؤثر في:	
رقم الأعمال، الربح قبل الفائدة والضريبة، اربح قبل الفائدة، انخفاض	العناصر الأساسية في الهيكل	الملئخ الاستراتيجي Approche Stratégique
القيمة والاهتلاك ...	المالي وقياس الكفاءة	
زيادة الضغط على إدارة المؤسسة الشفافية الكبيرة للمعلومات المالية في	العلاقة مع السوق	
IFRS تقود إلى تحليل أكثر نقدا ودقة		
تسيير المليونية، إستراتيجية النمو أو الاندماج والتملك ؛ التسيير العام للمجمعات	القرارات الإستراتيجية	
وضع لغة محاسبية مشتركة .		

تعديل المخطط المحاسبي للمجموعة، النظم المحاسبية لكل مؤسسات المجموعة		مدخل وظيفي Approche Opérationnelle
تحليل النظم الأخرى، تصحيح تدفقات المعلومات المحاسبية	نظم المعلومات	
من أجل قيادة مشروع التحول نحو ال IFRS وتحقيق وانجاز مختلف مراحل المشروع من يث توظيف و تكوين الأفراد.	الموارد البشرية	

3.4. القوائم المالية:

يجب على الشركات الفرنسية إعداد القوائم التالية: الميزانية العمومية، قائمة الدخل، ملاحظات أو توضيحات حول القوائم المالية، تقرير الإدارة وتقرير المراجع.

حيث يتم مراجعة فقط القوائم المالية للشركات ذات المسؤولية المحدودة ذات حجم معين، كذلك الشركات الكبيرة يجب عليها توفير معلومات تنفي احتمال وجود إفلاس بالإضافة إلى التقرير الاجتماعي وكلاهما يعتبر خاص بفرنسا. تلزم بإعدادها حيث نجد أغلب الشركات الفرنسية تقوم بنشرها CNCC - كما أنه لا يوجد إلزام باعداد قائمة التغيير في التدفقات النقدية فقط، كما أن القانون التجاري يسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة باعداد القوائم المالية مبسطة. ومن أجل إعطاء صورة عادلة فإن القوائم المالية يجب أن تعبر بصدق وشرعية عن حالة الشركة. وتكمن خصائص إعداد التقارير المالية الفرنسية في أن الإفصاح يتطلب عدة نقاط توضيحية تتمثل في :

* توضيح قواعد القياس المتبعة. * المعالجة المحاسبية للعمليات التي تتم بالعملة الأجنبية.

* قائمة التغيير في الأصول الثابتة والاستهلاكات. * تفاصيل المؤونات. * تفاصيل إعادة التقييم إن وجد.

* تأخر تحصيل أو تسديد الديون المستحقة. * قائمة الشركات التابعة وحملات الأسهم.

* مبالغ المعاشات والمنح الحكومية. * معدل العمال الدائمين حسب الصنف بالإضافة إلى تحليلات معدلات الدوران حسب النشاط وحسب التوزيع الجغرافي.

أما الشركات المدرجة في السوق المالي يجب أن تعد تقارير نصف سنوية بداية من سنة 2003، بالإضافة إلى نتائج النشاطات البيئية ومعلومات أخرى تكون ضمن: * المياه والمواد الأولية واستهلاك الطاقة.

أما بالنسبة للتقارير الاجتماعية فهو مطلوب بالنسبة للشركات التي يفوق عدد عمالها 300 عامل، هذا التقرير يصف ويتضمن ويحلل مشاكل التدريب، العلاقات الصناعية وشروط الصحية، مستويات الأجور ومنح أخرى للعمال. هذا تقرير مطلوب بالنسبة للشركات الفردية فقط وليس للمجمع.

4.4. القياس المحاسبي:

تتبع الشركات الفرنسية المدرجة بإعداد قوائمها الموحدة، كما أن الشركات أخرى غير مدرجة تتبع هذه المعايير كذلك. ومع ذلك فإنه يجب على كل الشركات الفرنسية أن تتبع القواعد الثابتة في المخطط العام على مستوى الشركات الفردية، أي الفروع وذلك عند حساب الربح الضريبي وتوزيع الأرباح.

- الأصول الثابتة: يتم إهلاكها حسب شروط الضريبة، في الحالات العادية وفق طريقة القسط الثابت أو المتناقص.

- المخزون: يتم تقييمه بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، ذلك باستعمال طريقة الدخل أولا الصادر أولا FIFO أو الطريقة المتوسطة المرجح.

- تكاليف البحث والتطوير: تعالج كمصروف حسب إنفاقها لكن يمكن رسمتها تحت شروط معينة، وفي هذه الحالة يجب إهلاكها خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات.

الأصول المستأجرة لا ترسم ولا تعتبر الإيجار المدفوع كمصروف.

- المعاشات منح التقاعد: يتم اعتبارها مصروف عند استحقاقها، والتعهدات المستقبلية يتم الاعتراف بالتزامات.

-الاحتياطات القانونية: يتم تكوينها بحساب 5% من الدخل لكل سنة حتى تصل الاحتياطات 10% من رأس المال القانوني.

-الضرائب المؤجلة: يتم حسابها باستعمال طريقة الالتزام اي المسؤولية القانونية ويتم خصمها عندما يمكن تقدير انعكاس فروقات التوقيت بصفة يمكن الاعتماد عليها.

طريقة الشراء هي الطريقة المعتمدة عند توحيد الأعمال أما طريقة الملكية فتكون ضمن شروط.

-شهره المحل: ويتم الاستفادها في الدخل ولا يوجد فترة قصوى محددة، كما سبق ذكره العمليات التي تتم بعملة أجنبية يتم معالجتها وفقا لIFRS .

5.4. معوقات اعتماد فرنسا للمرجعية الدولية:

في دراسة أوروبية تبين أن فرنسا هي البلد الأكثر مقاومة لاعتماد المرجعية الدولية ؛ لا سباب ترجع إلى الاختلافات في المعالجات المحاسبية مردها إلى خصائص النظام المحاسبي الفرنسي؛ و إلى أسباب ثقافية كان لها التأثير الأهم في مقاومة التغيير الخارجي، أهمها:

✓ **القيود المحاسبية والضريبية:** أشارت مديرية الضرائب انه إذا استمرت المقاربة بمفهوم الحياد الضريبي، فإن الأولوية ستكون للمواضيع التالية: الأموال الخاصة، التحيين، إعادة فهم النتائج و الضريبة المؤجلة؛ و بالتالي ثلاثة مفاهيم أساسية موجودة في المرجعية الدولية هي أساس الصعوبة على المخطط الضريبي.

إن تنفيذ هذه الأسس هو الاحتمال الأساسي لعدم استقرار قراءة التسجيلات المحاسبية، واللا أمان القانوني، المحاسبي و الضريبي؛ لأن العلاقة قوية بين المحاسبة والضرائب، يعني هذا أنه لا وجود لتقارب كلي نحو IFRS وبالنظر إلى درجة التعقيد والتأثير المالي على القوائم المالية كان للمعايير (IAS 32, IAS 39) اللذان يرتبطان بالأدوات المالية، الأثر الأكبر، وهذا ما يفسر الرفض الفرنسي لاعتمادها بشكل كلي.

✓ **القيود القانونية:** بعد تحليل المعايير المختلفة من طرف مجموعة العمل بالنظر إلى استعمالها في إنشاء الحسابات؛ هذا التحليل قد المجموعة إلى تحديد واقعين أساسيين؛ أولهما الارتباط القوي بين القانون معايير IASB ثانيهما اعتماد تقنيات مختلفة، من حيث معالجة المفاهيم؛ نتج عن هذا، أن الإطار التصوري أساسا يختلف عن الأسس المحاسبية الفرنسية، وبعيد جدا عن النظرة القانونية أي أولوية الحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني، كذلك الإهمال و التعريف بطرق مختلفة، في عديد الحالات بالنسبة للمبادئ المحاسبية وموضوعاتها.

✓ **قيود دينية:** تبين أن للدين تأثير بالغ الأهمية على ثقافة المؤسسة، وبذلك تأثير بالغ على التوحيد المحاسبي في العالم ككل، فالدين يحمل قواعد ترسخ في الثقافة ؛ حيث أن فرنسا ترسخ فيها تبني الصرامة ، هذا التقليد الديني الذي ترسخ في الذهنيات والتقاليد، مستمد أساسا من الديانة الكاثوليكية أكثر من كونه مستمدا من القولين الموضوعية من طرف الهيئات؛ فمن حيث كون الديانة الكاثوليكية تركز على ظاهر الأمور في العبادات، نجد أن فرنسا أيضا تركز على الظاهر القانوني للمعاملات وللمعقود لكننا لا نجد فرنسا وحدها تعتقد الديانة الكاثوليكية في أوروبا الجنوبية

✓ **القيود الاجتماعية:** فإن فرنسا شهدت تغيرات في تلك الفترة التاريخية، نتج عنها قوانين جديدة لا تزال إلى حد اليوم سارية المفعول في نظام القضاء الفرنسي؛ ففرنسا مفتونة بهذه الأحداث، وترغب دائما الاستمرار في العيش في الماضي وترفض أي تغيير؛ كذلك فإن التحفظ هو شيء أساسي في التنظيم الاجتماعي الفرنسي، والحكومة دائما تواجه أي تغيير يمكن أن يمس بمواطنيها من الخارج، بالسلطة والتقييد.

✓ **القيود السياسية والهيئات:** إن فرنسا وبالجملة مقارنة مع باقي الدول الأوروبية، يتم تكوين أغلب الميسرين في معاهد الدولة، أما الدول الانجلوسكسونية تكون الخبرة عند الخواص ضرورية؛ هذه الخلفية قد تفسر البيروقراطية التي وقفت في وجه التغيير، هذا أيضا قد يفسر لماذا وعبر التاريخ المحاسبة الفرنسية كانت قائمة على النظام الضريبي.

5. الفرق بين النظام المحاسبي الفرنسي والمقاربة الانجلوساكسونية :

1.5. **الطريقة الإيطالية :** تتكون هذه الطريقة مجموعة من المستندات التي تستخدم كأساس للقيود في الدفاتر المحاسبية. نظرية القيد المزدوج. وهذه الدفاتر تتكون من دفترين أساسيين هما: دفتر اليومية العامة ودفتر الأستاذ العام وهو يستخرج منه موازين المراجعة بالجاميع والأرصدة، والذي يستخدم في إعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي.

✓ ويمكن تخليص مراحل العمل المحاسبي في الطريقة الإيطالية بما يلي:

✓ 1- تحليل المستندات فيها المدينة والدائنة ثم اثباتها بدفتر اليومية العامة حسب تسلسلها التاريخي.

✓ 2- ترحيل أطراف المعاملات من دفتر اليومية العامة إلى الحسابات الخاصة بدفتر الأستاذ العام لتحديد مراكز الحسابات.

✓ 3- استخراج موازين المراجعة بالجاميع والأرصدة من دفتر الأستاذ العام

✓ 4- إعداد الحسابات الختامية وقوائم المركز المالي من ميزان المراجعة.

2.5. **الطريقة الفرنسية:** تختلف الطريقة الفرنسية عن الطريقة الإيطالية في نوع وعدد الدفاتر المستخدمة، وليس في

الغرض النهائي منها أو طريقة القيد، فكلا من الطريقتين الهدف النهائي منهما هو تسجيل كافة المعاملات الشركة بشكل منظم من استخراج الحسابات الختامية وقوائم المركز المالي. الطريقة الفرنسية يطلق عليها الطريق المركزية أو طريقة اليوميات المساعدة، لأنها تستبدل دفتر اليومية العام، المستخدم في الطريقة الإيطالية، بعدد الدفاتر اليومية المساعدة بالإضافة إلى دفتر اليومية مركزي، وعدد الدفاتر المساعدة، يتوقف على حجم النشاط ومدى تكرار العمليات فهناك دفاتر النقدية ودفتر يومية المبيعات الآجلة ودفتر يومية أوراق القبض، وهكذا والعمليات التي لا تتكرر ليس لها دفاتر مساعدة يتم قيدها بدفتر اليومية العامة المركزي أولا بأول.

ويمكن تلخيص الطريقة الفرنسية في ما يلي:

تستخدم عدة دفاتر يومية مساعدة لقيود العمليات في نهاية كل فترة معينة يتم ترحيل مجاميع كل دفتر بقيد مركزي واحد إلى دفتر اليومية العامة،

يتم ترحيل مفردات اليوميات المساعدة أولا بأول إلى دفاتر الأستاذ المساعدة.

3.5. الطريقة الإنجليزية: ترحل أطراف القيود المركزية بدفتر اليومية المركزية أو العامة إلى الحسابات الإجمالية المختصة بدفتر الأستاذ العام.

الطريقة الإنجليزية تشبه الطريقة الفرنسية في كثير من الدفاتر ولكنها تختلف معها في ما يلي:

- لا يوجد دفتر يومية في الطريقة الإنجليزية أي الدفاتر المساعدة هي دفاتر الاصلية.

تستخدم الطريقة الإنجليزية دفتر العمليات الأخرى، ويسجل به كافة العمليات التي لا تضرب بدفاتر الاخرى.

في نهاية كل فترة معينة يتم تسجيل أطراف المجاميع بصفحات اليومية المتعددة إلى دفتر الأستاذ الآن، ويتم ترحيل القيود اليومية بدفاتر أولاً بأول، إلى دفتر الأستاذ المساعدة.

- يتم الاستغناء عن حسابات النقدية والبنك والمصروفات الثرية بدفتر الأستاذ العام، حيث يتم عمل دفتر يومية وأي دفتر أستاذ في نفس الوقت لهذه الحسابات. وفيما عاد هذه الاختلافات فإن الطريقة الإنجليزية تشبه الطريقة الفرنسية في أنواع الدفاتر وطريقة استخدامها.

أما الطريقة الأمريكية تتميز الطريقة بأنها تستخدم دفتر واحد لليومية، والآخر للأستاذ، وهذا هو الاختلاف الوحيد

وعليه يمكن تلخيص الفروقات بين الطريقة الفرنسية والانجلوساكسونية ففي الطريقة الفرنسية معالجة المدخلات و

المخرجات كلها مقنونة أي خاضعة للقانون،. وفي الطريقة الإنجليزية فقط المخرجات هي التي تخضع لمعايير صارمة أما

المدخلات والمعالجة فهي حرة، وبذلك فهي تخضع للأعراف والتقاليد المحاسبية،

أما مبدأ المحاسبة الفرنسية هو التكلفة التاريخية وبذلك يقيس الموجودات بدقة أقل، من تلك المعتمدة في الطريقة الإنجليزية طبقاً لمبدأ القيمة العادلة.

فيما يخص هيكل النظام المحاسبي يتميز النظام الفرنسي بدفاتر مساعدة اي بمجموعتين مستنديه ودفترية وهذا انعكاس للخضوع للقانون في الطريقة الفرنسية.

تستعمل الطريقة الفرنسية تسجيل القيد مع أرقام الدليل المحاسبي إلزامياً، على العكس هذا الاختياري في الأخرى.

يغلب الطابع الإنجليزي على المعايير الدولية التي هي بعيدة عن الفكر المحاسبي الفرنسي.

تعتمد طريقه الإنجليزية على ما يسمى المبادئ المعتمدة عموماً، وهذه أهم نقطة ضعف في الطريقة الإنجليزية فكيف يلائم

PCG الأرقام مع الكلمة عموماً. أما المحاسبة الفرنسية فهي تعتمد على بنود المبنية في المخطط المحاسبي عام

قطاع المحاسبي الفرنسي هو محمي في فرنسا وذلك راجع لمركزية فرنسا. أما في العالم الأنجلوساكسوني فالقطاع بيد مكاتب الخبراء العالمية.

الخلاصة :

اتضح لنا من خلال هذا البحث أن مهنة المحاسبة في فرنسا صغيرة إلى حد ما، وتفتقد إلى التقنية مقارنة بما هو موجود في

الدول الأنجلوساكسونية وكذلك سوق الأوراق المالية تعد صغيرة وأغلب الأموال تأتي من البنوك أو الدولة، فلهذا

فالتقليد المحاسبي في فرنسا يعطي الأولوية في إصدار المعلومات المحاسبية التي تخدم الدائنين والسلطات الضريبية.

بالإضافة إلى أن التجربة الفرنسية في اعتماد المرجعية الدولية هي من التجارب الرائدة خاصة في فرنسا والدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي وهذا الأخير الذي كان قوة ضغط ساعدت الدول الفرنسية في اعتماد المرجعية الدولية يتناسب والواقع بيئة أعمالها الخاصة.

ومن هنا يمكن الإجابة عن الأسئلة المطروحة سابقا نتائج التالية:

أثر تاريخ المحاسبة والتنظيم المحاسبي المعمول به في فرنسا على تجربتها في اعتماد المرجعية الدولية سواء بالسلب أو بالإيجاب واعتماد المرجعية الدولية في فرنسا كان ضمن إطار تكتل اقتصادي عالمي، امدها بالدعم في مختلف المجالات وكان بمثابة إجبار من جهة أخرى.

IFRC كما واجهها عوائق ثقافية متعلقة بالممارسة المحاسبية تأثيرا بالغ الأهمية على عملية الاعتماد المرجعية الدولية

البحث السادس: النظام المحاسبي الأمريكي

مقدمة:

يصادف الدارس للمحاسبة اختلافًا وتنوعًا في الممارسات المحاسبية بين دول العالم، حيث تسعى كل دولة إلى تبني نظام محاسبي يتلاءم مع احتياجاتها وظروفها البيئية، من هنا برزت الحاجة لدراسة النظم المحاسبية في ظل جهود التقليل من الاختلافات ومحاوله التوحيد والتنسيق المحاسبي الدولي عن طريق إيجاد معايير مشتركة تحكم التطبيق العملي . وعند القراءة الأولية لأهم تصنيفات النظم المحاسبية نجد نماذج محاسبية رائدة تبنتها عدة دول مثل النموذج الأمريكي الذي يقود المدخل الأنجلوسكسوني وتعد الولايات المتحدة الأمريكية رائدة التيار الأنجلوسكسوني الذي يتكفل القطاع الخاص فيه بمهمة التنظيم المحاسبي عن طريق الشركات الكبرى والمجمعات المهنية وأرباب العمل، ولكن مع اشتداد حدة المنافسة في السوق المالي وبين الشركات متعددة الجنسيات، بدأ يتسع مجال تدخل الدولة في عملية التنظيم المحاسبي لذلك سنحاول في هذا البحث تسليط الضوء على النموذج الأمريكي الذي " انتشر في العديد من دول العالم، تحت اسم "المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموماً US-GAAP" .

1. المحاسبة في أمريكا:

1.1. معايير المحاسبة الأمريكية:

الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي تشكلت فيها هيئات محاسبية تقوم بتنظيم مهنة المحاسبة وإعداد معايير محاسبية، فقد قامت هذه الهيئات بتطوير ما يعرف بالمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً US.GAAP وهي المعايير المحاسبية المعمول بها في التقرير المالي في الولايات المتحدة منذ بداية القرن الماضي وإلى غاية اليوم وتعتبر من بين المعايير الأقدم تاريخياً بين مختلف المعايير الوطنية .

2.1. تطور التنظيم المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية:

إن أهمية المحاسبة جعلت الدول تهتم بتطوير معاييرها من خلال المنظمات المهنية المكلفة خصيصاً بهذا العمل، فقد تعاقبت هيئتان أساسيتان لتطوير المعايير في الولايات المتحدة الأمريكية الأولى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الذي بادر إلى تطوير معايير المحاسبة منذ عام 1939 ومن بعده مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) منذ عام 1973، ولعل دراسة تاريخ هذه الهيئات يساهم بشكل كبير في فهم جيد لمعايير المحاسبة الأمريكية.

2. مراحل تطور النظرية المحاسبية في أمريكا:

1.2- مرحلة مساهمات الإدارة (قبل سنة 1933)

ظهرت مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وتشكلت أول هيئة محاسبية هي الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين American Association of Public Accountant التسمية الأولى للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، التي أنشئت في 1887 ، وكان يتمثل دورها الأساسي في تنظيم عمل شركات المحاسبة، وقد صادقت ولاية نيويورك على أول قانون في عام 1896 ، لتحديد المؤهلات المطلوبة للمحاسب القانوني المعتمد، وهذا ما اعتبر بداية لمهنة المحاسبة المعتمدة في الولايات المتحدة.

ساهم انتشار شركات المساهمة بعد سنة 1900 كشكل جديد للملكية بفاعلية في توسيع نشاط الشركات ونمو حجمها، ومن ثمة تنامي دور الإدارة في التأثير على صياغة المبادئ المحاسبية، وقد كان للاعتماد على مبادرة الإدارة في إيجاد الحلول لبعض المشاكل العارضة النتائج التالية:

- إفصاح الإدارة عن قائمة الميزانية فقط وعدم نشر قائمة الدخل بحجة أن نشرها يضر بالمصالح التنافسية للمؤسسة
 - التركيز على تحديد الدخل الخاضع للضريبة بما يؤدي إلى التخفيض من ضريبة الدخل.
 - تجنب معالجة المشاكل المعقدة و إيجاد حلول للمشاكل المحاسبية التي تعيق عمل المؤسسات فقط.
- نشأ عن هذا الوضع جوا من عدم الرضا، فكثر المطالبات بضرورة تحسين القوائم المالية كما كثر النداءات بضرورة حماية المحاسبين من ضغوط الإدارة، و حماية مصالح المستثمرين والمساهمين من خلال إيجاد مبادئ محاسبية مقبولة تعتمد من طرف المحاسبين، وهكذا بدأ يتبلور اتجاه جديد محوره تزايد اهتمام المجتمع الاستثماري والسياسي بتطوير المحاسبة وأدوات التقرير المالي و كانت أول محاولة علمية متكاملة لبناء نظرية للمحاسبة سنة 1922 ، على أساسها تحددت جميع الفروض المحاسبية التي مازالت حتى اليوم مقبولة في النموذج المحاسبي المعاصر

2.2. مرحلة تطور المبادئ المحاسبية (1933-1973)

سابقا، المبادئ المحاسبية حددتها بشكل كبير الكتابات الأكاديمية والممارسات الصناعية العامة؛ وأول محاولة جادة لإنشاء مبادئ ذات طابع رسمي بدأت عام 1930، وذلك أساسا نتيجة لانهيار سوق الأسهم عام 1929 ، وتصور واسع النطاق بأن غياب متطلبات إعداد تقارير مالية موحدة وصارمة ساهمت في تفشي المضاربات في سوق الأوراق المالية في العقد السابق والتي بلغت ذروتها مع ذلك الانهيار وعلى إثر هذه الأزمة التي أصابت النظام الرأسمالي العالمي، عمدت كثير من المؤسسات - خوفا من الإفلاس - إلى تقديم قوائم مالية مغايرة للواقع عن طريق اختيار إجراءات محاسبية تظهر المؤسسة على غير حقيقتها (رفع قيمة الأصول وزيادة الأرباح صوريا)، وهذا ما يؤدي إلى الإضرار بمصالح المقرضين والمساهمين، وقد كان لذلك الوضع النتائج التالية:

- مطالبة الدولة بوضع مبادئ للمحاسبة، حيث صدر قانون الإستثمارات في سنة 1933 الذي يطالب بتسجيل الأوراق المالية الجديدة المعروضة للبيع تحت إشراف لجنة حكومية، كما تم إنشاء لجنة الأوراق المالية والبورصة (SEC) سنة 1934) والتي أوكلت لها مهمة تحديد الإجراءات المحاسبية ومضمون الإفصاح المحاسبي للشركات التي تتعامل في البورصة، كما أعلنت SEC سنة 1938 أنها ستتولى مباشرة إصدار معايير للمحاسبة في حال عجز المهنة عن ذلك .
- تزايد دور المنظمات المهنية المحاسبية الصغيرة التي أصبحت تتحد مع بعضها لتشكيل منظمات قوية تلعب دورا في توجيه العمل المحاسبي

و من أهم جهود هذه الجمعيات والمنظمات في هذه المرحلة نذكر تلك المبذولة من طرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) حيث قام هذا الأخير بتكوين لجنة بهدف إقرار مبادئ محاسبية مقبولة عموما، عن طريق جرد المبادئ المحاسبية السائدة، و يمثل بيان هذه اللجنة الصادر سنة 1934 أول وثيقة لهذا الغرض، كما أطلق عليها مصطلح "مبادئ محاسبية مقبولة" (Accepted Accounting principles AAP) وفي سنة 1936 اعتمد المعهد لأول مرة مصطلح "المبادئ المحاسبية المقبولة عموما" (GAAP) و في سنة 1938 أنشأ لجنة خاصة هي

لجنة الإجراءات المحاسبية (Committee on Accounting Procedure, CAP) للعمل مع سوق نيويورك للأوراق المالية من أجل تحقيق هدف تطوير معايير لإجراءات المحاسبة وتضييق مجالات الاختلاف في التقارير المالية من خلال إعداد نشرات محاسبية عرفت باسم نشرات البحوث المحاسبية (Accounting Research Bulletin ARB) لكن هذه النشرات لم تنص على ممارسات أو مبادئ محاسبية إجبارية ولكن حصلت على سلطتها من القبول العام فقط. بالإضافة إلى ذلك، موارد اللجنة المحدودة وعدم وجود جهود بحثية جادة لدعم إصداراتها أدى إلى انهاء عملها في أواخر الخمسينات ففي سنة 1959 كوّن AICPA مجلس مبادئ المحاسبة، Accounting Principles Board, (APB) ليحل محل CAP على إثر فشلها في تطوير مجموعة مبادئ محاسبية تلقى قبولاً عاماً وفق رؤية نظرية متكاملة وكانت أهداف APB الرئيسية هي:

✓ تحسين الكتابة في المبادئ المحاسبية

✓ تحديد الممارسات المناسبة

✓ تضييق مجالات الاختلاف والتناقض في الممارسة العملية

و من ثم مجموعة الدراسة لإنشاء مبادئ المحاسبة

(Study Group on Establishment of Accounting Principles) والمعروفة باسم لجنة

Wheat Committee درست تنظيم APB وطريقة عمله وحددت التغييرات اللازمة لتحقيق أفضل النتائج

ودراسة الكيفية التي يجب بها تطوير المبادئ المحاسبية، وقد قدمت هذه اللجنة توصياتها إلى AICPA عام 1972 ،

وقام هذا الأخير باعتماد التوصيات في مجموعها، وتنفيذها بحلول عام 1973 منهيًا عمل APB، وتم بعد ذلك إنشاء

مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB).

3.2. مرحلة إنشاء المعايير المحاسبية (1973 الى الوقت الحاضر)

تبنى AICPA توصيات لجنة Wheat؛ وأصبح FASB هو الهيئة الرسمية المكلفة بإصدار معايير المحاسبة، حيث

جعل عملية تطوير المعايير عملية ذات طابع سياسي واجتماعي، واعتبر أن إصدار المعايير هو نتاج لتصرف سياسي أكثر

من كونه استنتاج منطقي، وذلك بعد حملات الانتقادات المكثفة ضد تحيز وخضوع APB لضغوط مكاتب التدقيق

المسيطرة في الولايات المتحدة الأمريكية. نجد المهمة الموكلة إليه تضم جانبين هما تكوين الإطار المفاهيمي لنظرية المحاسبة،

وإصدار معايير التطبيق العملي، أي أن الاهتمام تحول من تحديد المبادئ المحاسبية إلى تحديد الأهداف والمفاهيم

والمعايير، فقد استطاع بناء إطار مفاهيمي شكل قاعدة هامة لتطوير نظرية المحاسبة، حيث عرف الإطار المفاهيمي

للمحاسبة على أنه " نظام متكامل ينطوي على تحديد أهداف القوائم والتقارير المالية باعتبارها نقطة البداية، ويوفر

المفاهيم التي تساعد على تحديد خصائص المعلومات المحاسبية التي تستجيب لهذه الأهداف ".

3. الهيئات المحاسبية الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية

هناك ثلاث هيئات محاسبية رئيسة تؤثر في تطوير معايير المحاسبة الأمريكية وهي:

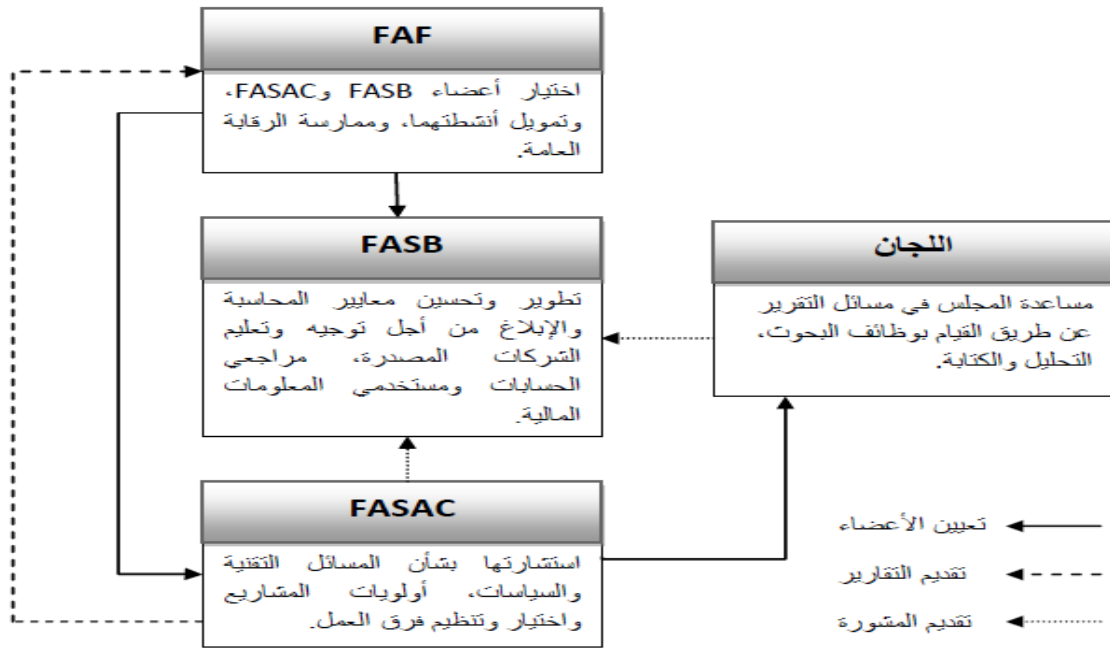
1.3. مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)

يتألف من ثلاثة منظمات:

✓ مؤسسة المحاسبة المالية (Financial Accounting Foundation, FAF)

✓ مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board, FASB)

✓ المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Advisory Council, FASAC)



على الرغم من وجود هذه المؤسسات فالهيئة الرئيسية والأهم هي FASB، حيث أنشئ هذا الأخير سنة 1973، يمثل الكيان الرئيسي المسؤول عن إصدار المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية ويعتمد في إصدار المعايير على قاعدتين أساسيتين:

✓ يجب أن تكون معايير المحاسبة المالية استجابة لاحتياجات ووجهات نظر المجتمع الاقتصادي بأكمله، وليس فقط لمهنة المحاسبة.

✓ ينبغي أن يعمل على مرأى من الجمهور حيث يعطي الأشخاص المهتمين فرصة لإبداء آرائهم يتكون المجلس من سبعة أعضاء، 4 من الأعضاء يمثلون مهنة المحاسبة والتدقيق، ويجب أن يكونوا من المحاسبين القانونيين مزاوي المهنة في حين أن 3 الباقين يتم اختيارهم من ذوي التأهيل العلمي والعملية في مجال المحاسبة والتقرير المالي. أي عضو يتم تعيينه في FASB يجب أن ينهي كل علاقاته أو صلاته بالتنظيمات الأخرى حتى يتجنب وجود تعارض له في المصالح. بالإضافة لعدد كبير من الموظفين والمساعدين، حيث يمثل هؤلاء الموظفون أكثر من 60

مهنياء، من المهتمين بالمستثمرين، المستخدمين الآخرين والمصلحة العامة في مسائل المحاسبة وإعداد التقارير، ولديهم الخبرة في مجال الاستثمار، المحاسبة، التمويل، الأعمال التجارية وتعليم المحاسبة والبحوث.

✓ تتمثل مهمة FASB الأساسية في إعداد:

✓ - معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards, FAS، التفسيرات

✓ (Interpretations) ومواقف الموظفين Staff Positions

✓ - الاطار المفاهيمي الذي يتمثل في " مفاهيم المحاسبة المالية"

✓ - النشرات التقنية (Technical Bulletins)

✓ - بيانات لجنة القضايا الناشئة

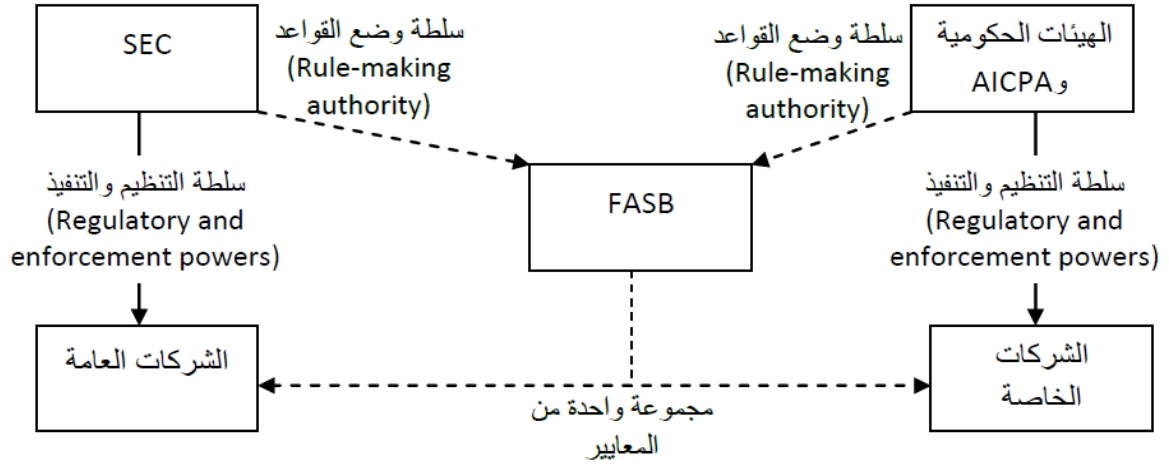
✓ هذه الاصدارات ما عدا الاطار المفاهيمي هي جزء من معايير المحاسبة الأمريكية (US. GAAP) فمنذ إنشائه نشر المجلس العديد منها، أهمها هي معايير المحاسبة المالية وتفسيرات FASB، وتستخدم هذه الأخيرة لتوضيح أو تفصيل القوائم الموجودة أو إصدارات الهيئات السابقة.

2.3. المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)

المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (American Institute of Certified Public accountants) و هو منظمة مهنية للمحاسبين القانونيين الممارسين للمهنة قام بدور القيادة في تطوير المبادئ المحاسبية والقواعد، حيث نظم مهنة المحاسبة أكثر من أي منظمة أخرى، وطور ودعم الممارسات المحاسبية. عندما حل FASB محل APB ، أنشأ AICPA اللجنة التنفيذية لمعايير المحاسبية باعتبارها اللجنة المصرح لها بالتحدث عنه في مجال المحاسبة والتقرير المالي يقوم بالتوصية على بعض النقاط المحاسبية غير المعالجة من طرف FASB و يطور معايير التدقيق .

3.3. هيئة الأوراق المالية و البورصة (SEC)

أنشأت الحكومة الفدرالية هيئة الأوراق المالية والبورصة (Securities and Exchange commission) للمساعدة في تطوير وتوحيد المعلومات المالية المقدمة إلى المساهمين هي وكالة فدرالية تدير قانون بورصة الأوراق المالية و الشركات التي تصدر أوراقا مالية للجمهور أو مدرجة في البورصة مطالبة بتقديم القوائم المالية المدققة إليها، بالإضافة إلى ذلك تملك صلاحيات واسعة لتحديد الممارسات المحاسبية والمعايير التي تستخدم من قبل الشركات التي تقع ضمن اختصاصها صلاحية إصدار التعليمات الخاصة بالتقارير والمعايير المحاسبية والقواعد الملزمة الواجب تطبيقها بواسطة الشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في الأسواق المالية، وإذا وجدت أن هناك تناقضا في المحاسبة أو الإفصاح فيما يتعلق بشكل أو مضمون القوائم المالية، فإنها ترسل " رسالة عجز " للشركة، ويجب تسوية الوضعية بسرعة، وإذا بقي الخلاف قائما، قد تقوم بإصدار "أمر توقيف" الذي يمنع الشركة المدرجة من إصدار أو تداول الأوراق المالية في البورصات.



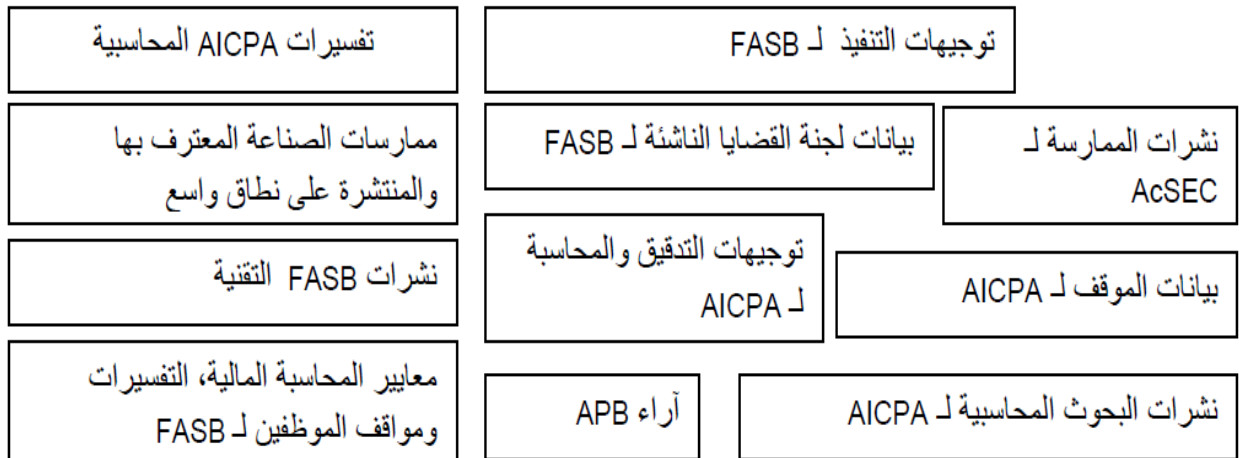
4. ماهية معايير المحاسبة الأمريكية:

1.4. تعريف المعايير المحاسبية الأمريكية:

معايير المحاسبة الأمريكية هي ما اصطلح عليها في بداية ظهورها US. GAAP أي "المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً" وهي مصطلح محاسبي تقني يتضمن الاتفاقيات، القواعد والإجراءات اللازمة لتحديد الممارسات المحاسبية المقبولة في وقت معين. ولا يشمل فقط الخطوط العريضة للاستخدام العام، ولكن أيضاً ممارسات وإجراءات مفصلة. هذه الاتفاقيات والقواعد والإجراءات تمثل معيار من خلالها يتم قياس التقارير المالية. تهتم هذه المبادئ المحاسبية بقياس النشاط الاقتصادي، والوقت الذي تحدث فيه هذه القياسات وتسجيلها، الإفصاحات المحيطة بهذا النشاط وكذلك إعداد وعرض المعلومات الاقتصادية الملخصة في شكل قوائم مالية.

2.4. مكونات المعايير المحاسبية الأمريكية

المكونات الرئيسية للمعايير المحاسبية التي تصدرها الهيئات التي تمت مناقشتها في وقت سابق من هذا الفصل تشمل بصفة عامة معايير FASB، تفسيراته ومواقف الموظفين؛ آراء APB، نشرات بحوث AICPA وغيرها وهي تتكون من مزيج من أكثر من 2000 وثيقة أعدت على مدى العقود السابقة. حيث يوضح الشكل الموالي الوثائق التي تشكل معايير المحاسبة الأمريكية :



يمكن تصنيف مختلف هذه المكونات في إصدارات هيئتين أساسيتين هما FASB وAICPA

✓ إصدارات FASB: -المعايير، التفسيرات ومواقف الموظفين،-النشرات التقنية، وبيانات لجنة القضايا الناشئة

✓ إصدارات AICPA: توجيهات التدقيق و المحاسبة، بيانات الموقف، نشرات الممارسة، نشرات البحوث

المحاسبية.

3.4. دورة إعداد معايير و مفاهيم المحاسبة المالية

عملية إعداد المعايير والمفاهيم يجب أن تحترم إجراءات محددة بدقة يتم إتباعها واستيفائها قبل إصدار FASB لأي

معياري أو مفهوم للمحاسبة المالية والتي يمكن تلخيصها كالتالي حيث تخص خطوات إعداد معيار المحاسبة المالية:

✓ تحديد مجال أو مشروع معين وإدراجه في خطة المجلس.

✓ تشكيل مجموعة عمل من الخبراء في مختلف القطاعات لتحديد المشاكل والقضايا والبدائل المرتبطة بهذا المجال أو

المشروع.

✓ تقوم الأجهزة الفنية في FASB بالبحث والتحليل اللازم لإعداد مسودة المعيار.

✓ إعداد مذكرة مناقشة التي تلخص التساؤلات والنقاشات على الموضوع وإصدارها.

✓ عقد جلسة استماع عامة التي تهدف إلى الاستماع إلى الملاحظات،الاقتراحات وردود أفعال الجمهور العام،

وذلك عادة بعد 60 يوما من إصدار مذكرة المناقشة.

✓ يقوم FASB بتحليل وتقييم استجابات الجمهور العام.

✓ يأخذ المجلس بعين الاعتبار القضايا المطروحة وإعداد مسودة عرض .

✓ يستمر عرض المسودة للتعليق العام لمدة 30 يوما على الأقل وبعدها يقوم المجلس بتقييم كل الآراء التي تلقاها.

✓ تتولى لجنة دراسة مسودة العرض في ضوء التعليقات التي وردت عليها وإعادة تقييمها وتعديلها إذا اقتضى الأمر

ذلك.

✓ يقوم المجلس مجتمعاً بدراسة مسودة العرض المعدلة بصورة نهائية ويتم التصويت على إصدار بيان المعيار مرور

معياري جديد من معايير FASB يتطلب تأييد أربعة من أعضاء المجلس السبعة، وتصبح بذلك من معايير

المحاسبة الأمريكية وملزمة من الناحية العملية.



4.4. خصائص معايير المحاسبة الأمريكية

- تحتوي المعايير الأمريكية على كم هائل من توجيهات التطبيق
- الوضوح في التطبيق و الحد من المخاطر
- قابلية المقارنة للشركات في نفس الصناعة بإتباع نفس القاعدة والتقليل من الخلط والحاجة إلى تطبيق الحكم المهني في مجالات المحاسبة وإعداد التقارير.

5.4. تدوين معايير المحاسبة الأمريكية:

يعتبر التدوين بمثابة المخطط المحاسبي الذي يضم كل المعايير المحاسبية الموثوقة، وقد عكف FASB على وضعه على مدى بضعة سنوات حتى أكمله سنة 2009، ليصبح المصدر الرسمي والوحيد للمعايير الأمريكية، لتطبيقها على الكيانات الخاصة والعامة غير الحكومية. فالتدوين يسعى إلى تبسيط تطبيق المعايير المحاسبية من خلال توحيد جميع التوجيهات في وثيقة واحدة وإعادة كتابتها باستخدام هيكل تنظيمي متسق. يهدف التدوين الى:

- ✓ تبسيط وصول المستخدم عن طري تدوين جميع المعايير المحاسبية الموثوقة في مكان واحد
- ✓ ضمان أن المحتوى المدون يمثل بدقة للمعايير المحاسبية الموثوقة اعتبارا من 1 جويلية 2009

- ✓ إنشاء نظام بحوث التدوين الذي يتم تحديثه بحسب النتائج المحققة من نشاط تطوير المعايير.
- بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يساهم التدوين في:
- ✓ تقليل حجم الوقت والجهد المطلوب لحل قضية البحوث المحاسبية
- ✓ التخفيف من مخاطر عدم التوافق من خلال تحسين قابلية الاستخدام للمعايير
- ✓ توفير معلومات دقيقة مع تحديثات في الوقت الحالي عندما يتم إصدار تحديثات معايير المحاسبة
- ✓ مساعدة FASB في الجهود البحثية والتقارب.

6.4. هيكّل معايير المحاسبة بعد التدوين

- يتم تقسيم محتوى التدوين إلى مواضيع، مواضيع فرعية، أقسام وفقرات
- ✓ **المواضيع topics**: تمثل مجموعات من التوجيهات المرتبطة، تتمحور المواضيع في أربعة مجالات رئيسية هي على النحو التالي:
 - العرض Presentation**: وهي المواضيع المتعلقة فقط بمسائل العرض، ولا تعالج مسائل الاعتراف، القياس والاستبعاد أمثلة من هذه المواضيع هي قائمة الدخل، الميزانية وعائد السهم
 - حسابات القوائم المالية Financial Statement Accounts**: ينظم التدوين المواضيع كما تنظم القوائم المالية كالتالي الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، الإيرادات والنفقات. هذه المواضيع تشمل، على سبيل المثال، حساب الذمم، الاعتراف بالإيرادات والمخزون
 - الصفقات Broad Transactions**: وهذه المواضيع تتعلق بعدة حسابات من القوائم المالية وعادة ما تكون موجهة للصفقات. هذه المواضيع تشمل، على سبيل المثال، دمج الأعمال، المشتقات والصفقات غير النقدية.
 - الصناعات (Industries)**: تتعلق هذه المواضيع بالمحاسبة الخاصة بصناعة أو نشاط معين. تشمل على سبيل المثال، شركات الطيران، برامج الحاسوب والعقارات وتمثل الحصة الأكبر من المعايير
 - ✓ **المواضيع الفرعية (Subtopics)**: تمثل مجموعات فرعية من موضوع ما ويتم تحديدها عادة عن طريق النوع أو النطاق. على سبيل المثال، عقود الإيجار التشغيلية وعقود الإيجار المالية هما موضوعان فرعيان منفصلين لموضوع عقود الإيجار، ويميزهما نوع الإيجار. كل موضوع يحتوي على موضوع فرعي عام الذي يمثل عموماً التوجيه الموسع للموضوع، ويتضمن التوجيهات التي تنطبق على جميع المواضيع الفرعية الأخرى. كل موضوع فرعي إضافي يمثل التوجيهات الإضافية أو الخاصة التي لم ترد في الموضوع الفرعي العام
 - ✓ **الأقسام Sections**: تدل على طبيعة المحتوى في الموضوع الفرعي، على سبيل المثال، الاعتراف، القياس والإفصاح. تنظيم الأقسام لكل المواضيع الفرعية هو نفسه، ويتم تجزئة الأقسام إلى أقسام فرعية، فقرات، وفقرات فرعية، تبعا للمحتوى الخاص من كل قسم وقد طور FASB نظام ترتيب مختلط خصيصا للتدوين. حيث يكون هيكل نظام الترتيب كالتالي: XXX-YY-ZZ-PP، XXX=موضوع، YY=موضوع فرعي، ZZ=قسم، PP=فقرة.

5. التقارب بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الأمريكية:

1.5. مفهوم التقارب الدولي للمعايير المحاسبية:

التقارب الدولي للمعايير المحاسبية يصف الجهود المبذولة للحد من الاختلافات الرئيسية بين المعايير الدولية ومعايير المحاسبة الوطنية لإعداد تقارير مالية عالية الجودة، والهدف هو الوصول إلى مجموعة مشتركة من المعايير المحاسبية عالية الجودة لتعزيز الانسجام، قابلية المقارنة وكفاءة القوائم المالية. عبارة التقارب الدولي لمعايير المحاسبة تشير إلى كل من الهدف والمسار المتخذ للوصول إليه ، حيث أن الهدف النهائي من التقارب هو مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية الدولية عالية الجودة يمكن استخدامها من قبل الشركات في جميع أنحاء العالم في التقارير المالية المحلية وعابرة الحدود، أما المسار نحو هذا الهدف هو الجهود التعاونية من قبل الهيئات المحاسبية من أجل التقريب بين المعايير المحاسبية وإلغاء الاختلافات بينهما. فهناك طلب للتقارب الدولي، مدفوع برغبة المستثمرين في معلومات مالية عالية الجودة، وقابلة للمقارنة دولياً التي يمكن أن تكون مفيدة لاتخاذ القرارات في أسواق رأس المال العالمية المتنامية.

2.5. خصائص التقارب المحاسبي:

التقارب الدولي للمعايير المحاسبية يشمل الخصائص التالية:

- ✓ التقارب يمثل تقدماً، واتجاهاً نحو التنمية المستقبلية، فهو يعزز التناسق ويجسد متطلبات دمج الاقتصاديات الدولية. لا تستطيع أي هيئة محاسبية أن تتجاهل اتجاه التقارب الدولي، لذلك يتطلب التقارب تضامراً وتحقيق أقصى الجهود.
- ✓ التقارب لا يعني التساوي والتماثل، فكلمة تقارب تعني التقريب بين شيئين مختلفين. حيث في البلدان المختلفة في العالم، المعاملات الاقتصادية المتماثلة يجب أن تستخدم نفس المنهج المحاسبي. فالدول تختلف في البيئات الاقتصادية، النظم القانونية، الفلسفات الثقافية، الهياكل التنظيمية، مستخدمي المعلومات المحاسبية وتكوين المحاسبين، فمن دون الأخذ بعين الاعتبار لبعض القيود مثل الخصائص الوطنية، حالة تطور المحاسبة والتدقيق أو المميزات البيئية، لن يتم تحقيق تقارب حقيقي .
- ✓ التقارب هو عملية . فنظراً للخصائص الوطنية المختلفة، دول العالم بحاجة باستمرار وبنشاط إلى التعاون، دراسة الأوضاع ومعالجة القضايا الجديدة وابتكار آليات جديدة لإنشاء بنية تلي متطلبات مثل الكفاءة الدولية، الإنصاف، السيادة وتطوير التنوع العالمي.

3.5. أهمية التقارب الدولي للمعايير المحاسبية:

- التقارب ليس هدفاً في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحقيق هدف، وهو في غاية الأهمية. تم قبول عملية التقارب كعامل رئيسي لتنفيذ مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية في جميع أنحاء العالم، فهناك العديد من الهيئات والمنظمات المطورة للمعايير حالياً تشارك بنشاط في عملية التقارب بين المعايير المحاسبية. هناك بعض المبررات وراء ذلك، حيث:
- ✓ يساعد التقارب على ضمان إمكانية المقارنة بين القوائم المالية
 - ✓ سيسمح للشركات بالاستفادة من انخفاض التكلفة نتيجة لكون قوائمها المالية تصبح أكثر سهولة للفهم.

✓ مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية يمكنها ضمان خفض الحواجز أمام حرية حركة المحاسبين في الشركات عبر مختلف البلدان.

4.5. أهمية التقارب بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية:

سيتم التطرق إلى مواضيع التقارب ذات الأهمية التي ركز عليها المجلسين ومواضيع أخرى تعتبر أقل أهمية خلال المشروع . وقبل التطرق إلى هذه المواضيع يجب أولاً توضيح الخطة التي يمر بها المشروع حتى انتهائه ويتضمن المراحل الرئيسية التالية :

✓ إصدار أوراق مناقشة أو ما يسمى بالمداولات

✓ إصدار مسودات العرض

✓ فترة التعليق العام

✓ اجتماعات المائدة المستديرة (وتسمى بإعادة المداولات) بحيث تجري هذه الاجتماعات لتسهيل المناقشة

وتبادل وجهات النظر. يشارك فيها عدد محدود من المشاركين، مقارنة مع العدد الكبير من المشاركين في جلسة

علنية في المداولات. وتجرى هذه الاجتماعات على اثر فترة التعليق من أجل إجراء تعديلات على مسودة

العرض الصادرة.

✓ إصدار المعيار النهائي.

5.5. المواضيع الأساسية:

تتمثل أساساً في المشاريع التي حددها المجلسين على أنها ذات أولوية عالية وتم التركيز عليها أكثر خلال مشروع التقارب وهي الأدوات المالية، الاعتراف بالإيراد، عقود الإيجار.

✓ الأدوات المالية: يعمل كل من IASB و FASB على مشاريع منفصلة في جدول أعمال كل منها لتحسين

وتبسيط المحاسبة عن الأدوات المالية من أجل تحقيق مزيد من قابلية المقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير

الأمريكية. في مجال المحاسبة عن الأدوات المالية. تم تقسيم هذا المشروع إلى ثلاث مواضيع: تصنيف وقياس

الأدوات المالية، تدهور القيمة ومحاسبة التحوط. وفي الجزء المتعلق بتصنيف و القياس بالنسبة للأصول المالية

من أصدر IASB المعيار IFRS 9 الأصول المالية عام 2009 وفي عام 2010 بالنسبة للخصوم المالية

فبالنسبة للأصول المالية يهدف هذا المعيار إلى تبسيط المحاسبة عن الأدوات المالية عن طريق الحد من عدد فئات

الأصول المالية وتكوين منهج يقوم على مبادئ لتصنيفها، حيث قام بتبسيط نموذج تصنيفها وقياسها إلى فئتين

(التكلفة المهلكة) والقيمة العادلة ، مع نموذج واحد لتدهور القيمة. حسب هذا المعيار، يطلب من الكيانات

تصنيف الأصول المالية حسب تكلفتها أو بالقيمة العادلة على أساس

أ) نموذج أعمال الكيان في إدارة الأصول المالية

ب) خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل.

بإصدار هذا المعيار تم الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع IASB لاستبدال كامل لIAS39 الأدوات المالية

الاعتراف والإفصاح. وفي فيفري 2012 وافق المجلسان على العمل معا في محاولة لإلغاء الاختلافات المتبقية في نماذج

التصنيف والقياس في إطار المعايير التي تعتمدها، أما فيما يخص تدهور القيمة يواصل المجلسان معالجة الانتقادات الرئيسية حول نموذج الخسارة في تدهور القيمة التي طرحت على اثر الأزمة المالية. في نوفمبر 2009، أصدر IASB مسودة العرض الادوات المالية ED/2009/12. أما محاسبة التحوط فيختلف المجلسان كثيرا في نطاق المشاريع الأصلية حول محاسبة التحوط، بسبب هذا الإختلاف قرر المجلسين مبدئيا العمل كل على حدى فقد إقترح IASB تعديلات أساسية لمحاسبة التحوط لربطها مع إدارة المخاطر وجعل محاسبة التحوط متاحة أكثر لشركات (المؤسسات غير مالية) بينما إتبع FASB منهجا أكثر تركيزا لتعامل مع قضايا الممارسة الضيقة حول متطلبات محاسبة التحوط الخاصة به.

✓ **الإعتراف بالإيرادات:** الإختلاف بالإعتراف بالإيرادات هي مشكلة متكررة في المحاسبة وقد مضت فترة زمنية معتبرة منذ أن بدأ IASB و FASB يعملان معا من أجل تقديم نموذج موحد للإعتراف بالإيرادات، حيث أن قواعد الإعتراف بالإيرادات مختلفة تماما وفق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الأمريكية.

✓ **عقود الإيجار:** الهدف من هذا المشروع هو تحسين التقارير المالية عن طريق تسجيل جميع الأصول والخصوم الناشئة في عقود الإيجار في قائمة الميزانية.

✓ **عقود التأمين:** عقود التأمين هو مشروع جاري بالنسبة ل IASB منذ تأسيسه سنة 2001 وهو مشروع مهم لأن معايير المحاسبة الدولية حاليا تفتقر الى المتطلبات المحاسبية الخاصة بعقود التأمين.

✓ **التجميع:** في ماي 2011 أصدر IASB IFRS10 و 11 و 12 و IAS27 و 28 لتعديل التوجيهات الموجودة حول التجميع، الإتفاقيات المشتركة والإفصاحات المرتبطة بها.

✓ **عرض القوائم المالية:** هدف هذا المشروع هو إنشاء معيار يوجه تنظيم وعرض المعلومات في القوائم المالية وذلك بهدف تحسين فائدة المعلومات المعروضة فهو مشروع مشترك بين IASB و FASB بحيث عملا معا لوضع معيار مشترك من شأنه تحسين طريقة تنظيم المعلومات وعرضها في القوائم المالية.

✓ **إندماج الأعمال:** التوجيهات المحاسبية في المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الأمريكية فيما يخص إندماج الأعمال أصبحت متقاربة إلى حد كبير ومع ذلك هناك إختلافات في بعض العناصر. بالإضافة إلى ذلك، تعريف القيمة العادلة وفقا للمعايير الدولية يختلف عن المعايير الأمريكية مما يؤدي إلى إختلافات ف القيمة العادلة للأصول المعينة والخصوم المفترضة في إندماج الأعمال.

الخاتمة:

من خلال ما توصلنا إليه في هذا البحث نجد أن المعايير المحاسبية الأمريكية تطورت أساسا بعد أزمة مالية بالممارسات المحاسبية وكذلك بمساهمات العديد من الهيئات، في دولة تتميز من دون شك بقوتها الاقتصادية وبضخامة أسواقها المالية التي تضم كبريات الشركات في العالم والتي لها أيضا تاريخ وخبرة كبيرة في مجال المحاسبة، ولا يخفى أنه في الوقت الحالي برزت المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الأمريكية كأهم مجموعتين على الاطلاق على مستوى التقرير المالي الدولي، فظهرت ضرورة للتقارب من أجل إلغاء الاختلافات الموجودة بينهما.

البحث السابع : النظام المحاسبي السعودي

مقدمة:

يعتبر النظام المحاسبي السعودي كغيره من الأنظمة المحاسبية دولية يتأثر بالبيئة المحيطة به، وهو أحسن مثال قد يثبت استحالة نظرية التوافق المحاسبي الدولي وانتقاله من محلي إلا عالمي الذي يؤدي بنا إلى معلومات مغلوبة حين ترجمتها لوجود معايير تختلف جوهريا عن بقية الأنظمة المحاسبة الدولية كـ **معييار الزكاة**.
إشكالية البحث : ماذا يميز النظام المحاسبي السعودي عن باقي الأنظمة الأخرى ؟ وإلى أي مدى يمكن أن يحقق توافقا محاسبي على الصعيد العالمي بالنظر إلى المتغيرات المحاسبية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والسياسية ؟. وهل يمكن إعتبار هذا النظام كافي لإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة ؟

1. المعايير المحاسبية السعودية

1.1. نشأة المعايير المحاسبية السعودية

صدرت معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية في جمادى الثانية عام 1424 هـ الموافق أغسطس 2003 م عن هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتكونت من ثلاثة عشر معيارا تطبق على مستوى (SOCPA دول الخليج العربي، ثم قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بمجهود كبير في إعداد معايير محاسبة سعودية حتى وصلت وتزايدت إلى 30 معيارا بصدر معيار محاسبة عقود الإنشاء والخدمات في 30 محرم 1431 هـ - 2010 م، كما أن هناك مشروعان لمعياران جديدان هما المحاسبة عن عمليات تجميع المنشآت، مسؤولية المراجع تجاه الغش عند مراجعة القوائم المالية ، ولكن مع تزايد حجم النشاط الاقتصادي على مستوى المملكة العربية السعودية وتزايد حجم الشركات المساهمة وعددها وكذلك وجود الشركات متعددة الجنسية أصبح هناك حاجة إلى تحقيق توافق مع معايير المحاسبة الدولية لتوحيد لغة التقارير المالية حتى يسهل فهم المعلومات المنشورة عن مختلف الشركات. على الرغم من أن هيئة المحاسبة والمراجعة لدول المجلس التعاون لدول الخليج توصي بالرجوع إلى معايير المحاسبة الدولية في حالة عدم وجود معيار صادر عن الهيئة لمعالجة عملية معينة وكذلك تنتهج معايير المحاسبة السعودية نفس النهج في حالة عدم وجود معيار يعالج أحداث اقتصادية معينة.

2.1. التحول إلى معايير المحاسبة ومعايير المراجعة:

سبق أن اعتمد مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في عام 1433 هـ 2012 م خطة للتحول إلى معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، والتي يستدعي تنفيذها تبني منهجية مناسبة لدراسة لمعايير الدولية والنظر في مراحل التطبيق ومدى الحاجة لإجراء أي تعديلات لازمة عليها أو على الأنظمة والتعليمات الحالية ليتم تطبيق تلك المعايير بطريقة صحيحة. وقد جاء اعتماد الخطة وفقا لتوصية لجنة توجيهية شكلها المجلس لهذا الغرض تكونت من كل من أمين عام الهيئة ورئيسي لجنتي معايير المحاسبة ومعايير المراجعة ونائيهما، وممثل لوزارة المالية، وهيئة السوق المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي، والتي بنت بدورها توصياتها في هذا الشأن على نتائج الدراسات والتوصيات التي قامت بها كل من لجنتي معايير المحاسبة ومعايير المراجعة في الهيئة.

وقد تم تنفيذ الخطة على أربع مراحل تتضمن كل مرحلة مجموعة من المعايير المترابطة بغرض دراستها ومناقشتها مع ذوي الاهتمام ومن ثم اعتمادها وفقاً للإجراءات التنفيذية المعتمدة في خطة التحول لاعتماد كل معيار دولي.

متى سيتم تطبيق المعايير الدولية في المملكة؟

وفقاً لقرار مجلس الإدارة فإن تطبيق المعايير الدولية المعتمدة من الهيئة بنسختها IFRS سيكون اعتباراً من بداية عام 2018م وذلك على المنشآت المدرجة في السوق المالية. أما بالنسبة للمنشآت الأخرى، فإن مع السماح لتلك المنشآت الأخرى بالتطبيق اعتباراً من بداية عام 2018 م

3.1. المقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير السعودية:

أن عدد معايير المحاسبة الدولية 32 معيار، 9 معايير دولية لإعداد التقارير المالية، في حين أن معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين هي 20 معياراً، هناك معياران لا يوجد ما يقابلها في مسمى المعايير الدولية وهي معيار 6 المصرفيات الإدارية التسويقية، معيار 9 المحاسبة عن الاستثمار في الأوراق المالية وهناك مشروعان لمعياري جديدان معيار المحاسبة عن عمليات تجميع المنشآت، ومشروع معيار مسؤولية المراجع تجاه الغش عند مراجعة قوائم مالية وهذا يوضح أن هناك أحداث مالية واقتصادية لم ترد لها معالجات في معايير المحاسبة السعودية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

رغم التطور الواضح لجهود الهيئة في إصدار معايير المحاسبة هناك ضرورة لتحقيق التوافق بين معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية ومعايير المحاسبة الدولية لتوحيد لغة التقارير المالية للشركات التي تعمل على مستوى المملكة، وهذا ما سوف يحاول الباحث القيام به من خلال ورقة العمل هذه عن طريق دراسة كل معيار دولي والمعالجات التي يطرحها للأحداث المالية وكيفية توافقه مع معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية.

2. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين:

1.2. التعريف بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

هي هيئة سعودية مهنية تأسست سنة 1992 وهي مكونة من أعضاء مهنيين يصل عددهم إلى ما يقارب 18000 عضو تقوم من خلال المعارف والمهارات المتوفرة لديها بزيادة مهنة المحاسبة والمراجعة والإشراف عليها بالمملكة العربية السعودية، تعمل الهيئة على مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة، وضع القواعد اللازمة لامتحان الحصول على شهادة الزمالة على أن يشمل ذلك الجوانب المهنية والعملية والعلمية لمهنة المحاسبة والمراجعة وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية للتأكد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتقييد بأحكام هذا النظام ولوائحه... الخ

2.2. جهود هيئة المحاسبين القانونيين:

ساهمت الهيئة المعنية بمهنة المحاسبة والمراجعة ومراكز البحوث والجامعات المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة في شتى أنحاء العالم في تدعيم مقومات مهنة المحاسبة والمراجعة، أصدرت بعض الدول مجموعة من المفاهيم والمعايير والقواعد التي تنظم المهنة ووضعت التنظيم الداخلي الذي يضمن لها الالتزام بالمعايير والقواعد التي يتم إصدارها. وهي هيئة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتفاع بمستواها وبالتحديد مايلي:

- ✓ مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة .
- ✓ مراجعة وتطوير واعتماد معايير المراجعة.
- ✓ وضع القواعد اللازمة لامتحان الحصول على شهادة الزمالة.
- ✓ تنظيم برنامج التعليم المستمر
- ✓ وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية للتأكد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق المعايير المهنية والتقيد بأحكام نظام المحاسبين و لوائحه.
- ✓ إعداد البحوث والدراسات الخاصة بالمحاسبة والمراجعة وما يتصل بهما .
- ✓ إصدار الدوريات والكتب والنشرات في موضوعات المحاسبة والمراجعة.
- ✓ المشاركة في الندوات واللجان المحلية والدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

3.2. الأعمال التي تقوم الهيئة بانجازها:

- ✓ إصدار وتطوير معايير محاسبة تحدد الطرق المناسبة لقياس و عرض وإيضاح عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي ونتائج الأعمال.
- ✓ إصدار و تطوير معايير مراجعة موضوعية محددة ومقبولة يلتزم بها المحاسبون القانونيون المرخص لهم بالعمل في المملكة العربية السعودية تكون بمثابة مقاييس لتقييم كفاءة المراجع ونوعية العمل الذي يقوم به .
- ✓ تطوير وتنفيذ برنامج مراقبة أداء المحاسبين القانونيين بغرض التأكد من التزامهم بالمعايير والتعليمات المهنية الصادرة عن الهيئة والجهات المختصة.
- ✓ إعداد قواعد سلوك وآداب المهنة تتضمن مبادئ تمثل القيم الأخلاقية وقواعد تبين الصفات السلوكية التي يتعين على العضو التحلي بها عند ممارسة أعماله وعند تعامله مع زملاء المهنة والعملاء وغيرهم.
- ✓ إعداد و تنظيم اختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وقد اشترط النظام لمن يقيد بسجل المحاسبين القانونيين أن يكون عضوا أساسيا بالهيئة بالإضافة إلى أعمال أخرى....

الخاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه في بحثنا نستنتج أن النظام المحاسبي السعودي له ما يميزه عن باقي الأنظمة في الدول العربية، فما يميز الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة، كما يكون للهيئة جمعية عمومية لها أمر الموافقة على النظام الداخلي للهيئة. ويعتبر كافي لإعطاء صورة صادقة عن وضعية القوائم المالية، ولكن ونظرا لخصوصيته من الجانب الديني واستناد إلى الشريعة الإسلامية فإنه يستحيل أن يحقق توافق محاسبيا على الصعيد العالمي المستقبلي الذي لا يعتبر عيبا في حد ذاته.

البحث الثامن: النظام المحاسبي المصري

مقدمة:

لقد شرعت مصر على غرار العديد من الدول في عملية إصلاح نظامها المحاسبي بداية من التسعينات بهدف تقريب الممارسة في مصر إلى الممارسة الدولية , و ذلك من خلال تبني معايير محاسبية جديدة تتماشى مع أعمال التوافق المحاسبي الدولية كلياً أو تكيف مع خصوصياتها .

فباشرت في سن العديد من القوانين المتعلقة بهذا المجال من ضمنها قانون النظام المحاسبي المالي الجديد , و بالإضافة إلى ذلك أصدرت مدونة الحسابات التي شرع في تطبيقها , مما يحتم على المعنيين بالمحاسبة في مصر مواكبة هذه التغيرات و فهمها خاصة الجوانب التقنية و ما تحمله من أبعاد .

1. وضع معايير محاسبية مصرية:

تم إعداد معايير المحاسبة في مصر بواسطة لجنة المعايير المهنية الدائمة بجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية استناداً إلى معايير المحاسبة الدولية ومع مراعاة القوانين والتشريعات المحلية. وتخصص اللجنة عدة جلسات إعداد ومناقشة آل معيار قبل عرضه على مجلس إدارة الجمعية لاعتماده والتوصية بعرضه على اللجنة الدائمة المشكلة بوزارة التجارة الخارجية لهذا الغرض . تشكل اللجنة الدائمة من عدد من آبار مزاوي المهنة وممثلي الجهات والهيئات ذات الصلة مثل هيئة سوق المال والجهاز المركزي للمحاسبات ووزارة المالية ونقابة التجاريين وعدد من أساتذة الجامعات. ولديها مقرر للتنسيق مع جمعية المحاسبين والمراجعين.

صدرت معايير المحاسبة المصرية لأول مرة عام 1997 بقرار من الاقتصاد والتجارة الداخلية حتى وصل عددها إلى 23 معيار محاسبي حتى يناير 2003. ينص معيار المحاسبة المصري رقم (1) على أن القوائم المالية لا يمكن وصفها بأنها ملتزمة بمعايير المحاسبة المصرية إلا إذا إلتزمت بكل معيار من معايير المحاسبة المصرية والدولية. صدرت معايير المحاسبة المصرية المحدثة بقرار من وزير الاستثمار رقم 243 لسنة 2006 ليبدأ العمل بها ابتداءً من 1 يناير 2007 .

2. معايير المحاسبة الدولية:

- ✓ أعدت معايير المحاسبة المصرية طبقاً للمعايير الدولية.
- ✓ - الموضوعات التي لم يتناولها معايير المحاسبة المصرية تخضع في معالجتها للمعايير الدولية.
- ✓ إدارة المنشأة مسئولة عن إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية من معالجات وإفصاح وعرض.
- عند قيام المنشأة باستخراج قوائم مالية من أجل التحليل والتقييم واتخاذ القرار ليس من الضروري الإلتزام في إعدادها بالمعالجات والإفصاح والعرض الوارد بالمعايير المحاسبية المصرية

3. أهم نقاط إختلاف معايير المحاسبة المصرية عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

✓ معيار المحاسبة رقم 1 عرض القوائم المالية:

- توزيع الأرباح على العاملين وأعضاء مجلس الإدارة لا يتم إدراجها كمصروفات ضمن قائمة الدخل بل تثبت كتوزيع للربح وذلك طبقاً لمتطلبات القانون رقم 159 لسنة 1981 ..
- الموضوعات التي لم يتناولها معايير المحاسبة المصرية تخضع في معالجتها للمعايير الدولية.

- إدارة المنشأة مسئولة عن إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية من معالجات وإفصاح وعرض.

✓ معيار المحاسبة رقم 10 الأصول الثابتة واهتلاكها:

- يتم استخدام التكلفة التاريخية في إثبات الأصول الثابتة ولا يتم استخدام إعادة التقييم للأصول إلا في حالات محددة عندما تسمح اللوائح والقوانين بذلك.

✓ معيار المحاسبة رقم 19 الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة:

- تم إلغاء تكوين مخصص عام للقروض والسلفيات خصماً من الأرباح والخسائر وتنص على تكوينها خصماً من حقوق الملكية. في حين أن تعليمات البنك المركزي المصري تنص بضرورة تكوين مثل هذا المخصص خصماً من حساب الأرباح والخسائر.

✓ معيار المحاسبة رقم 20 القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي:

تم إعداد هذا المعيار مختلفاً عن معيار المحاسبة الدولي رقم (17) وذلك لما احتواه القانون 95 لسنة 1995 والخاص بالتأجير التمويلي من معالجات محاسبية ملزمة تختلف تماماً عن المعالجات السائدة دولياً. حيث يحتفظ المؤجر في دفاتره بالأصل المستأجر ويقوم بإهلاكه. ويقوم المستأجر بتحميل حساب الأرباح والخسائر بقيمة المدفوعات عن عقود التأجير كمصرف تخص الفترة التي سددت فيها.

الخاتمة:

تضمن النظام المحاسبي المالي مجموعة من المبادئ المحاسبية التي يعتمد عليها المحاسب في تسجيل مختلف العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة ، و التي تفرض عليه القيام بعمليات التعديل و الجرد أي بما يعرف بأعمال نهاية الدورة، تهدف من خلالها المؤسسة إلى إظهار صورة حقيقية وواضحة عن الوضعية المالية لمؤسسة ، وتبدأ هذه الأخيرة بعملية الجرد المادي لعناصر الأصول و الخصوم ثم بعد ذلك تسوية كل من حسابات الميزانية و حسابات التسيير التي تساعد على إعداد ميزان المراجعة بعد الجرد ما يساهم في إعدادا لقوائم المالية خاصة جدول حسابات النتائج و الميزانية الختامية ، و أخيراً إقفال الحسابات.

البحث التاسع: النظام المالي المحاسبي الجزائري SCF

مقدمة:

إن انتشار الشركات المتعددة الجنسيات في العالم و زيادة نشاطاتها الدولية واتساع رقعة أعمالها أدى إلى ظهور مشاكل محاسبية عديدة عجزت محاسبة المؤسسة عن حلها وهذا ينطبق أيضا على المحاسبة في الجزائر وخصوصا المخطط المحاسبي الوطني الجزائري الذي تم إعداده في ظل مبادئ الاقتصاد الموجه فمنذ الثمانينات من القرن العشرين انتهجت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية في إطار التوجه إلى اقتصاد السوق الذي من معالمه تشجيع القطاع الخاص و جذب الاستثمار الأجنبي ، فضلا عن إفرازات العولمة التي تقتضي تغييرات جذرية في الميدان المحاسبي في إطار المعايير المحاسبية الدولية . في هذا السياق أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتلاءم مع الظرف الجديد ، و لا يستجيب لاحتياجات المستثمرين ، لذلك أصبح من الضروري تبني نظام محاسبي جديد يواكب تلك التطورات ، و قادر على تلبية مختلف احتياجات المستثمرين . في هذا المجال نطرح الإشكالية التالية:

ما هي دوافع الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي ، و ما هي مستجدات هذا النظام ؟

1. المخطط الوطني المحاسبي PCN:

1.1. لمحة عن المخطط الوطني المحاسبي

بعد الاستقلال، استعانت الجزائر بالمخطط المحاسبي الفرنسي لعام 1957 ، والذي بقي ساري المفعول حتى 1976 ، تاريخ تطبيق المخطط المحاسبي الوطني PCN بموجب أمر " 29 أفريل 1975 ، الذي يواكب ويتكيف مع الاقتصاد المخطط الذي تبنته الجزائر آنذاك . حيث أصبح يمثل المصدر الرئيسي للتشريع المحاسبي بالجزائر، التشريع الذي لم يعرف إلا بعض التغييرات منذ صدوره ، ثم ومع التغييرات التي حدثت في التسعينات بدأ التفكير الجدي في تبني نظام محاسبي يتقارب مع المعايير الدولية والذي أصبح ساري المفعول بديلة من سنة 2010.

2.1. الإطار القانوني للمخطط المحاسبي الوطني

صدر المخطط الوطني للمحاسبة في إطاره القانوني بالأمر رقم 35 75 المؤرخ في 29 أفريل 1975 ، والمتضمن لأحكام المخطط المحاسبي الوطني، ومرسوم متعلق بكيفية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة المؤرخ في 23 جوان 1975 وهذه النصوص لها الطابع التخطيطي.

3.1. مجال تطبيق المخطط الوطني المحاسبي:

يكون المخطط المحاسبي إلزاميا بالنسبة :

- ✓ المنظمات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي .
- ✓ شركات الاقتصاد المختلط .
- ✓ المؤسسات مهما كان شكلها والخاضعة لنظام الضريبة حسب الفائدة الحقيقية، كما يمكن أن يوسع المخطط الوطني للمحاسبة ليشمل مؤسسات أخرى غير مذكورة أعلاه.

4.1. الإطار التقني للمخطط المحاسبي:

✓ اصناف الحسابات:

- أ- حسابات الأصول : تشمل حسابات الأصول صنف 2 الاستثمارات 3 المخزونات و 4 الذمم حيث تتزايد من اليمين أي الجهة المدينة و تتناقص من الطرف لأيسر أي الجانب الدائن
- ب - حسابات الخصوم: تشمل الأصناف 1 الأموال الخاصة و 5 الديون حيث تتزايد من الدائن و تتناقص من المدين
- ج -صنف حسابات التسيير: تشمل الصنفين 6 التكاليف و 7 الإيرادات حيث رتبت حسب طبيعتها
- د -الصنف رقم 8 النتائج : لقد خصص المخطط المحاسبي الوطني لحسابات النتائج مجموعة الثامنة لاستخدامها في الحصول على نتائج جزئية قبل الحصول على نتيجة الدورة النهائية، حيث يتم حساب هذه النتائج من جدول يسمى جدول حسابات النتائج.

✓ الدفاتر المحاسبية والوثائق الشاملة :

- أ-الدفاتر المحاسبية: تعتمد المؤسسة في تسجيلها على عدة دفاتر تكون بمثابة صورة للمؤسسة اتجاه كافة الأطراف المتعاملين معها وهي : دفتر اليومية , دفتر الأستاذ , ميزان المراجعة.
- ب-الوثائق الشاملة : حسب المادة 25 من القرار المؤرخ في 23 جوان 1975 التي حددت الوثائق الإلزامية وهي الميزانية 2 . جدول حسابات النتائج الملحقات : 15 ملحق.

2. الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي:

1.2. واقع المؤسسة الجزائرية

- معظم المؤسسات الجزائرية كانت تعاني من العديد من المشاكل والتي نوجزها في ما يلي :
- ✓ ضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستعملة في المؤسسات الاقتصادية.
 - ✓ غياب الرؤية الإستراتيجية والتخطيط السليم في تحديد أهدافها.
 - ✓ غياب الرابط بين المحاسبة والجباية في أنظمتها المالية
 - ✓ أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة جدا وغير متنوعة
 - ✓ ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام فلا زالت أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد البشرية غير مهياة وغير مؤهلة لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية.
 - ✓ غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة.
 - ✓ صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية.

2.2. أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي:

- أ. اسباب متعلقة بالمحيط :
- ✓ انتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد اشتراكي إلى الاقتصاد السوق .
 - ✓ ضغوطات الهيئات الدولية - صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي و المنظمة العالمية للتجارة - قصد الالتزام بالمعايير الدولية .
 - ✓ عدم ملاءمة المخطط المحاسبي الوطني مع احتياجات الشركات الأجنبية القائمة بالجزائر .

- ✓ تبني المجتمع الدولي لمعايير المحاسبة الدولية ، و التي تتعلق بعدة موضوعات تمه المحاسبة الدولية بشكل عام ، و خاصة القياس و التقييم و العرض و الإفصاح .
- ✓ إفرزات العولمة التي تقتضي تغييرات جذرية في الميدان المحاسبي ، هذه التغييرات يجب أن تكون في مستوى التطورات الاقتصادية ، و في إطار المعايير المحاسبية الدولية ، و بالتالي ارتباط المحاسبة بالتوجه الاقتصادي الجديد.
- ب. نقائص في المخطط المحاسبي الوطني : و يمكن تلخيصها فيما يلي :
- ✓ يخضع المخطط المحاسبي الوطني لأهداف قانونية و محاسبية فقط ، لذلك لا تستجيب الميزانية المحاسبية لمتطلبات التحليل المالي .
- ✓ غياب المحاسبة التحليلية مما شكل صعوبات في تقييم بعض عناصر الأصول كالمنتجات .
- ✓ يعتمد ترتيب عناصر الميزانية على مبدأ درجة سيولة الأصول و درجة استحقاقه الخصوم ، و لا يأخذ بعين الاعتبار مبدأ السنوية .
- ✓ بعض عناصر الميزانية المحاسبية غير موضوعية مثل المصاريف الإعدادية فهي عبارة عن مصاريف و ليست موجودات مادية أو معنوية .
- ✓ تعتمد المحاسبة العامة على مبدأ التكلفة التاريخية فقط أي تقييم عناصر الأصول حسب كلفة شرائها، و ليس القيمة العادلة، لذلك فهي لا تعكس القيم الحقيقية للسوق .
- ✓ عدم معالجة العمليات المنجزة في إطار عقد الإيجار Leasing، حيث أن المخطط المحاسبي الوطني يشترط الملكية لذلك لا يؤخذ بعين الاعتبار في الميزانية.

3.2. مرحلة الانجاز النظام المحاسبي الجديد

- بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني و التي مولت من قبل البنك الدولي، هذه العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين و بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة و تحت إشراف وزارة المالية كانت الخيارات المتاحة هي :
- أ. الخيار الأول : الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني و تحديد الإصلاحات تماشياً مع تغييرات المحيط القانوني .
- ب. الخيار الثاني : و يتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB، أي سيكون لدينا نظامين محاسبين مختلفين يعطيان نظاماً مختلطاً و معقداً، و بالتالي يمكن له أن يكون مصدراً للتناقض و الاختلاف.
- ج. الخيار الثالث : هذا الخيار يتضمن انجازه نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله و وضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ و القواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية. إن هذا الخيار تم تبنيه من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 25 سبتمبر 2001 واختيار طبيعة المحاسبة المرجعية سواء المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS أو معايير مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية FASB من خلال USGAAP أو التوجهات الأوروبية.

3. الإطار العام لمشروع النظام المحاسبي المالي:

3.1. الإطار المفاهيمي وتنظيم المحاسبة

أ. تعريف النظام المحاسبي المالي :

عرف القانون 11/90 المؤرخ بـ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في المادة رقم 03 منه وسمي صلب هذا النص بالمحاسبة المالية. " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة و تصنيفها وتقييمها وتسجيلها ، وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية" .

نشير إلى أن هذا الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي المحاسبي مستمد من النظام الانجلوساكسوني ، ومدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي.

ب. مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

لقد حدد القانون السابق الذكر وفقا للمواد : 2 4 5 مجالات تطبيق هذا النظام بالنسبة لمجال تطبيق النظام المحاسبي المالي فإنه يشمل الفئات التالية:

- ✓ التعاونيات.
- ✓ الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- ✓ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- ✓ كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لذلك بموجب نص على عمليات متكررة.
- يستثنى من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، كما يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

ج. الفروض والمبادئ المحاسبية:

✓ **الفروض المحاسبية :** إن معرفة الفروض والمبادئ المحاسبية التي تعد على أساسها القوائم المالية مهمة جدا، فهي تسهل علينا قراءتها وكذلك كيفية إعدادها وما أننا على علم بالفروض والمبادئ المحاسبية فإننا سنكتفي بذكرها فقط دون تعريفها، فبالنسبة للفروض المحاسبية فتتمثل في :

- فرض استمرارية نشاط الوحدة المحاسبية
- فرض الاستحقاق القانوني.
- ✓ **المبادئ المحاسبية :** مبدأ وحدة القياس النقدي ، مبدأ تغليب الواقع العملي (الجوهر) على الظاهر القانوني ، مبدأ عدم المقاصة ، مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية، مبدأ الموضوعية، مبدأ التكلفة التاريخية ، مبدأ القيد المزدوج ، مبدأ الحيطة والحذر ، مبدأ ثبات الطرق المحاسبية ، مبدأ الأهمية النسبية ، مبدأ القيمة العادلة، مبدأ التكلفة التاريخية ، مبدأ استقلال الوحدة المحاسبية

3.2. قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي:

تتكون قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي من:

- ✓ مبادئ عامة: هي المبادئ الأساسية للتسجيل المحاسبي وقواعد قياس عناصر القوائم المالية.
- ✓ قواعد خاصة بالتقييم والتسجيل المحاسبي.

3.3. عرض القوائم المالية:

حسب ما حددته المادة 25 من قانون 11 / 07 أنه على كل وحدة اقتصادية تدخل في مجال تطبيق هذا القانون ملتزمة بإعداد قوائم مالية سنوية، وتتضمن القوائم المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية، ماعدا الوحدات الصغيرة جدا ما يلي :

- ✓ الميزانية
 - ✓ حساب النتيجة
 - ✓ جدول تدفقات الخزينة
 - ✓ جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة
 - ✓ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات مكملة للميزانية وحساب النتيجة
- هناك أربعة خصائص نوعية أساسية للمعلومة المالية هي :

- ✓ **الملائمة** : لها تأثير على متخذي القرار (تنبؤيه تأكيدية ذات أهمية نسبية)
- ✓ **المعلومات ذات المصدقية** : يجب أن تكون المعلومة المقدمة من خلال الكشوف المالية خالية من الأخطاء والغموض حيث يجب أننعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة
- ✓ **القابلية للمقارنة** : أن تسمح المعلومة المقدمة من خلال الكشوف المالية لإجراء مقارنات معتبرة بين الدورات المالية المتتالية وبين المؤسسات المختلفة.
- ✓ **قابلية الفهم** : هي إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية ويقصد بها سهولة فهم سهولة فهم المعلومة المقدمة من خلال الكشوف المالية.

4. مقارنة النظام المحاسبي المالي وصعوبات التطبيق

1.4. مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المخطط الوطني المحاسبي:

إن تبنى النظام المحاسبي المالي في إطار المعايير المحاسبية الدولية يشكل تغيرا جذريا مقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني ، سواء في الجانب التصوري أو على مستوى مدونة الحسابات ، و يمكن تلخيص أهم التغيرات فيما يلي :

- ✓ تبنى النظام المحاسبي المالي لمعايير المحاسبة الدولية .
- ✓ بالنسبة النظام المحاسبي المالي نجد تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني بينما في المخطط المحاسبي الوطني نجد تغليب الجانب القانوني و الإداري على الواقع الاقتصادي .
- ✓ يعتمد النظام المحاسبي المالي على القيمة العادلة في تقييم الأصول أي مراعاة سعر السوق ، وبالتالي ضرورة إعادة تقييم بعض أصول المؤسسة كل سنة.
- ✓ إضافة قوائم مالية جديدة تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة و تغير الأموال الخاصة ،بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة .

✓ تسجيل الموردون و الزبائن في الصنف الرابع (حسابات الغير) بينما في المخطط المحاسبي الوطني تسجل الزبائن في الصنف الرابع (الحقوق) و الموردین في الصنف الخامس (الديون) .

✓ يوجد عدة تغييرات على مستوى مدونة الحسابات حيث أصبحت هذه الأخيرة مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي.

من الأشياء الجديدة في النظام المالي ما يلي :

✓ جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة ، قائمتي سيولة الخزينة و تغير الأموال الخاصة.

✓ العقود طويلة الأجل: IAS11 ، لضرائب المؤجلة : IAS12.

✓ عقود الإيجار : IAS17، الحسابات المدجة و الحسابات المجمعة IAS27 .

ويمكن تلخيص أهم نقاط الاختلاف في الأصول:

أ. الأصول الثابتة المعنوية:

النظام المحاسبي المالي الجديد	المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975
تدخل شهرة المحل ضمن القيم المعنوية	تسجل شهرة المحل ضمن الأعباء
تسجل نفقات التطوير محاسبيا ضمن الأصول الثابتة	تعتبر كل نفقات البحث والتطوير كتكاليف
تسجل المصاريف التمهيدية كتكاليف	تسجل المصاريف التمهيدية محاسبيا في الاستثمارات، وقابلة للاهلاك حسب PCN
يمكن لمدة الاهلاك أن ترتفع حتى 20 سنة، وهذه القاعدة مطبقة على كافة الأصول الثابتة المعنوية	تحدد مدة الاهلاك ب 5 سنوات كحد أقصى، وهذه القاعدة مطبقة على المصاريف التمهيدية فقط
يجب اعادة النظر في مدة وطريقة الاهلاك على الأقل مرة واحدة في السنة	لم تتوقع النصوص الجزائية أي شيء فيما يخص اعادة النظر في مدة وطريقة الاهلاك

ب. الأصول الثابتة المادية:

المخطط المحاسبي الوطني لسنة <u>1975</u>	النظام المحاسبي المالي الجديد
يمكن للمؤسسات اجراء تسويات لقيمة الأصول الثابتة في اطر اعادة التقييم القانوني للأصول الثابتة المادية	عندما يتم اعادة تقييم أصل ثابت مادي، فان كل فئات الأصول الثابتة المادية التي تكون ضمن هذا الأصل يجب اعادة تقييمها
تتأثر مدة وطرق الاهتلاك غالبا بالاعتبارات الجبائية	تعتمد مدة وطرق الاهتلاك على العوامل الاقتصادية فقط
ان اعادة النظر دوريا في مدة وطرق الاهتلاك غير مفروضة	يجب اعادة النظر دوريا في مدة وطرق الاهتلاك

ج. المخزونات:

المخطط المحاسبي الوطني لسنة <u>1975</u>	النظام المحاسبي المالي الجديد
توجد <u>3</u> طرق لتقييم المخزونات :	لا يمكن تقييم المخزونات الا حسب
<u>FIFO</u> ، <u>LIFO</u> والتكلفة الوسطية	طريقة <u>FIFO</u> أو طريقة التكلفة
<u>المرجحة</u>	<u>الوسطية المرجحة</u>

د. عقود الإيجار:

النظام المحاسبي المالي الجديد	المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975
تقدم الأصول المملوكة كإيجار تمويلي من طرف المستأجر وتكون حسب طبيعتها	حسب المخطط المحاسبي فإنه لا يمكن لسلعة ما لأن تظهر في محاسبة التاجر إلا إذا كانت هذه السلعة ضمن ممتلكاته
تعتمد مدة وطرق الاهتلاك على العوامل الاقتصادية فقط	لا يوجد تسجيل محاسبي إذن لا يوجد عقد الإيجار التمويلي

2.3. مقارنة النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية:

- ✓ يتميز النظام المحاسبي المالي بمدونة للحسابات وقواعد سيرها، على العكس النظام المحاسبي الدولي؛
- ✓ النظام المحاسبي المالي يقوم بدراسة محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عكس النظام المحاسبي الدولي الذي هو بصدد إعداد إطار تصوري للمحاسبة بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ النظام المحاسبي المالي يصنف مسيري المؤسسة قبل المستثمرين، على العكس من النظام الدولي.
- ✓ لم يُفصل النظام المحاسبي المالي في آثار تغيرات أسعار الصرف حسب ما جاء به المعيار IAS21 .
- ✓ النظام المحاسبي المالي الجديد لا يخص بالدراسة قطاعات خاصة مثل البنوك والتأمينات.
- ✓ النظام المحاسبي المالي الجديد يعرف المؤسسة والوحدة النقدية التي لا نجدتها في المرجع المحاسبي الدولي.

3.3. صعوبات التطبيق:

- ✓ صممت المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية أساسا للتطبيق في المؤسسات الكبيرة التي تنشط في البورصة و الحاضرة في الأسواق المالية العالمية، بينما لا توجد سوق مالية فعالة في الجزائر و اغلب المؤسسات فيها صغيرة و متوسطة.
- ✓ تتطلب المعايير المحاسبية الدولية مستوى عالي من الإفصاح و الشفافية في نشر المعلومات بحيث أن أي معلومة ضرورية لاتخاذ قرار استثمار يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية بينما غالبية المؤسسات الجزائرية عملت طويلا في إطار يتميز بسرية و محدودية المعلومات.
- ✓ صعوبة تغيير العادات المحاسبية المرتبطة بالمخطط الوطني المحاسبي فمدة تطبيقه قد قاربت الأربعة عقود.
- ✓ قدم نظام المعلومات في المؤسسات الجزائرية فهو لا يصلح مع المعطيات الجديدة.
- ✓ عدم التوافق بين قواعد النظام المحاسبي الجديد و النظام الجبائي القائم في العديد من النقاط.
- ✓ عدم استعداد المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام لضيق الفترة بين صدور القانون و إجبارية تطبيقه و مع قلة المؤطرين لم تستطع كل المؤسسات لحد الساعة تكوين كل محاسبها.

- ✓ عدم قدرة بعض المؤسسات على دفع تكاليف التكوين .
- ✓ النظام المحاسبي المالي جاء بشيء جديد و هو القيمة العادلة إلا أن غياب أسواق حقيقية لإعادة التقييم سيؤثر سلبا على هذا المبدأ.
- ✓ عدم إدراك جل المحاسبين للرياضيات المالية و التي يعتمد عليها لتحسين القيم المستقبلية.
- ✓ صعوبة استخراج معدل الفائدة الضمني في عقود الإيجار التمويلي.
- ✓ انعدم المراجع حيث أن صعوبة فهم القانون تحتم وجود مرجعية لتفسيره.

الخاتمة:

- عند قيام الجزائر بأعمال الإصلاح تبنت فكرة معايير المحاسبة الدولية من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد، والذي يستجيب لمتطلبات مختلف المتعاملين من مستثمرين ومقترضين وغيرهم، حيث يشكل هذا النظام تغيرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي . IFRS / IAS
- ✓ حيث أن هذا النظام الجديد يتناول المبادئ والقواعد المحاسبية التي أتت بها معايير المحاسبة الدولية خاصة تلك المتعلقة بالقوائم المالية والمبادئ المحاسبية.
 - ✓ إن النظام المحاسبي الجديد أملتة عدة متغيرات منها ما تعلق بالتحويلات المالية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع مطلع التسعينات، وأخرى متعلقة بالمحيط الدولي والعمولة الاقتصادية، مما يسمح بإعطاء دفع جديد للمؤسسات الوطنية لتقدم وضعيتها المالية بكل شفافية، والتكيف مع المعطيات الجديدة، وتقييم وضعها بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى، وإظهار بوضوح قدرتها التنافسية.

الخاتمة العامة:

من خلال الدروس النظري والتطبيقات التي كانت عبارة عن بحوث تخص مختلف الأنظمة المحاسبية لمجموعة من الدولة مختلفة التوجهات والمقاربات تبين لنا أن النظام المحاسبي يتم تناوله على مستويين كلي يخص الدولة ككل وجزئي يمس المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية من خلال تنظيم نظامها المحاسبي (نظام معلومات محاسبي) ضمن نظام المعلومات الإجمالي للمؤسسة ككل.

تسعى كل دولة في العالم لوضع نظام محاسبي خاص بها مما يؤدي إلى اختلاف الأنظمة المحاسبية للدول لعدة أسباب اقتصادية، سياسية، ثقافية، اجتماعية، دينية وحتى العادات والقيم، وعليه نجد أن الوصول إلى التوحيد المحاسبي التام صعب التحقق إن لم نقل مستحيل وعليه يبقى الوصول إلى التوافق المحاسبي ممكنا، وهذا ما جاءت وتعمل عليه معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS والتي تتطور باستمرار وتعالج أهم المواضيع والمشكلات المحاسبية التي تلقى صعوبة سواء في الفهم أو التطبيق فيسعى IASB إلى إصدار معايير تكون مرشدة للمحاسبين في مختلف الدول، هذه الأخيرة وفي محاول منها لوضع نظامها المحاسبي إما تستنبط من هذه المعايير وتجعلها نصوصا داخل تنظيمها المحاسبي أو تعتمد المعايير كلية وتصبح واجب التطبيق لديها.

وفي هذا الصدد قامت الجزائر باعتماد نظام محاسبي مالي في 2010 يتوافق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية ولكن وقع في إشكالية التطوير والتعديل بما يحدث في المعايير من تعديلات أو صدور معايير جديدة تختلف مع التطبيق الحالي، وهو ما تسعى له لجنة متخصصة على مستوى المجلس الوطني للمحاسبة للوصول إليه منذ 2019.

✓ الكتب بالعربية:

1. ليزا ويفر ، إدارة التحول من US GAAP إلى IFRS ، تعريب لجنة البحوث والتطوير جمعية المحاسبين والمدققين الداخليين ، محاسب قانوني / محمد عرفة، دار حمير للنشر، القاهرة مصر ، الطبعة الأولى 2016.
2. أحمد فرغلي حسن وآخرون ، النظام المحاسبي الموحد، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2003.
3. جمعة حميدات وحسام خداش ، الورقة الثانية: المحاسبة ، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، طبعة 2013 .
4. وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة ، الأكاديمية العربية المفتوحة الذانمارك ، 2007 .
5. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة ، دار ذات السلاسل ، الكويت ، 1990.
6. عصام الدين محمد متولي ، نظم المعلومات المحاسبية، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، صنعاء ، 2015.
7. المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني - إدارة المناهج ، نظم المعلومات الإدارية ، وزارة التكوين المهني، المملكة العربية السعودية، 1429 هـ .
8. عبد العزيز السيد مصطفى وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية -مدخل تطبيقي عملي - كلية التجارة جامعة القاهرة، قسم المحاسبة ، 2019.
9. جمعة حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان الأردن، طبعة 2018 .
10. كمال الدين الدهراوي و عد الله عبد العظيم هلال، المحاسبة في شركات الأموال وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والمصرية، الدار الجامعية ، القاهرة مصر ، 2003 .

✓ المقالات:

1. ريم محسن خضير، تأثير البيئة الخارجية في تحول النظام المحاسبي الموحد العراقي إلى معايير المحاسبة الدولية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، المجلد 9 العدد 2018، ص 1، ص 187-196، العراق.
2. جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السادس ديسمبر 2009 . ص ص 58-86 ، كلي العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة.
3. فاطمة الزهراء قرامز، تطوير نظام المعلومات المحاسبي كحتمية للمؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة النظام المحاسبي في الجزائر ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد الثالث جوان 2015 ، ص ص 211_226، جامعة أم البواقي.
4. مداني بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي ، المفهوم المبررات والأهداف، مجلة الباحث العدد 4/2006 ، ص ص 115-121 .
5. عصام محمد البحيصي، قياس التنوع في النظم المحاسبية الدولية ،مراجعة أدبية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الرابع عشر العدد الأول ، ص ص 179-212 ، ينار 2016 ، جامعة الإسلامية غزة فلسطين.

✓ القوانين والمراسيم:

1. القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74.
2. مرسوم تنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27.
3. قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19.

✓ الأطروحات:

1. سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2010/2009.
2. بدر بن تومي، آثار تطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2013.
3. اسماعيل رزقي، أعمال التوحيد المحاسبي في الجزائر، دراسة حالة مؤسسة عمومية اقتصادية، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.

✓ المراجع باللغة الأجنبية:

1. Eric Ducasse et autres ,Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Edition de boeck, 2005.
2. Anne Marie BOUVIER, Charlotte DISLE ,Introduction A La Comptabilité, Cas Pratiques, Edition DUNOD ,Paris ,2008.
3. Organisation Comptable, Les Systèmes Comptables, site internet :www.procomptable.com , consulté le 12 /05/2018.
- 4/ Les Systèmes Comptables, site internet: :<https://accdiscussion.com/acc7454.htm> ,consulté le 21/03/2018.